

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

العرب والصراع الدولى

صلاح سالم

14 دراسات استراتيجية ومستقبلية
أكتوبر 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

العرب والصراع الدولي

بقلم

صلاح سالم

الفهرس

تمهيـــــــد

يسلط هذا العدد الجديد من دراسات استراتيچية ومستقبلية الضوء على تحليل واقع الصراع الدولى على الوطن العربى على ضوء تطورين أساسيين؛ الأول انهيار الاتحاد السوڤيتى وبداية تشكل ظاهرة التفرد الأمريكى بالهيمنة الدولية؛ والآخر أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م وانعكاساتها الخاصة بتأكيد تلك الهيمنة وتعزيزها من جهة، واستهداف المسلمين والعرب فى القلب منهم بوصفهم مسئولين عن إرهاب الغرب وترويع الغربيين من جهة أخرى.

فى هذا السياق يشتمل هذا العدد على فصلين رئيسيين؛ الأول عن طبيعة التحدى الصهيونى كما تعكسه الأيديولوچية، وآليات الاستجابة العربية لهذا التحدى وأشكالها المختلفة. والثانى عن مضمون التحدى الأمريكى على ضوء مستجدات النظام الدولى، وآليات الاستجابة العربية لهذا التحدى وبوادر رفد تلك الاستجابة عالميا، من خلال الاتجاه الأوربى للاستقلال الاستراتيچى، وتجدد الدور الكونى الروسى، والتطور فى القوة الصينية. ويختتم العدد بتقديم رؤية مستقبلية للدولة الوطنية العربية من واقع الرؤية التحليلية السابقة بشقيها الإقليمى والدولى.

مقدمة :

الصراع على الفراغ الاستراتيچى العربى !

تدور أغلب سجالات الثقافة السياسية العربية الآن حول الديمقراطية لتفسير أزمتى التخلف الوطني، وانهيارات النظام الإقليمى العربي، وصولا إلى احتلال العراق، غير أن حالة الضعف العام وغياب المناعة الكاملة لا يمكن تفسيرهما بمجرد غياب الديمقراطية ـــ على أهميتها ـــ التى تفتقدها، ولا تزال، مجموعات شتى من الدول والمنظومات الإقليمية، كما نفتقدها نحن، ولكنها لا تعانى ما نعانيه من حالة الفراغ الاستراتيچى التى تدفع كل متغيرات السياسة الدولية، ولو كانت متناقضة، إلى النيل منا فى الوقت نفسه، وكأنها عوامل التعرية الطبيعية التى نصاب فى مواجهتها بالعجز والشلل، وليست متغيرات سياسية تختلط فيها الفرص بالمخاطر، وتثيرـــ من ثم ـــ احتمالات الانتصار والانكسار.

ثمة تفسير إذن ـــ فى تصورنا ـــ أسبق من المنظور الديمقراطى هو المنظور التاريخي؛ إذ يمكن رصد حالة من "الاغتراب السياسي" عن بنى العالم الحديث ناجمة فى الأغلب عن استمرار تأثير نموذج "السلطة الرعوية" الذى هيمن على مجتمعاتنا العربية، منذ العصر العباسى الثانى الذى انفصلت فى ظله تدريجيا السلطة السياسية عن المجتمع العربى المتمدين آنذاك، وأخذت ترتبط بالعناصر التركية التى شكلت نخبة عسكرية اضطلعت بالوظيفة الأمنية، فحالت بين المجتمع العربى وأداء الدور العسكرى الجهادى الذى بدأ به تاريخه الإسلامي. وفى المقابل تحكمت فى سلطته السياسية وموارده الاقتصادية؛ وهو

ما قاد تاريخيا إلى نوع من الانفصال بين المدنى والعسكري، والسياسى والأمني، ترسخ فى العصرين المملوكى والعثماني، واستمر فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية مهيمنا على مجتمعاتنا العربية التى لم تنجح فى تجاوزه عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة بعد رحيل الاستعمار. فقد ظلت المفارقة الكبرى للقرن العشرين ممثلة فى حضور ملتبس بين ظاهرة "العسكرة"، حيث نخبة عسكرية مهيمنة، وإن صارت وطنية من جهة، و"الاعتمادية الأمنية" على الآخر من جهة أخرى. وقد عملت الظاهرتان معا فى شبه تكامل غريب ومثير، حيث الهواجس والانشغالات الأمنية والانهماك فى قضايا الجغرافيا السياسية تحتل المرتبة الأولى على جدول الأعمال، فى حين أن الأداء العربى فى مواجهتها كان بالغ التدنى قليل الإنجاز؛ وذلك لغياب تقاليد معرفية حديثة، تصوغ إدراكا متوازنا لعلاقة العسكرية بالسياسة، وعلاقة الوظيفتين معا بالمجتمع القاعدى (الوطني/القومي/ المدني)، نتيجة للانقطاع التاريخى فى ممارستيهما.

وفى هذا السياق واجه العالم العربى تحدى الانكشاف الاستراتيجى طيلة النصف الثانى من القرن العشرين على المستويين الأساسيين الآتيين:

الأول : فى مواجهة التحدى الصهيونى؛ إذ دار الصراع الإقليمى مع مواجهة المشروع الصهيونى الذى مثل للثقافة السياسية العربية تحديا كبيرا استحال عائقا ــ بفعل تكيفها السلبى مع متطلباته ــ أمام تطورها وتحررها؛ وهو ما يرجع إلى أكثر من دافع، أهمها دافعان رئيسيان:

أولهما نفسى؛ إذ كان نجاح المشروع الصهيونى فى فرض دولته على أنقاض الوجود الفلسطيني، وعلى أطلال الجيوش العربية المهزومة آنذاك، إيذانا بتفجير نوع من الهزيمة النفسية لدى النخب والحكومات، وربما الشعوب العربية، التى طالما شعرت بأن مشروعاتها السياسية (التى كانت لاتزال

تقليدية) باتت مهزومة أمام المشروع الصهيونى الحداثى الذى انتقل بالروح الغربية الحديثة وبوسائلها العلمية والعملية والمادية إلى قلب المجتمعات العربية، ليضغط عليها من قريب ويفجرها من داخلها، بعد أن كانت الروح الغربية الاستعمارية قد أحاطت بها وحاولت بتر أطرافها منذ أكثر من قرن ونصف القرن، وهو الشعور الذى نما وترسخ بفعل الانتصارات العسكرية والسياسية المتوالية لإسرائيل التى لم يقطعها سوى نصر أكتوبر ١٩٧٣م، وتحرير الجنوب اللبنانى فى نهاية القرن العشرين.

والآخر سياسى؛ يتمثل فى الاستجابة السلبية لهذا التحدى لدى المجتمعات والنخب العربية كلها، خاصة تلك المحيطة بإسرائيل، والمنشغلة بالصراع معها، وذلك على صعيد عملية بناء الدولة الوطنية بعد رحيل الاستعمار، أو فى سياق النضال ضده. فقد مالت هذه المجتمعات جميعها تقريبا إلى أنماط شتى من العسكرة المختلطة بتجليات يسارية فى الأغلب، مورست كلها على أرضية ثقافة مدنية هشة ومستوى مُتَدَنٍّ من العلم والتكنولوچيا، ومن أنماط التنظيم الاجتماعى والقانونى وبناء المؤسسات، أسهم فى ترسيخ تقليدية المجتمعات العربية وانغلاقها بدرجات متفاوتة، حتى تلك التى كانت قد رفعت إيديولوچيات القومية العربية بكل جاذبيتها وتقدميتها؛ إذ تأجل كثير من أهداف التنمية الاقتصادية وكل متطلبات التحديث العلمى والاجتماعى والقانوني، ناهيك من شروط التحول الديمقراطي، بذريعة المواجهة مع إسرائيل، وتحت ضغوط اللحظة التاريخية الممتدة التى جسدها شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

لقد كان الدافعان معا (النفسى والسياسى) من الأسباب الرئيسية فى الوصول بالصراع إلى معطياته الراهنة؛ لأنهما كرسا لنمط من الأحادية فى التعامل معه، وكرس هو أيضاً، ليس لما يبدو وكأنه هزيمة داخلية نسبية فى

الصراع نفسه وحسب، وإنما لإعاقة المجتمعات العربية عن تلبية متطلبات التحديث كذلك، ومن ثم هُزمت خارج الصراع. وهى الهزيمة الكبرى التى تعيد، وعلى نحو دوري، إنتاج الهزيمة الداخلية كلّ عقد تقريبا، سواء كانت عسكرية (على منوال ما تكرر كثيرا عندما ارتبطت الأحادية بالخيار المسلح الأبدا الذى افترض فى الصراع كونه وجوديا، ومن ثم حدثت مباراة صفرية بين طرفيه لا تنتهى إلا بالهزيمة المطلقة أو النصر الحاسم)، أو كانت سياسية (مثلما هو مشهود منذ بداية التسعينيات حتى الآن، عندما التبست الأحادية بخيار المهادنة الذى طُرح هو الآخر أبديا فى مقولة: "السلام خيار استراتيچى وحيد"، وهو الخيار الذى افترض فى الصراع كونه نفسيا بالأساس، ومن ثم يمكن حله بمجرد إقناع الطرف الآخر بأن السلام هو مطلبنا الحقيقى، بل مطلبنا الوحيد).

أما المستوى الآخر: فهو فى مواجهة الهيمنة الأمريكية؛ إذ كان الانكشاف العربى أمام جميع القوى التى توارثت النفوذ العالمى فى الحقبة الحديثة والمعاصرة، بدءا بالإمبراطوريات الأوربية فى ظل العهد الاستعمارى التى خارت قواها، وانتهت صلاحية قيادتها المركزية الغربية، بفعل الثورة الصناعية الثانية البازغة، والمتنامية بعد الحرب العالمية الأولى حتى أسقطتها تماما الحرب الثانية، فى حين كانت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى فى موضع القائد لهذه الثورة الصناعية الثانية (الهندسية والبتروكيماوية والكهربية والنووية)، وإن فى سياقين إيديولوچيين مختلفين، ومن داخل كتلتين حيويتين قاريتين؛ وهو ما قاد إلى الانشطار المعروف وشبه الكامل فى بنية القوة العالمية بين الطرفين على المستويين الجغرافيين السياسى والاقتصادى، كما أنه ولد الحرب الباردة التى تمكن عالمنا العربى من الاختفاء خلف تناقضاتها، وتغطية حالة الانكشاف، ولو جزئيا، من خلال التوازن الدولى القائم بين قطبيها.

ثم كان الانهيار السوفيتى بعد نحو نصف قرن بدون حرب؛ نتيجة لعجزه على مدى عقدين، عن الاندماج فى الثورة الثالثة العلمية والتكنولوچية، ومجاراة سباق التسلح الأمريكى، إيذانا بعودة الانكشاف كاملا من جديد أمام القوة الشاملة الأمريكية التى شهدت طفرة هائلة مع بداية التسعينيات على مستويين هما:

الأول: يمثل مركب الجغرافيا السياسية؛ حيث التفوق العسكرى والاستراتيچى الناجم عن فائض القوة الكبير الذى خلفه انهيار القطب الثانى فى النظام العالمى وتدنى مستوى تحدى القوى التالية له فى هذا النظام.

والآخر: يمثل مركب الجغرافيا الاقتصادية؛ حيث التفوق العلمى والتكنولوچى والاقتصادى الناجم عن السبق الأمريكى إلى الثورة المعرفية منذ السبعينيات، وقيادة الاقتصاد المعولم مع مطلع التسعينيات؛ وهو ما شكل للولايات المتحدة وضعا تاريخيا استثنائيا، تجمع فيه بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية؛ إذ هى سيدة الاقتصاد المعولم، وركيزة الشركات العابرة الجنسية، وهى فى الوقت نفسه الحائزة أفضل مستويات القوة العسكرية، يسندها فى ذلك إنفاق عسكرى جاوز حد ٤٠٠ مليار دولار؛ وهو ما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكرى للدول الخمس عشرة التالية لها، وعلى رأسها روسيا والصين وفرنسا وألمانيا. وهو الوضع الذى يمنحها ميزة هائلة؛ إذ يتيح لها تفوقها فى فضاء الجغرافيا الاقتصادية امتلاك "الجزرة"، عن طريق قدرة متزايدة على التأثير فى المصالح والموارد لدى الأطراف الأخرى، بالقدر الذى يجعلها فى مركز شبكة تؤثر فى الجميع، ومن ثم تقع فى مركز أولوياتهم؛ وهو ما يجعل مصالحهم معها أهم وأطغى -على نحو حاسم- على مصالحهم معا، ومن ثم يعجزهم عن التحالف ضدها، كما يقضى منطق

الجغرافيا السياسية التقليدى خشية التعرض "للعصا"، فى المدى القصير على الأقل.

وهنا كان ممكنا للولايات المتحدة أن تتفرد تماما بالعالم العربي، وأن تتجاوز أهدافُها الدافعين التقليديين للاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة ألا وهما نفط الخليج وأمن إسرائيل، إلى دافع ثالث هو كسب شرعية انتخابية فى الداخل الأمريكى لصالح الحزب الحاكم فى البيت الأبيض والكونجرس، وعلى النحو الذى جعل من منطقتنا العربية وقضاياها الكبرى فى العقدين الماضيين حلقة وسطى فى سلسلة تفاعلات النظام السياسى الأمريكى نفسه، بوصفه الساحة الرخوة التى يمكن فيها ممارسة ما يمكن تسميته بـــ "التجريب السياسي"، كسبا لأصوات، وتعويضا لانتكاسات، وتغييرا لميول فى الشارع السياسي.

ويبدو أن اليمين الأمريكى بعد ١١ سبتمبر قد وجد الفرصة مواتية لتطوير آلية التجريب السياسى فى القضايا العربية لخطاب الداخل، نحو "التجريب الاستراتيچي" فى الساحة العربية نفسها اختبارا لسياسات عملية، وتصورات مستقبلية عن هيكلية النظام العالمى، من خلال نوع من الهندسة الاستراتيچية بالتفكيك وإعادة التركيب معا للمناطق الأكثر رخاوة وأهمية فى الوقت نفسه، حيث العراق مثَّل هدفا مثاليا كونه يعانى من سوء سمعته الدولية منذ التسعينيات، وكونه، وهو الأهم، لا يمثل تحديا صعبا كالخطر النووى الكورى مثلا؛ إذ يسهل ممارسة التجريب فى سقفه الأعلى "العسكري" بدون خطورة تذكر.

وفى هذا السياق يتم اللقاء بين التحدى الإقليمي؛ أى المشروع الصهيوني، والتحدى الدولي؛ أى نزعة الإمبراطورية الأمريكية على أرضية المسيحية الصهيونية، وتصير مركزية سوريا فى الصراع العربى الإسرائيلى هدفا إسرائيليا عزيزا، على النحو الذى مثله نفط العراق لأمريكا. وكما تم احتلال

العراق ثمة محاولات لتركيع سوريا، إن حربا وإن سلما، ما دامت لم تجد دعما لوچستيا كاملا من القوى المحورية فى عالمنا العربى الذى صار ـــلتردد هذه القوى ـــ يمثل فراغا استراتيچيا مخيفا من الأفكار الكبرى بحجم القومية العربية التى تلوثت سمعتها ظلما وعدوانا على أيدى مستبدين حاولوا استغلالها بوصفها مطية لأحلامهم، وأيضا من الزعامات الكبرى بحجم عبد الناصر الذى جسد كاريزما هائلة ملأت آفاق عصرها، ولكن صارت سمعتها هى الأخرى سيئة بفعل من حاولوا تقمصها.

وهكذا تبدو اللحظة التاريخية بعد احتلال العراق متخمة بالرموز لدرجة الإثارة. فإذا كانت القومية العربية قد أسقطت حلف بغداد قبل نصف قرن، فإن الإمبراطورية الأمريكية تنتقم الآن بإسقاط بغداد نفسها على رأس القومية العربية. وإذا كانت كاريزما عبد الناصر قد حالت بين الولايات المتحدة ووراثة المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية البريطانية العجوز، فإن استبداد صدام حسين قد فتح لها الباب على مصراعيه بعد تداعى الإمبراطورية السوفيتية.

ولكن هل يعنى ذلك نجاح الولايات المتحدة فى السيطرة على المنطقة برمتها للدرجة التى تتيح لها حرية التصرف فى قضاياها، وربما تفكيك جامعة الدول العربية، وإقامة نظام بديل "شرق أوسطى" تختلف تحديداته، وتتمايز هياكله حسب الملابسات، كما تتباين أطرافه فى خلال العقود، ولكن يبقى محوره الدائم هو إسرائيل على ذلك النحو الذى أرادته فى منتصف خمسينيات القرن الماضي، وحاولت تدشينه، عشية حرب السويس مثلا، بإطلاق استراتيچية ملء الفراغ التى كان الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور **Dwight Eisenhower** قد نادى بها آنذاك، مرة تحت عنوان حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وأخرى باسم حلف بغداد، ولكنها فشلت فى ظل حضور الاتحاد السوفيتى والقومية العربية وجمال عبد الناصر؟

وأجازف هنا بالنفي؛ إذ أثبتت خبرة القرن العشرين أن الإسلام يتناوب حراسة المنطقة مع القومية العربية. فإذا ما توارت الأخيرة يسطع الأول. وإذا كانت الفكرة القومية عند مواجهة الصهيونية قد انحرفت إلى الاستبداد على نحو نال من شعوبها؛ فإن المنطقة حبلى ثقافيا بتيارات باطنية عنيفة طالما انحرفت إلى العنف فى مواجهة التدخل الخارجى الذى يغذى تلقائيا النزعات الراديكالية، ويدفعها إلى الإرهاب، بوصفه طريقاً وحيداً متصوراً للفعل السياسي، على نحو ينال من شعوبها فى الداخل ومن أعدائها فى الخارج معا، إلى درجة قد تكون رادعة للولايات المتحدة، عن حرية التصرف فى المنطقة، حتى لو تنامى وجودها المباشر فيها، بحجة مواجهة الإرهاب هنا أو هناك؛ إذ سوف يأخذ وجودها شكلا دفاعيا عن كبريائها الذى يستنزفه الإرهاب يوميا، وليس شكلا منظما يعيد هيكلة النظم والأفكار فيها.

ولعل تنامى الورطة الأمريكية فى العراق، وتململ الداخل الأمريكى حيال الحرب والاحتلال، مع زيادة الضحايا الأمريكيين، وفى الوقت نفسه زيادة العمليات الإرهابية بدلا من توقفها، بل امتدادها إلى مدريد ولندن- إنما يشى بهزيمة سياسية واستراتيجية لمشروع الاحتلال الأمريكى، برغم حالة الضعف العربى الشديد، والغياب شبه الكامل لبؤر الفعل التاريخى فيه. غير أن الثمن الكبير لن تدفعه الولايات المتحدة وحدها، بل ستدفعه معها دول المنطقة أيضا، ممثلا فى حالة فوضى عارمة، تزيد من ركودها الاقتصادى، وتبطئ تطورها السياسى، مادامت الولايات المتحدة لم تستوعب درس التاريخ وروح الثقافة العربية، واستمرت فى الضغط عليها من خارجها، ومادامت لم تتقدم قوة كبيرة عقلانية ومنظمة، قد تكون دولة كبرى أو تحالفاً من الدول الكبيرة لشغل الفراغ الحادث بها، بتأمينها استراتيجيا، وقيادتها حضاريا. وهو الأمل الذى يحفزنا إلى كتابة هذه السطور.

والله الموفق.

الفصل الأول

فى مواجهة التحدى الصهيونى . .
العرب . . والصراع الإقليمى

مثلت إسرائيل ورطة حقيقية للعرب؛ إذ اغتصبت أحد أوطانهم، واستنزفت كثيراً من مواردهم وكبريائهم، ودفعت بهم إلى صراع دموى كان محتما خوضه، فى محاولة لاستعادة الكبرياء والأرض معاً، برغم عدم استعدادهم له، بل قبل أن يتأكد حتى مجرد استقلالهم عن الغرب نفسه الذى سعى إلى توريث أراضيهم لليهود، تكفيرا عن خطاياه التاريخية ضدهم، ومواقفه العنصرية منهم، وهى المواقف التى بلغت ذروتها إبان الحرب العالمية الثانية، ومع الاضطهاد النازى الذى جعلهم بالسلب "تكويناً غير تاريخي"، وذلك قبل أن ينقلب الموقف الغربى من اليهود على نفسه دورة كاملة، فيتحول إلى النقيض، ويجعل منهم أيضا "تكويناً غير تاريخي"، ولكن بالإيجاب هذه المرة، يتمتع باستثنائية فى التعامل مع كل الأجناس، وعلى حساب كل الأمم، بخاصة العرب المسلمين الذين كانوا أكثر الثقافات الإنسانية تسامحاً مع اليهود طوال التاريخ، منذ قبول المسلمين الأوائل وجود اليهود فى المدينة المنورة، وإحسانهم التعامل معهم بوصفهم أهل كتاب، وعندما احتضنهم مسلمو الأندلس، فعاشوا فى رحابهم مرحلة كانت إحدى أفضل مراحل تاريخهم؛ إذ لمع أبرز فلاسفتهم، ووصل بعضهم إلى مناصب سياسية غير مسبوقة، ولم يعانوا الاضطهاد إلا من المسيحيين، عندما سقطت الأندلس؛ إذ كانوا يذبحون ويطردون مع المسلمين ومثلهم تماماً. وكذلك فى الخلافة

العثمانية، بل حتى عندما تشكلت عقيدة القومية العربية، فقد احتفظت بتراث التسامح العربى – الإسلامى مع اليهود. ولم يتوقف هذا التسامح بميلاد الحركة الصهيونية، ثم قيام إسرائيل الدولة، بل إنه استمر مع اليهود العرب حتى حرب السويس على الأقل. ولم ينظر إلى اليهود فى مصر مثلاً على أنهم إسرائيليون وصهاينة بالضرورة، حتى بدأوا هم أنفسهم بإعادة تكييف هويتهم، ثم الهجرة إلى إسرائيل، بخاصة بعد العدوان الإسرائيلى المشترك مع بريطانيا وفرنسا على مصر العربية.

بل يمكن القول أيضاً إن تطور رؤية القومية العربية فى اتجاه تضاؤل قدرتها على التمييز بين اليهودية والصهيونية، قد ارتبط بتطور مواز فى رؤية اليهود، كما عبر عنها الأدب العبرى للآخر العربى من مرحلة ما قبل قيام الدولة، وربما حتى يونيو ١٩٦٧م إلى المرحلة التالية على هذا التاريخ.

ففى المرحلة الأولى كان الأدب العبرى لدى أبرز رواده أمثال "أحاد هعام" أكثر إنسانية ووعياً بالمأزق الكامن فى صعوبة التعامل مع الوجود العربى فى فلسطين وضرورته، مؤكداً فى البداية "حقيقية" هذا الوجود، ومحذراً من سذاجة دعوى غيابه، ومنتهياً فى الأغلب إلى دعوة للتعايش مع العرب، كانت تستبطن شعوراً عميقاً بالذنب. وهو اتجاه يستمر لدى أديب آخر مثل "موشيه سميلانسكي"، عاش ميلاد الدولة الإسرائيلية، وشعر بالمرارة إزاء قمع الفلسطينيين، وهى مرارة دعته إلى التساؤل المستمر حول مصير علاقة اليهود بالعرب، وهو تساؤل كان مغلفاً بأمنية التعايش.

وأما المرحلة الأخرى فقد شهدت هيمنة متنامية للتيار الأكثر عنصرية وغروراً، ربما تحت سطوة الإعجاب بالإنجازات العسكرية الإسرائيلية التى دفعت الوعى الإسرائيلى إلى تصور إمكان العيش الآمن على أجساد العرب حيث بقاء الدولة صار حتماً، وتعملقها صار هدفاً. فأخذ الأدب العبرى يجارى

هذه النزعة، منفصلاً عن دعوة التعايش، نازعاً إلى دعاوى الفصل والنبذ، كما تتجسد عند عاموس عوز مثلاً فى كثير من أعماله التى تربط بين العربى والفقر والجهل والبداوة التى تهدد المدنية الإسرائيلية بالتوحش.

وهكذا يمكن القول بأن الموقف العربى من اليهود كان أخلاقيا تماماً، سواء فى القبول بحقهم فى الوجود الإنسانى داخل التاريخ العربى وفى نسيجه الطبيعي؛ إذ لم تعرف مجتمعاتنا العربية الإسلامية ما يسمى "بالمسألة اليهودية"، أو بالرفض المنطقى لمحاولتهم الصهيونية هتكَ حرمة هذا التاريخ أو تفكيك نسيجه، وإن كلفهم هذا الرفض خوض هذا الصراع الاجتماعى الممتد الذى تبدو فيه إسرائيل كمولود تاريخى لقيط وأناني، تدفعه أنانيته إلى العدوانية وإلى القمع المستمر للإنسان الفلسطيني، ومشاهدته لروايته الإنسانية يعيدها التاريخ مصورة أمام عينيه من جديد فى دراما إنسانية أكثر مأساوية، يزيد من تعقيدها ويعيد إنتاجها باستمرار هاجس الأمن وعقدة الخوف التى غالباً ما تصاحب كل كائن لقيط لا يجد لنفسه صكوك نسب إلى الزمن؛ إذ تصبح القوة، مع المبالغة فى إظهارها، هى الوثيقة الرئيسية وصك النسب الوحيد الذى يحوّل هذا الكائن إلى ملاكم فى حلبة يلاكم دائماً خوفاً من الهزيمة/ العدم فى كل جولة، برغم انتصاره فى الجولة التى سبقتها؛ لأنه لا يمكن أن يثق، ليس بخصمه فحسب، وإنما بالحكم/ التاريخ كذلك، وكذلك فى قواعد اللعب التى تجعله محدوداً بزمن لابد له من أن ينقضى.

أولا: التحدى الصهيوني

وقد تكرست العدوانية الإسرائيلية بوصفها نتيجة للطبيعة المعقدة للحركة الصهيونية التى تمكنت من إنشائها بوصفها دولة استيطانية عنصرية فى تجربة نادرة على صعيد عمليات بناء الدول استلهاما لإيديولوچيا سابقة، وجاهزة، وغائية، تنصب فى مقولات رئيسية ثلاث، تسعى إلى إعادة وصف

علاقة الفرد اليهودى بالعالم الخارجى وتركيبها، ثم علاقته بفكرة الوجود اليهودى الكلى، ثم علاقة هذا الفرد والوجود الكلى معا بالأرض العربية، على نحو يجعل الحل متضمنا فى الوصف نفسه، ومنبثقا على نحو منطقى صورى عنه.

ـ **وفيما يتصل بالعلاقة الأولى** (علاقة الفرد اليهودى والأقليات اليهودية بالعالم الخارجي)، تتجه المقولة الصهيونية الأولى إلى وصف مشكلة اليهود فى المجتمعات الإقطاعية وصفا معاديا للطريقة العلمية النسبية، فى إدراك وقائع التاريخ وقياسها، فتسعى لتصوير هذه المشكلة على أنها مشكلة أبدية أزلية غير قابلة للتحول أيا كانت مرحلة التطور الاجتماعى البشرى، فهى مشكلة نابعة من غريزة بشرية اختص بها البشر من غير اليهود تسمى بـ "معاداة السامية"[١]. وعلى هذا الأساس يصبح سوء النية والعداء والتربص باليهودى صفات أزلية أصيلة فى غير اليهود، تدفعهم إلى الفتك باليهودى والتنكيل به، مع أول فرصة تتاح لذلك. ومن ثم يصبح الحل فى نظر المقولة مكونا من شقين:

أولهما: أن ينفصل اليهودى عن المجتمعات غير اليهودية، ويتجمع مع سائر اليهود فى إطار خاص يضمهم ويحميهم.

والآخر: أن يتخلى اليهودى عن موقفه المسالم، وأن يتسلح بالعنف، ويبادر به، بوصف ذلك نوعاً من الوقاية التى تقطع الطريق أمام الآخر حين يحاول السبق إلى اغتياله.

ـ **وفيما يتصل بالعلاقة الثانية** (علاقة اليهودى الفرد بالوجود اليهودى الكلى)، فإن المقولة الصهيونية الثانية تتجه نحو وصف وجود الأقليات اليهودية فى المجتمعات المختلفة وصفا يجافى وضع هذا الوجود التاريخى. وهنا يصبح هذا الوجود المتوزع إهدارا لما تسميه المقولة "بالتاريخ اليهودى

الواحد"، ونفيا وشتاتا. ومن ثم يصبح الحل المنطقى ضرورة نفى النفى، ولمّ الشتات. وفى هذا يصبح الوجود اليهودى المتجمع بمثابة الذات العليا المطلقة التى يتحرك نحوها وفى سبيلها وجود اليهود بوصفهم أفراداً وجماعات، وبدون هذه الذات يفقد الفرد والجماعة مغزى وجودهما بوصفهما كياناً يهوديا(٢).

ــ **وفيما يتصل بالعلاقة الثالثة** (علاقة الفرد والوجود الكلى اليهودى معا بالأرض العربية)، فإن المقولة الثالثة تتخطى الواقع التاريخى الفلسطينى الذى يجزم بحق الشعب الفلسطينى فى أرضه بوصفه تجسيدا لخلاصة التطور السلالى والحضارى على هذه الأرض فى امتدادها الزمنى البعيد. وتأتى هذه المقولة مستندة إلى أسطورة دينية لتنشئ علاقة مطلقة إلى الأبد، تربط بين كل من ولدته امرأة يهودية والأرض العربية برباط تسميه المقولة "حق الملكية التاريخى".

ولأن المقولة تستند إلى أسطورة، وبناء الأساطير بطبيعته مطاط وقابل لاستيعاب أية إضافات أو زيادات؛ فإن هذه المقولة تكتسب مطاطية الأسطورة ومرونتها فى تحديد الرقعة الجغرافية التى تشملها أرض إسرائيل التاريخية(٣).

وفى هذا الإطار نجد أن الحركة الصهيونية مضت ضد حركة التنوير اليهودى التى كانت قد ازدهرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى قلب حداثة الغرب الأوربى، وبشرت بإمكان تجاوز الماضى اليهودى الانعزالى المنغلق المتعصب، حتى تمكنت من هزيمتها تماما؛ إذ عمدت إلى ما يأتى:

أولا: ليس إلى استلهام خبرة التنوير الأوربى فى التعلم من التاريخ بقصد عدم تكراره، ولكن إلى تعمد تكراره الفج، بل استلهام أسوأ ممارساته فى مواقفها اليوم من الفلسطينيين الذين يعانون من موجات متتالية من التدمير والقتل الجماعى، بخاصة فى مخيم جنين الذى ارتبط اسمه بعمل قد تختلف

الروايات العربية والإسرائيلية على وصفه، ولكنه سوف يبقى فى التاريخ عملاً من الأعمال "ضد الإنسانية".

ثانيا: ليس إلى تجاوز التاريخ الانعزالى الاستبدادى لليهود، أو محاولة تفتيت التناقض اليهودى مع الأغيار فى شتى المجتمعات التى يعيشون فيها والتى جعلت منهم تكوينا غير تاريخى بـــالسلب، بل إلى تجميع هذا التناقض فى جيتو جديد هو الأكبر فى التاريخ (إسرائيل)، يتغذى على الاستثنائية اليهودية الجديدة التى جعلتهم بالإيجاب تكويناً غير تاريخي؛ لأنها لم تتبنَّ حقهم فى "حياة إنسانية كريمة" داخل تواريخهم الخاصة الفرعية والمتناثرة فى جغرافيات وتراثات شتى فى بلدان عدة أوربية وغير أوربية فحسب، وإنما كذلك بمساندة طموحاتهم "الصهيونية" التى تبناها بعضهم إلى خلق تاريخ عام جديد مثالى ومتجانس، يضم كل اليهود، ويتعالى على هذه التواريخ الفرعية "الحقيقية" المتمايزة، استناداً إلى أساطير سواء كانت تقليدية أو حديثة. تقليدية عن ماض تليد، اعتمدت بوصفها حقائق وشواهد تتجاوز عصور الزمن الممتدة والفاصلة لتقبع فى موقع قريب تصبح معه الجذر المباشر لهذا التاريخ الجديد والمعاصر الذى ينهى تلقائيا تاريخاً آخر واقعيا وحيا للشعب العربى الفلسطينى الذى كان، وعلى عكس المقولة الصهيونية، موجوداً وليس غائباً، مكافحاً غير مستسلم، بقدر ما أتاحت له ظروفه من وسائل وأدوات كانت تنتمى تلقائيا إلى وجوده الطبيعى "الحى برغم ضعفه"، وذلك فى مواجهة وسائل وأدوات أرقى وأعنف كانت تنتمى اصطناعيا إلى الوجود اليهودى المحدود فى فلسطين، وطبيعيا إلى الوجود اليهودى الحقيقى فى الغرب بخاصة الأوربى. وحديثة يأتى على رأسها الهلوكوست التى بالغ فيها العقل الصهيوني، واستسلمت لها الثقافة الغربية، لدرجة أنها عزلتها عن نسقها المعرفى القائم على حرية البحث والتفكير والاعتقاد والتعبير، برغم كونها واقعة إنسانية تاريخية متعينة، يجب الشك فيها، كما يمكن بحثها، إما لنفيها

وإما للوثوق بحجمها الحقيقي واستخلاص نتائجها الموضوعية، وذلك استنادا إلى قوانين "معاداة السامية"، تلك التهمة التى تصيب ــ فى الحقبة المعاصرة – كل ناقد للسياسة الإسرائيلية أو الإيديولوچية الصهيونية، فضلاً عن التاريخ اليهودى إذا كان غير يهودي، أما إذا كان يهوديا فتهمته الجاهزة هى "اليهودى الذى يكره نفسه"؛ وهو ما يعنى فى الحالتين حرماناً اجتماعيا، وتهديداً وظيفيا، وربما اعتقالاً جسديا.

ومن ثم فإنها تمثل سيفا مسلطا على رقاب المؤرخين والمفكرين والسياسيين ومراكز الدراسات من دعاة الحل الإنسانى للصراع العربى ــ الإسرائيلي، سواء كانوا من العرب (على منوال الهجوم الضارى الذى تعرض له مركز زايد وإصداراته وأنشطته الثقافية، والذى قاده "المجلس اليهودى الأمريكى" و"جمعية محاربى التشهير"، وطالب بتطبيق قوانين معاداة السامية وإنكار الهلوكوست على الجامعة العربية ومركز زايد الذى يتبعها، والذى أدى فى النهاية إلى إغلاق المركز نهاية صيف عام ٢٠٠٣م)، أو كانوا غربيين (من أمثال المؤرخ البريطانى ديفيد إيرفينج الذى أدانته المحكمة العسكرية البريطانية بتهمة إنكار الهلوكوست، لمجرد أنه شكك فى الرقم المعلن لضحاياها، الذى رآه مبالغا فيه بشدة حسب فحصه تاريخيا، والمفكر الفرنسى المسلم روجيه جارودى الذى عانى من الحصار الثقافى والاتهام الأخلاقى، استناداً إلى قانون "جيسو" الذى يحرم إعادة التفكير أو الشك فى الرواية الصهيونية للتاريخ اليهودى، والصادر فى يوليو ١٩٩٠م، ليعيد فى فرنسا جريمة الرأى التى سادت عصر نابليون الثالث قبل أكثر من قرنين وتحديداً سنة ١٨٨١م، وهو القانون الذى كانت قد استخدمته جماعة "ليكرا" الصهيونية فى فرنسا لمحاكمته، عندما أصدر بيانه الشهير "مجازر لبنان: معنى العدوان الإسرائيلى"، الذى وقعه معه رجلا دين مسيحى هما: الأب ميشيل لولون،

والقس إتيان ماتيو، انطلاقاً من مواقف سياسية حرة تلهمها النزعة الإنسانية وتغذيها روح العدل فى الأديان جميعا).

ثالثا: ليس إلى الاندماج فى النزعات الإنسانية والليبرالية، ولكن إلى التحالف مع القوى المحافظة، حتى أكثرها عنصرية، مادام ذلك يخدم مصالحها، ولو كانت النازية نفسها. وعلى الرغم من أن العداء للسامية فى أوربا قد ارتبط بالقوى المحافظة؛ إذ كان التحالف اللاسامى ـ المحافظ واضحا بإلهام الأفكار المسيحية الكلاسيكية فى عداء اليهود، وكذلك اليهودية الكلاسيكية فى معاداة المسيحية، وبينما ارتبط التيار المعادى للسامية بالقوى الليبرالية والتقدمية منذ الثورة الفرنسية؛ فإن الصهاينة لم يتركوا فرصة للتحالف مع المحافظين الأوربيين، كان ممكنا أن تؤدى لهم خدمة، إلا انتهزوها، وذلك على النحو الآتى:

ـ تحالف هرتزل مع الكونت فون بلهف الوزير اللاسامى فى عهد القيصر الروسى نيقولا الثانى أوائل القرن العشرين. كما عقد جابوتنسكى معاهدة مع بيتليورا الزعيم الأوكرانى الرجعى الذى ذبحت قواته ١٠٠ ألف يهودى فيما بين عامى ١٩١٨م و١٩٢١م. كما أن تحالفات بن جوريون مع اليمين الفرنسى المتطرف فى خلال حرب الجزائر شملت بعض اللاساميين المعروفين برفض اليهود داخل فرنسا وليس فى إسرائيل(٤).

ـ وصلت المفارقة إلى أقصاها مع التهليل الذى أبداه القادة والمفكرون الصهاينة لهتلر، حين صعوده إلى السلطة؛ لأنهم كانوا يشاطرونه الاعتقاد بتفوق "العرق" ومعارضة "اندماج" اليهود فى أبناء العرق الآرى؛ وذلك لتسهيل انتقال هؤلاء إلى إسرائيل الدولة التى كانت قد صارت لديهم حلماً وشيك التحقق. بل وصل الأمر بحاخام يهودى كبير برز بعد ذلك بوصفه نائبا لرئيس المؤتمر اليهودى العالمى بالولايات المتحدة (هو دكتور يواقيم برنز) إلى

الثناء على هزيمة الديمقراطية مع بداية الحرب العالمية الثانية؛ لأنها كانت تقود إلى اندماج اليهود فى مجتمعاتهم، معلناً تأييده للنازية التى هزمتها – قبل ١٩٤٢م – بقوله: "إن دولة تقوم على مبدأ نقاء العرق والأمة لجديرة باحترام اليهودى"(٥). وهو قول يكشف منطقاً متسقاً مع ذاته؛ إذ لا فرق بين الأسطورة القومية الألمانية الجرمانية القائمة على سمو العنصر الآرى والقائلة بألمانيا فوق الجميع، والأسطورة العنصرية الصهيونية القائمة على سمو العرق اليهودى والقائلة بإسرائيل محور التاريخ الإلهى فى العالم وعلامته.

وعندما ولدت الدولة الإسرائيلية بوصفها حالة نادرة على صعيد عملية بناء الدول؛ فإن علاقتها بالإيديولوچية الصهيونية ظلت رهينة لسمات خاصة بها، ربما لا تتوافر لغيرها، أهمها ما يأتى:

السمة الأولى: أن نمط التفكير الصهيونى هو نمط غيبى من حيث أحكامه المطلقة التى تقضى بإلغاء التاريخ الحقيقى للأرض العربية من ناحية، وللجماعات اليهودية فى عوالمها المختلفة من ناحية أخرى، والعودة إلى نقطة زمنية سحيقة تجاوزها التاريخ المتعين بقصد فرضها من جديد على الأرض وأصحابها التاريخيين وعلى المجموعات اليهودية فى الوقت نفسه(٦). ومن ناحية ثالثة تقود الأزمات السياسية والعسكرية التى تواجهها الدولة على منوال حرب أكتوبر مثلا، والانتكاسة التى حدثت فى جنوب لبنان، إلى تغذية النزعة الإحيائية نفسها فى ظل رغبة نفسية تنزع إلى قراءة هذه الأحداث فى ضوء التوراة والتلمود وأساطيرهما عن الوعد والاختيار؛ بقصد التثبت بها والتيقن من وجود مستقبل للدولة الإسرائيلية.

ولا شك فى أن هذا النمط الفكرى نمط أسطورى معاد للمنحى العقلانى فى التفكير، وأن تمسكه بالطابع الدينى للحياة أو رفضه إياه لا يعنى شيئا بالنسبة لحقيقته الأسطورية المعادية للعقل؛ أى بالنسبة لحقيقته الصهيونية.

السمة الثانية: أن بناء الإيديولوچية الصهيونية السائد فى المجتمع الإسرائيلى سابق فى وجوده على البناء الاجتماعى ذاته؛ وهو الأمر الذى يعنى أن هذا المجتمع قد نشأ وتكون تحت مظلة إيديولوچية فلسفية سياسية تحكم وتضبط ديناميآته الداخلية، وتعمل على عزل أى بناء فكرى معارض أو مناقض(٧). وربما لهذا السبب تمكنت هذه الإيديولوچية من الانفراد بالعقل الإسرائيلي، ودفعه نحو أحادية بالغة الاختزال، كانت مانعة لكل تعددية ممكنة، فظلت روايتها عن التاريخ الإسرائيلى هى المتحكمة به بدون ممانعة تذكر، حتى ثمانينيات القرن العشرين التى شهدت تبلور توجهات فكرية جديدة على منوال "حركة المؤرخين الجدد"، وتوجهات سياسية مختلفة؛ مثل توجه "ما بعد الصهيونية" الأكثر انفتاحا وتسامحا، أو حتى "الصهيونية الجديدة" الأكثر انغلاقا وعنصرية.

السمة الثالثة: أن بناء الإيديولوچية الصهيونى يستمد براهين إثباته ويكتسب قوة تصديقه فى المجتمع من خلال الصياغة الفكرية الخاصة لوقائع الصراع مع العرب وأحداثه، سواء فيما يتعلق بمقولة العداء للسامية التى تجد فى التفسير الخاص للعداء العربى إثباتا لصوابها، أو فيما يتعلق بمقولة الشعب اليهودى الواحد التى تجد فى الهجرة المتعددة الأجناس برهانا على صدقها، أو فيما يتعلق بمقولة الأرض التاريخية التى تجد فى استجابة الجغرافيا العربية الرخوة للفتوحات الصهيونية مصداقا لصوابها، وهى المقولات الثلاث الأساسية التى تُكَوّن البنية الجوهرية للإيديولوچية الصهيونية(٨).

السمة الرابعة: أن المجتمع الصهيونى قد دخل فى مرحلة التبلور الاجتماعى فى شكل مجتمع رأسمالى استهلاكى، وبدأت تنمو فيه ملامح الاستقطاب الطبقى بكل ما يترتب عليها من نمو ميول التمرد النفسى والاجتماعى، وظهور أشكال متناقضة من الوعى الطبقي. وتتدعم هذه الميول

بما يعانيه من حالة إرهاق نفسى عام، بوصفها نتيجة لاستمرار الصراع العسكري، والعيش تحت ضغط مستمر من التوتر، وافتقاد أحاسيس الطمأنينة، ولكن من دون أن تؤدى هذه الحالة ـ نتيجة لتحدد الخطر الخارجي وضآلته على نحو عام ـ إلى إعادة النظر فى مناظير الرؤية الصهيونية للصراع وأصوله وأشكال حلوله(٩).

ولعل تلك التناقضات هى ما يتحسب له الأديب الإسرائيلى المرموق عاموس كينان فى روايته "الطريق إلى عين جالوت" الصادرة عام ١٩٨٣م، التى تحذر من سلبية تحولات المجتمع الإسرائيلى فى اتجاه الفاشية العسكرية؛ إذ تواجه النخبة الإسرائيلية تحديات التشطير العرقى والدينى والسياسى من خلال ثنائيات: الأشكنازى – السفاردى، العلمانى – الدينى، اليمينى – اليسارى، الليبرالى – العنصرى، برفع وتيرة السلوك العسكرى، والجنوح إلى المواجهة مع الآخر قطعاً للطريق على تفجر هذه التناقضات الداخلية؛ وهو ما يغذى نزعة العسكرة، ويقود إسرائيل فى النهاية إلى الإفلاس الأخلاقى والسياسى معاً؛ إذ لن تكون العسكرة وحدها كافية على المدى البعيد لحل هذه التناقضات. هذه العسكرة هى ما تقود –حسب رأى البروفيسور بنيامين كوهين (الأستاذ بجامعة تل أبيب)– إلى التصفية النهائية للفلسطينيين بوصفهم شعباً، وللإسرائيليين بوصفهم بشراً(١٠).

ولعل أحد المظاهر العميقة لتلك التناقضات يتمثل فى ذبول الصهيونية الكلاسيكية بوصفها عقيدة قومية/ حداثية ذات ملامح يسارية أنتجت دولة علمانية الجوهر، وإن تعلقت بأساطير توراتية أدركت جاذبيتها السحرية. ونمو "صهيونية جديدة" أكثر تطرفا وأصولية تنبع من الرؤية الأسطورية للدين اليهودى؛ وهو الأمر الذى منح اليمين الدينى العنصرى دورا متناميا فى توجيه السياسة، بل المجتمع الإسرائيلى.

فعلى الرغم من أن الحريديم (هم اليهود الأرثوذوكس المتشددون) ظلوا منذ الهلوكوست يحاولون إعادة خلق اليهودية الأوربية، ونظروا للحياة اليهودية القديمة فى أوربا الشرقية على أنها العصر الذهبى، وكانوا يسعون إلى الإلهام من حاخامات الماضى العظماء؛ فإنهم بحلول الثمانينيات كانوا قد تفوقوا عليهم، فلم يكن ليهودى منذ تحطيم المعبد عام ٧٠ق. م سطوة الحاخام شاس الذى صار له بحلول عام ١٩٨٨م قيادة حزبين سياسيين كبيرين، وصار السياسيون يخطبون وده من أجل صوته الحاسم فى الانتخابات(١١).

وقد حصلت الأحزاب الدينية بالفعل على ثمانية عشر مقعدا فى انتخابات عام ١٩٨٨م. ونتيجة لهذا، وجدوا أن بأيديهم ميزان القوى بين العمل والليكود. وأجبر السياسيون العلمانيون، الذين كانوا قد احتقروا اليهود الأرثوذوكس، ونظروا إليهم على أنهم مفارقة تاريخية ميئوس منها ـ على الإتيان إليهم وقبعاتهم فى أيديهم ليطلبوا إليهم أن يلتحقوا بمعسكرهم لتشكيل الحكومة. وكان الحريديم لا يزالون معارضين لدولة إسرائيل، كما كانوا من قبل؛ إذ اعتقدوا أن العلمانيين من اليهود مصممون على تحطيم الدين، ونظروا إلى عملهم السياسى بوصفه شرا ضروريا أو فعل دفاع عن النفس، على أنهم حصلوا على نحو شبه قسرى على سلطة غير مسبوقة فى الدولة التى شعروا بأنهم فى حرب معها(١٢).

وفى ملعب ياد الياهو لكرة السلة التى تقترب فى إسرائيل من كونها دينا قوميا؛ إذ تمثل الحلم الصهيونى بوجود "اليهودى الجديد" الذى لا ينحنى وهو شاحب على أجزاء من التلمود فى ميشينا (مكان ضيق للعبادة) رطبة، ولا يلتحف بأردية الأرثوذوكسية السوداء، لكنه يخلع عنه أرديته من أجل حسن الآداء، ويبدو – وقد لوحته الشمس – صحيح الجسد، ذا قدرة على التنافس الدولى مع الأغيار وهزيمتهم فى ألعابهم الخاصة.

فى هذا الملعب وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٩٠م، لم يزدحم الملعب بمشجعى فريق المكابيين (أى الفريق القومى)، بل بعشرة آلاف من اليهود الأرثوذوكس الذين يرتدون الأردية التقليدية الواسعة؛ لكى يسمعوا الحاخام شاس وهو يلقى إليهم بتعليماته بشأن كيفية التصويت فى الانتخابات القادمة. ولم يكن حديث الحاخام الذى استغرق عشر دقائق مربكا ومحيرا فحسب، بل بعث القلق فى نفوس من شاهده من الإسرائيليين على شاشات تليفزيوناتهم؛ إذ لم يتعرض لأى من القضايا التى كانت تسيطر على تفكير بقية الأمة. لقد كان واضحا أنه لا يبالى بقضايا مثل حقوق الفلسطينيين، والدفاع القومى، وجدوى مبادلة الأرض بالسلام، ولم يكن لديه كلمة طيبة واحدة يقولها فى حق دولة إسرائيل، وبدلا من أن ينظر إلى دولة إسرائيل بوصفها مخلصا، أشار إلى الزمن الرهيب البشع الذى يعيشه الحريديم الآن.

ولم تكن الحروب التى أعلن قلقه بشأنها هى الحروب العربية ـ الإسرائيلية بل المعركة الطويلة التى ظل الصهاينة يشنونها ضد الدين؛ إذ قال بانفعال شديد: "إن الحرب التى نخوضها ضد من يعادون الموروث لم تبدأ اليوم، فقد بدأت فى زمن الحرب العالمية الأولى، ويعلم سيد العالم وحده ماذا ننتظر؟". غير أنه لم يساوره الشك فى النتائج؛ إذ أكد أنه "لا يمكن تدمير اليهودى، فقد يحدث أن يقتل، إلا أن الأطفال سيظلون متمسكين بالتوراة"[١٣].

كما **وجه حديثه** إلى حزب العمل وأنصاره متسائلا فى سخرية : لعل العمل شىء مقدس! ألم يفصلوا أنفسهم عن الماضى، ويبحثوا عن توراة جديدة؟! إن هؤلاء الكيبوتسيين (أى أصحاب المزارع الجماعية ذات الإلهام الاشتراكى التى أنشأها العمل مع قيام الدولة بوصفها أساساً للزراعة الإسرائيلية وللاستيطان أيضا) ليسوا بأفضل من الأغيار، فإنهم لا يعلمون ما هو السبت أو ما يوم كيبور! فكيف يمكن أن يوكل إليهم أمر تقدير الأمور

الحاسمة والجوهرية التى تواجه الشعب اليهودى؟! **مضيفا** : يمكن أن يكون هناك اتفاق مع العمل؛ لأنهم "لا يهتمون بتقوية الدين حين يكونون فى الكنيست، بل يحاولون تمرير قوانين تدمر الدين اليهودى"(١٤).

وقد برهنت تلك الحادثة على وجود أمتين فى إسرائيل غير مستطيعتين أن تفهم إحداهما لغة الأخرى، ولا تتشاركان فى أية اهتمامات. وكشفت أيضا مشاعر الكراهية لدى اليهود الأرثوذوكس، ليس نحو الأغيار فحسب، بل ضد قرنائهم من اليهود كذلك. ففى أثناء تجواله فى منطقة للحريديم بالقدس تذكر الروائى الإسرائيلى المرموق عاموس عوز أن الصهاينة الأوائل كانوا يكرهون اليهود الأرثوذوكس، وكانوا "يودون نفى هذه الحقيقة من العالم حولهم، ومن أرواحهم؛ فقد صوروا فى تفجر للكراهية والبغضاء، هذا العالم كمستنقع، كومة من الكلمات الميتة والأرواح الخامدة". وقد استجاب الحريديم لتلك البغضاء العلمانية بالأسلوب نفسه؛ فقد لاحظ عوز على الجدران فى الأحياء التى يقطنها الـــ "نيتورى كاراتا" (أى حراس المدينة) رسوما لصلبان معقوفة سوداء وكتابات تقول:"الموت للهتلريين"؛ قاصدين اليهود العلمانيين(١٥).

ويمكن الادعاء هنا بأن هذه النزعة الأصولية المتطرفة قد تدعمت بدافعين أساسيين، بدا تأثيرهما واضحا منذ التسعينيات، هما:

الدافع الأول: يتعلق بصعود نمط إنتاج المعرفة، وما يصوغه من اقتصاد رمزى، يقوم على مرتكزات الثورة التكنولوچية والمعلوماتية ومنتجاتها فى الحاسبات والهندسة الوراثية، والفضاء، التى يمكن القول بأنها تؤسس لسياسات تميل إلى العنف، من حيث إنها تقوم على بناءات اقتصادية صغيرة ومحدودة، ولكنها فاعلة إنتاجيا، وقادرة على مراكمة الثروة، بل إنها تسمح بوجود المنتج الفردى الأكثر معرفة، ولكن الأقل تنظيما؛ وهو ما يقرب أبنيتها الاجتماعية

من تلك التى سادت الحقبة التقليدية، والتى قامت على نوع من التباعد أو العزلة أو الفردية قبل الحديثة، قياسا على الفردية الحديثة أو الناضجة التى أنتجتها التنظيمات الكبرى للمجتمع الصناعى الذى نهض سلفا على الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، منذ القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن العشرين، وذلك على منوال التنظيمات المهنية، والنقابية والمؤسسية، وصولا إلى تلك الحزبية على المستوى السياسى المباشر.

ولا شك فى أن الهياكل الإنتاجية المحدودة وما تفرزه من بناءات اجتماعية مجزأة، وأحيانا مفردة، تعمل على استحضار المكونات الأولية واستثارتها فى تركيب الهوية الإنسانية من قبيل المشاعر الدينية، والانتماءات العرقية، والنزوعات القومية الضيقة/ العنصرية وغيرها من تلك التى تغذى اليمين الدينى بالتقاليد اليهودية الأرثوذوكسية، كما تغذى اليمين السياسى بنزعات التطرف العنصرى، وذلك نحو مزيد من التعصب، ابتعادا عن قيم التسامح وروح التعايش وقبول الآخر الفلسطينى، ويشمل ذلك حقه فى إقامة دولته المستقلة على أساس الحل الوسط التاريخى.

الدافع الآخر: هو حركة الهجرة المستمرة إلى داخل إسرائيل بخاصة، تلك الموجة التى وصلت إلى نحو مليون مهاجر روسى إلى إسرائيل عقب الانهيار السوفيتى، والتى تميزت بكثافتها وعمق تأثيرها. فمن المعروف أن المهاجر الجديد إلى أى مجتمع، خصوصا عندما يكون مجتمعا استيطانيا، ودولة عنصرية تقوم على الأسطورة السحرية أو الرؤية الدينية للعالم كإسرائيل ـــ إنما ينزع إلى التشدد فى تبنى أساطيرها وميولها العنصرية والمزايدة على المستوطنين الأقدم منه، ربما تأكيدا لولائه لمجتمعه الجديد، وربما كسبا للمنافع التى قد يولدها ذلك الانتماء المبالغ فى تجسيده، ولكنه فى كل الأحوال إشباع للهوية الذاتية لديه التى تبدو فى حالة عدم إشباع، نتيجة

انتقاله من مجتمعه الأقدم (الاتحاد السوفيتى) بكل ذكرياته وشجونه وطرائقه فى العيش، إلى مجتمع جديد (إسرائيل) له طرائقه النقيضة التى تحتاج للتكيف معها إلى الإمعان كثيرا فى تبنى أساطيرها ومعتقداتها، بوصفها غضاريف ومفاصل قادرة على الربط والدمج بين الذات الفردية للمهاجر والوطن الجديد.

أضف إلى ذلك أن انهيار البنية الإيديولوچية الشيوعية نفسها التى كانت قد قمعت مكونات الهوية الدينية والقومية لدى الشعوب السوفيتية سابقا وعلى رأسها روسيا، قد ولدت الحاجة لدى الجميع إلى عملية إحياء دينى وقومى، سواء كانوا مسيحيين أرثوذوكس فى المجتمع الأم، أو يهودا فى المجتمع الجديد (الإسرائيلي) فى مرحلة ما بعد الانهيار الشيوعى، حيث لحظات الانتقال طالما تميزت بنوع من الحدة فى التعبير عن الهوية التقليدية، والرغبة العارمة فى إشباعها.

وقد أدت ضخامة هذه الموجة نفسها التى بلغت نحو المليون يمثلون نسبة عالية من المجتمع الإسرائيلى الآن (نحو ٢٠٪) مع امتداد متصور لتأثيراتها نحو المتعاملين معهم والمحيطين بهم فى المجتمع، والساعين من السياسيين فى الأحزاب الإسرائيلية إلى كسب وُدّهم، وضمان تأييدهم فى الانتخابات التى جرت فى الأعوام العشرة الأخيرة – أدت إلى تعديل فى المزاج السياسى والنفسى العام للشخصية الإسرائيلية فى اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول: هو إعادة هيكلة النظام السياسى الإسرائيلى ابتعادا عن هيمنة القوى العلمانية اليسارية التى قادها دوما حزب العمل على مدى ثلاث مراحل مختلفة [١٦].

ففى السنوات الأولى لقيام الدولة كان المسرح السياسى حكرا على حزب العمل الذى كانت قيادته تتألف من أفراد ذوى أصول أوربية، ومارس حزب العمل سيطرته، ليس من خلال الآلية التشريعية للكنيست فحسب، بل كذلك من

خلال السيطرة التى استحوذت عليها نقابات العمال والشركات والمؤسسات الحكومية التى وفرت فرصا هائلة للدعم والمساندة.

وفى عام ١٩٧٧م واجهت هيمنة حزب العمل تحديا، تمثل فى ظهور مجموعة من الأحزاب المحافظة التى اتحدت تحت اسم الليكود، إضافة إلى أنه وفر بدائل لسياسات حزب العمل؛ فقد كان أكثر اهتماما بتوسيع المستوطنات اليهودية فى الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى حرب ١٩٦٧م، وبالحد من سيطرة حزب العمل على المؤسسات الحكومية. وهكذا نال الليكود إعجاب عدد من الناخبين اليهود الذين كانوا قد هاجروا من دول مثل المغرب واليمن والعراق. ونجح الليكود فى كسر احتكار حزب العمل للسيطرة فى إسرائيل، وتمكن من الاحتفاظ بالسلطة سنوات طويلة، سواء بصورة منفردة، أو فى إطار ائتلاف مع حزب العمل.

وبدأت المرحلة الثالثة مع حدوث تغيير فى القوانين الانتخابية (بدءاً من عام ١٩٩٦م) التى أتاحت إمكان الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء. وبرغم أن هذا النظام كان يهدف أساسا إلى جعل رئيس الوزراء أقل اعتمادا على ائتلافات برلمانية غير مستقرة فى الكنيست؛ فإنه كان له تأثيره غير المتوقع فى تشجيع زيادة عدد الأحزاب الصغيرة فى انتخابات عام ١٩٩٦م، ثم فى عام ١٩٩٩م؛ إذ خسر كل من العمل والليكود مقاعد كثيرة فى البرلمان لصالح أحزاب جديدة ذات توجهات عرقية ودينية، ولا سيما حزب "إسرائيل بعاليا" الذى يمثل أساسا المهاجرين الروس، وحزب "شاس" الذى يشغل الآن الترتيب الثالث بالنسبة لعدد المقاعد فى الكنيست.

وعلاوة على حالة عدم الاستقرار التى يسببها انتشار الأحزاب الصغيرة؛ فإن الهوية الليبرالية الديمقراطية لإسرائيل تصبح موضع شك من جانب بعض الأحزاب الدينية التى تريد منح مزيد من السلطة للجماعات والمؤسسات

الدينية. وكمثال على ذلك تحتدم المنافسة فى الانتخابات حول المناصب الخاصة بالمحاكم الدينية والعلمانية، وذلك على الرغم من حقيقة أن لدى المحاكم الدينية بالفعل سلطة أكبر فى إسرائيل من تلك التى كانت تتمتع بها فى معظم الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الأخرى.

الاتجاه الثانى: نحو مزيد من التطرف فى مواجهة الآخر العربى، خروجا على منطق الحل الوسط التاريخى للصراع العربى ـ الإسرائيلى الذى سعى إليه معسكر حزب العمل منذ التسعينيات، والذى كان قد أنتج صيغة مدريد، واتفاقات أوسلو، ووادى عربة وغيرها.

ففى استطلاع للرأى نشره معهد جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب[١٧]، وجد أن هناك كثيراً من المؤشرات الدالة على ذلك الانجراف إلى اليمين، فبعد أن كان هناك ٦٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون عام ١٩٩٩م أن التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين والدول العربية ممكن، نجد أن ٢٦٪ فقط يعتقدون ذلك فى عام ٢٠٠٢م، وكذلك نجد أن التأييد لاتفاقيات أوسلو قد انخفض إلى ٣٥٪ بعد أن كان ٥٨٪ عام ٢٠٠١م، وهبط الاعتقاد فى أن الفلسطينيين يريدون السلام من ٦٨٪ عام ١٩٩٩م إلى ٣٧٪ عام ٢٠٠٢م، وتوصل ٦٨٪ من الإسرائيليين إلى أن السلام مع الفلسطينيين مستحيل، بعد أن كانت نسبة القائلين بذلك ٥٦٪ عام ٢٠٠١م، وكذلك فإن نسبة ٧٧٪ يعتقدون أن هناك فرصة لنشوب حرب جديدة مع الدول العربية خلال ثلاث سنوات مقارنة بـــ٣٩٪ كانوا يرون ذلك عام ٢٠٠٠م.

وكانت أصولية مائير كاهانا مؤسس "حركة كاخ" أو "هكذا" ! التى أعلنت هدفها الرئيسى فى طرد العرب وإجبارهم على مغادرة أرض إسرائيل، قد عبرت عن هذا الاتجاه المتطرف منذ الثمانينيات، فهى النموذج الأصلى لكل الأصوليات، وهى يهودية اختزالية انتقائية بشكل لا هوادة فيه، لدرجة أنها

أصبحت كاريكاتيرا قاتلا للعقيدة؛ إذ أوضح كاهانا لأحد محاوريه "أنه لا توجد رسائل عدة لليهودية؛ هناك رسالة واحدة فقط هى أن تفعل ما أراده الرب".

والرسالة المقصودة هنا ببساطة هى أن "الرب أرادنا أن نأتى إلى هذه البلدة، وأن ننشئ دولة يهودية". واتخذ المبدأ اليهودى عن القداسة (أى العزلة) الذى كان يحتفى بتمييز الأشياء عن طريق الطقوس عند كاهانا معنى سياسيا فريدا هو "أن الرب يريد لنا أن نحيا فى هذه البلدة ــ فلسطين ــ وحدنا منعزلين؛ كى لا يكون لنا سوى القدر الضئيل من الاتصال بما هو أجنبى". وكان هذا يعنى أن على العرب أن يذهبوا. ورأى أن وعد الرب لإبراهيم لا يزال يصلح الآن كما كان صالحا فى عصر النبوة. والنتيجة هى أن العرب مغتصبون. وبهذا أصبح المنطق الأسطورى لسفر التكوين برنامجا سياسيا للتطهير العرقى.

وأدت هذه الرؤية الاختزالية منطقيا إلى رؤية مشيحانية تمثل رعبا خالصا؛ فقد وقف اليهود على حافة الخلاص بعد حرب الأيام الستة، وكانت مهمتهم واضحة بسبب التوجه الأوحد لليهودية. فكان عليهم أن يحتلوا تلك المناطق، ويطردوا العرب، ويمحوا مقت الأغيار (قبة الصخرة) من على جبل الهيكل. فلوا أنهم فعلوا هذا، لأتاهم الخلاص بهيجا وبدون مشقة.

وبسبب فشل إسرائيل فى فعل هذا، وبرغم أن المخلص سيأتى؛ فإن هذا لن يحدث إلا بعد كارثة هائلة مضادة للسامية أسوأ بكثير من الهلوكوست التى ستجبر اليهود فى النهاية على إطاعة أمر الله الوحيد بالاستيطان فى إسرائيل كلها[١٨]. ونلحظ هنا حدودا قاتلة، وغير متصورة، لعدم استواء المنطق الإنسانى لدى الصهيونية الجديدة. فإذا كانت وطأة شعور اليهود بعذاباتهم فى السياق الأوربى قد أشعرتهم بالصدمة فى الإنسانية الأوربية، فقد كان واجبا أيضاً أن تقودهم إلى رفض تكرار مثل هذه العذابات لغيرهم، ناهيك من أن

تكون بأيديهم هم، إما لدافع أخلاقى بحت، وإما لدافع تاريخى، يؤكد أن العرب الذين يتعذبون بأيديهم اليوم فى فلسطين، كانوا يمثلون أكثر الثقافات الإنسانية تسامحاً معهم، وإما لدافع نفعى، كى لا يكون هناك مظلومون آخرون مستعدون دوماً للثأر منهم، ولكنهم على النقيض يفعلون كل ما يؤلم ويعذب الإنسانية العربية ويورطها فى صراع لا نهاية له.

ثانيا: الاستجابة العربية

تكتسب القدرة على التكيف الخلاق مع الموجات التاريخية، والتحولات العالمية، أهمية قصوى بوصفها إحدى المهارات الأساسية للثقافة السياسية بخاصة فى لحظات الانتقال التى يغلب فيها على الحركة الدولية قدر هائل من التغير والديناميكية؛ إذ تبدو أدق الحسابات السياسية عاجزة عن التواؤم الكامل مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة؛ وهو ما يجعلها فى حاجة دائمة إلى إعادة النظر من أجل التكيف المرن والخلاق معها. ومن وجهة نظر العقلانية العربية فإن مرونة التكيف إنما تقاس بأمرين متلازمين، هما:

الأول: هو دقة الاستشعار، وعمق القراءة، ومن ثم حسن التوجه وسرعته أيضاً إزاء ما يعد موجات تاريخية، أو تحولات سياسية، على النحو الذى يعظم من الفرص التى تتيحها هذه التحولات، ويقلص من مخاطرها، لتأتى محصلة عوائدها وتكلفتها إيجابية.

الآخر: هو جماعية القراءة، ومن ثم وحدة التوجه بين أوطان الأمة وتيارات وعيها، على النحو الذى يكفل انضباط إيقاع حركة هذه الأوطان/ الدول العربية نحو هذه التحولات، ومن ثم يقلص التناقضات الداخلية والأعراض الجانبية لهذه التحولات، ويضمن لهذه الدول التوافق والتماسك؛ وهو ما يصب فى خانة تقليص التكلفة، ويؤدى فى النهاية إلى تأكيد إيجابية المحصلة.

غير أن تأمل الواقع العربى يكشف عن قدرته المحدودة عمليا على هذا الصعيد، سواء فى الإطار الوطني، أو القومي؛ إذ إن عمليات التكيف مع البيئة الدولية تأتى بطيئة فى الأغلب، وغير حثيثة، وليدة القسر لا الفهم، وليدة الضرورة لا الخيال، مرتبطة بالدفاع السلبى عن الذات وليس المبادرة الإيجابية نحو المستقبل؛ وهو الأمر الذى يفسر كثيراً من الأزمات المثارة بين النظام العربى والنظم الإقليمية المحيطة به، أو بينه وبين النظام الدولي، وقبل ذلك الأزمات المتفجرة داخل النظام العربى ذاته؛ إذ تتخذ الاستجابة العربية السياسية بفعل التكيف غير الخلاق أنماطاً سلبية فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتناقضات الداخلية؛ مثل الاستئساد الهش الشديد التكلفة، أو الخضوع غير المبرر والرفض القاصر، والتحول السريع، والحماس المتعجل اللامشروط إزاء موجات تاريخية أو تحولات سياسية ما، وعلى نحو لا يحقق النتائج المرجوة فى النهاية على صعيد ضبط هياكل العوائد والتكلفة لهذه الأنماط من الاستجابة، فتأتى محصلتها سلبية، أو على الأقل صفرية.

ولا شك فى أن مثل هذه الأنماط السلبية من الاستجابة إنما تعكس نوعا من الثقافة السياسية يفتقد العقلانية التاريخية وما ترتبه من موضوعية وتجانس، ويقوم فى المقابل على العاطفية والوجدانية الزاخرة بالانقطاعات والقابلة للانقلابات فى الرؤى والمواقف، وجميعها سمات ثقافة "تقليدية"، تقوم فى الجوهر على النموذج المعرفى الكلاسيكى الذى يفتقر إلى شكية النموذج المعرفى الحديث وتجريبيته وانضباطه، ومن ثم يفتقر إلى موضوعيته وتجانسه واستمراريته وتماسكه. وهو فقدان لا يعوض عنه مجرد حشد أجهزة الكمبيوتر، والاتصال بشبكات المعلومات، ذلك الاتصال الذى لا يعنى على المستوى العملى إلا القدرة على التوظيف النفعى لثمار العلم أو منتجاته، دونما انتماء إلى الروح الحديثة التى صنعها هذا النموذج نفسه، والذى أبدع هذه الثمار والمنتجات قبل أن يفرز من خلالها تأثيراته فى أنماط إنتاج المجتمع

وقوالب تنظيمه وأشكال تعبيره السياسي. وجميعها مستويات لتجلى الروح الحديثة التى تمتد من الشكية التجريبية، إلى الاقتصاد الصناعي، ثم إلى التنظيمات المجتمعية القائمة على الروح الفردية والانقسامات المهنية والطبقية، لا الإدماجية القائمة على الانقسامات البيولوچية العرقية والدينية، وصولاً إلى الأشكال الحوارية فى الممارسة السياسية.

فعندما تغيب هذه التجليات جميعاً لصالح تجليات أخرى نقيضة تجسدها أنماط إنتاج زراعية أو رعوية، وتنظيمات اجتماعية تقوم على إدماجية تغيب الروح الفردية، وتقمع الشعور بالفردانية، وتعلى من الانقسامات البيولوچية العرقية والدينية والقبلية، وصولاً إلى أحادية مهيمنة أو تسلطية قاهرة على مستوى البناء السياسى ــ نصبح أمام حالة توظيف مراوغ لمنتجات العلم الحديث، وليس أمام حالة استلهام وممارسة لنموذج معرفى حديث. والحالة الأخيرة ربما تكون هى الأكثر تعبيراً عن الواقع العربى الراهن الذى تعوزه القدرة على التكيف الخلاق مع مشاهد الزمن المتتالية، وصور العالم المختلفة، على النحو الذى يعمق تناقضاته الداخلية، ويثير أزماته الخارجية.

ولعل الصراع العربى – الإسرائيلى فى نشأته التاريخية وتحولاته الاستراتيچية طيلة القرن العشرين حتى العقد الأول من خلفه الحادى والعشرين، يبقى الأكثر تجسيداً لضعف القدرة العربية على التكيف الخلاق؛ وهو ما يمكن ملاحظته على مستويين أساسيين: أحدهما تاريخى يتعلق بالمنظور العام أو البيئة الحضارية الواسعة التى دار فيها الصراع، والآخر سياسى يتعلق بنمط الإدارة العملية للصراع نفسه.

أولا: الاستجابة التاريخية

نشأ الصراع بين الصهيونية والقومية العربية أساسا، ومورس فى إطار صراع الحداثة والتقليد، وحسمت نتائجه فى المعارك الأولى عام ١٩٤٨م، كما

تقضى السنن التاريخية لصالح الحديث وعلى حساب التقليدى. وفى هذا الصراع لم تكن فلسطين سوى الرمز القادر على حشد الأفئدة، وتغذية الأسطورة الدينية الملهمة للوعى اليهودى؛ فأى مكان آخر فى العالم لم يكن ليحفز المشروع الصهيونى الاستيطانى القومى العلمانى، بالقدر نفسه من الكفاءة؛ لأنه كان سيفتقد مقومات الجاذبية التوراتية لفلسطين.

وقد أدى قيام دولة إسرائيل إلى ما يمكن تسميته بـــ "ذبول الإنسانية العربية" أمام الهجمة الصهيونية على فلسطين، والصراع الذى دار بعدها وبسببها على كل المستويات، وعلى نحو كان مرهقاً جداً، وضاغطاً جداً، نفسيا وأخلاقيا، على الإنسان العربي، فى شتى مجتمعاته المحلية، وإن بدرجات مختلفة. بل يمكن القول إن الإنسان العربى أمام ضغوط الصهيونية وإســـرائيل، وإحباطات المواجهة العسكريـــة معهـــا، والشعـــور بالإفـــلاس الاستراتيچى إزاءها ـــ قد تولدت لديه عقدة حقيقية أرهقته وأرقته، برغم محاولته التعالى عليها والسخرية منها فى مرحلة الصراع الأولى، ولدرجة يمكن معها تأكيد أنه قد دخل العالم المعاصر محبطاً بسبب إسرائيل والتحدى الذى جسدته على المستويات كافة، وما كشفت عنه من فجوة نوع حقيقية بين المدنية الغربية الحديثة التى أسست لإسرائيل، والتقليدية التى واجه بها العرب إسرائيل، والتى ربما ضاعف من تأثيرها الحقيقى على نحو مبالغ فيه عمقُ الشعور العربى بالمرارة والهزيمة إزاء التجربة الاستعمارية نفسها التى مثلت جذراً للهجمة الصهيونية، بقدر ما كانت الأخيرة امتداداً طبيعيا للحركة الاستعمارية، واستراتيچية تحركها. وهو شعور بلغ فى عمق مرارته وهيمنته حداً ربما كان كابحاً للشعور النقيض بالقدرة على المواجهة. وهى مواجهة كان يمكن لها أن تكون مفيدة بقدر ما هى ضرورية.

فعلى نحو ما تثيره مولدات الالتصاق فى الدم البشرى من دافعية لإفراز أجسام مضادة، وما تثيره الجراثيم والميكروبات فى الجسم عامة، حين تغزوه من حوافز لمقاومتها تستمر فعاليتها طويلاً، وقد تكسب الجسم مناعة نهائية ضدهاـ كان يمكن للعرب الإفادة من الصراع مع إسرائيل التى مثلت تحديا للمدنية العربية، فى تسريع إيقاع مشروع الحداثة العربى، بوصفه آلية لردم الفجوة النوعية التى قامت عليها إسرائيل، بوصفها حافزاً أو مثيراً لعوامل التغيير والتحديث الداخلية. على أن ذلك لم يحدث؛ لأن الاستجابة العربية كانت دائماً منحازة فى تفسيرها طبيعة الصراع العربى – الإسرائيلى إلى التفسير الخارجي/ الظاهرى الذى عد هذا الصراع فى بدايته ونهايته مؤامرة مفروضةً من الحضارة الغربية الرأسمالية، فنزع عنه أهم متطلبات مواجهته داخليا، ونزع عن العرب ــ من ثم ــ أهم مسئولياتهم التاريخية عن تلك الفجوة النوعية مع إسرائيل، ما دام الصراع معها فى كل دوافعه ومحدداته هو جزء من التوازن، أو عدم التوازن الاستراتيچى العالمى المحكوم فى النهاية بغلبة الموجة التاريخية العالية للمشروع الإمبريالى الغربى.

ولاشك فى أن هذا النموذج التفسيرى الغالب على الفكر العربى حتى نهاية عقد الستينيات، على الأقل، قد حدّ من القدرات العربية فى هذا الصراع، وقلل من فعالية استجابة المجتمعات العربية لهذا التحدي، تلك الاستجابة التى جاءت فى معظمها سياسية سلبية، تمثلت بالأساس فى بروز أنماط من العسكرة فى دول عربية عدة، بخاصة تلك المحيطة بإسرائيل والمنشغلة بالصراع معها على صعيد عملية بناء الدولة الوطنية، بعد رحيل الاستعمار، أو فى سياق النضال ضده؛ إذ مالت هذه المجتمعات جميعها تقريبا إلى بناء أنماط شتى من النظم العسكرية المختلطة بتجليات يسارية وقومية فى الأغلب، مورست كلها على أرضية ثقافية مدنية هشة، ومستوى متدن من العلم والتكنولوچـيا، ومن أنماط التنظيم الاجتماعى والقانونى وبناء المؤسسات، على نحو أسهم فى

ترسيخ تقليدية المجتمعات العربية وانغلاقها بدرجات متفاوتة، حتى تلك التى كانت قد رفعت أيديولوچيا القومية العربية بكل جاذبيتها وتقدميتها؛ إذ تم تأجيل كثير من أهداف التنمية الاقتصادية وكل متطلبات التحديث العلمى والاجتماعى والقانونى، ناهيك من شروط التحول الديمقراطى بذريعة المواجهة مع إسرائيل، وتحت ضغوط اللحظة التاريخية الممتدة التى جسدها شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

وهكذا غابت الاستجابة التاريخية الأعمق للصراع بوصفه تحدياً للمدنية العربية التى لم تتحقق ولم تُدرك، اللهم إلا فى مصر.

ولم يكن ذلك بشكل كاف؛ لأن الاستجابة المصرية/ الناصرية للتحدى اشتملت على عناصر تاريخية مدنية، وأخرى سياسية شعبوية؛ وهذا مما جعل المشروع الناصرى مفتقراً فى الحقيقة إلى التجانس الداخلى بين عناصره، التى بدت منحازة إلى الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية على حساب التنمية السياسية، فبدأ المشروع انفتاحيا تقدميا فى بعض عناصره، وانغلاقيا تقليديا فى عناصره الأخرى.

ولقد بدا هذا التناقض بشكل سافر فى المفارقة التاريخية للمشروع الناصرى بين خطاب سياسى متشدد فى مواجهة إسرائيل من ناحية، وانعدام الرغبة الحقيقية فى قتالها من ناحية أخرى؛ ذلك أن عبد الناصر كان مدركاً فجوة النوع هذه، ويسعى لردمها، بوصفها وسيلة مثلى لحسم هذا الصراع بتنمية الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية وصولاً إلى تحديث مصر. ولكنه لم يستطع المجاهرة بهذه الحقيقة التى أدركها؛ حتى لا يصدم رأياً عاما شعبويا فى خطابه القومى المعادى لإسرائيل، فاضطر بذلك إلى ممارسة التصعيد السياسى – الإعلامى معها، وصولاً إلى المواجهة العسكرية غير المرغوبة، ونتائجها المعروفة، بين قوة منظمة محترفة تحارب بالعلم العسكري، وأخرى

كانت لا تزال تقليدية تستند إلى تاريخ إنسانى مديد، وروح وطنية وثابة، وتفاؤل سياسى مفرط، دونما احترافية لم يسعف الزمن مصر لترسيخها آنذاك.

ويبدو أن نكسة ١٩٦٧م كانت حاسمة فى هذا الصراع؛ إذ تأكدت هزيمة المشروع القومى العربى فى صورته الكلاسيكية أمام المشروع الصهيونى، ولم يكن كل ما جرى بعد ذلك إلا اعترافا بالهزيمة التى كان من نتيجتها تأكيد الوجود الإسرائيلى بوصفه دولة ذات مرجعية قانونية ممثلة فى قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، تحوز نحو ٥٥٪ من أرض فلسطين التاريخية، ومدعومة كذلك بمرجعية قوة نالتها بانتصارها العسكرى فأضافت إليها نحو ٢٣٪ أخرى من أرض فلسطين لتبلغ نحو ٧٨٪ منها، ويبقى الصراع العربى معها يدور حول ٢٢٪ فقط.

وكرد فعل للهزيمة، وبدلا من مراجعة نقدية كانت مطلوبة، اندفعت الثقافة العربية إلى موجة من الغضب؛ إذ قُرِئ الموقف/ الهزيمة على عجل، بوصف ذلك نتيجة لخلل يكمن فى ضعف همة السلطات العربية وشجاعتها آنذاك، ومن ثم فالحل كان بسيطا، ولا يتطلب بالضرورة هذه العمليات المعقدة من التحديث الذى كان مطلوبا فى القلب والجوهر. وعند القاعدة ما كان يفرض صياغة مشروع قومى للنهوض الحضارى يفترض التطوير العلمى، والانفتاح السياسى، والتحرر الثقافى، وواقعية الرؤية التاريخية، بل كان يكفى لتحقيقه مجرد الانقلاب على السلطة القائمة ومرجعيتها الفكرية المأزومة، وأن يستبدل بها مرجعية أخرى صلبة، تثير الهمة لدى النخبة الحاكمة الجديدة لمواجهة العدو بشجاعة أكبر وحماسة أعلى.

وقد أدى ذلك الفهم إلى تحويل حال الانقسام الموروث داخل الكتلة المجتمعية العربية، بين التيار الحداثى ونقيضه السلفى منذ القرن التاسع عشر، إلى حالة استقطاب مزمنة، بين المرجعيتين، وصاغ الجدل حول كل قضايا

الواقع العربى تقريبا، فى ثنائيات متقابلة، تعكس فى كل تكراراتها إحدى المرجعيتين على طرف ما من محور الاستقطاب، فى حين تعكس المرجعية الأخرى على الطرف المقابل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدءا من القضايا ذات الطابع الثقافي؛ كالنهضة والهوية، وبعضها الآخر ذى الصبغة السياسية، حيث الاشتباك بين الشورى والديمقراطية، وصولا إلى ثنائية القومية والإسلامية. وعلى صعيد الصراع العربى ـ الإسرائيلى تحديدا انقسمت المجتمعات العربية بين الإيديولوچيا القومية/ الحديثة ربيبة عصر التحرر القومى التى حملت عبء الصراع منذ البداية حتى تعثرت خطواتها مع الهزيمة من جهة، والإيديولوچيا الإسلامية السلفية التى ادعت قدرة أكبر على مواجهة إسرائيل من جهة أخرى.

وإذا ما أخذنا الحالة الفلسطينية نموذجا للاستجابة العربية، نجد أنه حتى وقوع الهزيمة كانت استجابة ياسر عرفات للصراع مع إسرائيل قومية وعلمانية، بل إنه بعد الهزيمة مباشرة، قام بإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلق سلسلة من العمليات الفدائية والدبلوماسية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. ولكن بعد قمع شارون أعضاء المنظمة فى غزة عام ١٩٧١م، كون الشيخ الشهيد أحمد ياسين حركة إسلامية سماها "المجمع" التى بدأت برنامجا اجتماعيا يماثل برنامج الإخوان المسلمين فى مصر، وأنشأ المجمع إمبراطورية خيرية فى القطاع تتكون من مستوطنات ومراكز لإعادة تأهيل المدمنين، ونوادى للشباب، واستعدادات رياضية، وفصول لتحفيظ القرآن الكريم تدعمها الزكاة، ودول الخليج الغنية، وإسرائيل نفسها التى كانت تأمل فى تقويض منظمة التحرير بدعمها المجمع؛ إذ إن الشيخ ياسين فى هذه المرحلة لم يكن يهتم بالكفاح المسلح ضد إسرائيل؛ فقد كان مصلحا اجتماعيا، يريد أن يدخل ثمار التحديث على اللاجئين فى غزة من خلفية إسلامية [١٩].

وعلى النقيض، جاءت إيديولوچية جماعة الجهاد الإسلامى، التى هى شبكة فدائية مختلفة عن المجمع، وتماثلت مع تنظيم الجهاد فى مصر؛ فقد طبقت إيديولوچية سيد قطب على المأساة الفلسطينية التى فسروها من وجهة نظر إسلامية، فاعتقدوا أن المجتمع الفلسطينى فى ذلك الوقت مجتمع جاهلى. ونظر أعضاء الجماعة لأنفسهم على أنهم طلائع تقاتل "ضد قوى الصلف والعدو الإمبريالى فى جميع أنحاء العالم". وخلافا للمجمع، فقد كانت حركة الجهاد مهتمة بالمعركة المسلحة مع إسرائيل، وكانت أهدافها دينية؛ فمثلا قام نشطاؤها فى أكتوبر عام ١٩٨٥م بإلقاء القنابل اليدوية على مجموعة من المدنيين والجنود فى أثناء الاحتفال بالمجندين الجدد عند الحائط الغربى، وقتل فى هذا الحادث أحد آباء المتطوعين الجدد، وكانت المنظمة آنذاك قد انتشرت فى غزة وأنحاء من الضفة الغربية[٢٠].

وقبل أن تندلع انتفاضة الحجارة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧م، وقبل أن تنتشر من غزة لتشمل القدس والضفة الغربية، كان جيل كامل من الفلسطينيين قد ولد ونشأ بعد عام ١٩٦٧م فى تلك الأراضى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى، وقد نفد صبرهم من المنظمة التى لم تستطع الحصول على استقلال فلسطين، وأحبطهم الإذلال اليومى والمعاناة التى يلقونها فى ظل قوة أجنبية قامعة وغاشمة.

وباندلاعها تكونت منظمة حماس (حركة المقاومة الإسلامية) التى قاتلت ضد كل من الاحتلال الإسرائيلى والحركة القومية الفلسطينية، فكانوا يقاتلون العلمانيين من أجل الروح الإسلامية لفلسطين. والتحقت حشود الشباب بحماس، وكان كثيرون من هؤلاء من معسكرات اللاجئين، غير أن بعضهم كانوا موظفين أو أعضاء الطبقة الوسطى. وكانت حماس حركة عنيفة ولدها القمع، وتصاعدت أعمالها بعد قتل ١٧ مصليا فلسطينيا فى الحرم القدسى فى ٨

أكتوبر عام ١٩٩٠م. وبدافع الخوف من الإبادة، هاجمت حماس أيضا الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع إسرائيل[٢١].

ومثل جماعة الجهاد الإسلامية، رأت حماس الصراع العربى ــ الإسرائيلى من منظور دينى، واعتقد أعضاؤها أن المأساة الفلسطينية حدثت لأن الناس أهملوا دينهم، وأنه ليس باستطاعة الفلسطينيين التخلص من الحكم الإسرائيلى إلا بالعودة إلى الإسلام. واعتقدت حماس أن نجاح إسرائيل يرجع إلى العقيدة اليهودية، وأن إسرائيل مكرسة لتدمير الإسلام. ومن ثم فقد قالوا إنهم يخوضون حرب دفاع عن النفس، خصوصا بعد ارتكاب باروخ جولدشتاين مذبحة المصلين فى الحرم الإبراهيمى؛ إذ أقسمت حماس على الثأر لكل فرد من أفرادها. وانتظر النشطاء حتى حداد الأربعين، ثم قتلوا سبعة إسرائيليين، فى هجوم استشهادى بالقنابل فى "أفولا" فى قلب إسرائيل وليس فى الأرض المحتلة. وبعد أسبوع واحد قتل استشهادى آخر خمسة إسرائيليين فى حافلة، فقد ولد العنف عنفا مضادا[٢٢].

ولأن المرجعية السلفية لم تستطع الانتصار تماما، لا فى داخل فلسطين تحديدا، ولا فى محيطها العربى، على نقيضتها الحديثة ولكن المأزومة، ولم تأت من ثم بسلطات جديدة إلى الحكم إلا فى بعض الدول القليلة جدا، فى حين صعدت إلى سطح المعارضة النشطة والقوية فى أحيان قليلة من داخل إطار الشرعية، وكثيرة من خارجه ــ فقد أدت هذه القراءة، من ثم، إلى تشطير المرجعية الثقافية للكتلة العربية إلى كتلتين شبه متعادلتين رمزيا وعمليا، إحداهما حداثية وإن ظلت فوقية تضم التيار القومى المأزوم، واليسارى المتداعى، والليبرالى النحيل، والأخرى سلفية تجسدها التيارات الإسلامية فى شتى نزوعاتها المعتدلة والمتطرفة، وصولا إلى تلك التيارات العدمية التى تلتحف بمعطفها أو تحاول ذلك. ومع نزاعاتهما المعروفة التى تصل إلى حد

الثنائيات الضدية المتقابلة دوما ــ راحت رؤيتهما للتعامل مع الصراع العربى ــ الإسرائيلى تفترق إلى الثنائية نفسها بين المرجعيتين الآتيتين:

١ــ مرجعية قانونية/ حداثية تعمل فى إطار الحل الوسط التاريخى ومنطقه، ولكنها لفرط أزمتها البنائية وتلفيقيتها المراوغة تعجز بشكل متنام عن فرض منطقها على الطرف الآخر فى الصراع نتيجة لفشلها فى تنمية مجتمعاتها وما يقود إليه هذا الفشل من تزايد فى الاختلال القائم بين الطرفين على صعيد التوازن العسكرى/ الاستراتيجي، ومن ثم العجز عن خوض حرب مسلحة نظامية من ناحية، وعن خوض صراع شامل سياسى ودبلوماسى وإعلامى يتم من خلاله الحد من التفوق العسكرى الإسرائيلى من ناحية أخرى؛ وهو ما يقودها إلى حافة الجمود، ويؤدى بها إلى الفشل.

٢ ــ مرجعية دينية/ تاريخية استمرت تؤكد الحلول الجذرية، وتمعن فى المنهاجية التصادمية التى لا تزال ترى الصراع على الوجود لا الحدود، ومن ثم لا تقبل إلا بإزالة الوجود الإسرائيلى مع ما يفترضه ذلك من رفض كل جهد سلامى وكل حل وسط يستند إلى الشرعية القانونية، أو يقود إلى الاعتراف بوجود إسرائيل، أو لا يسمح باسترجاع فلسطين التاريخية التى كان صلاح الدين الأيوبى قد انتزعها سلفا من الصليبيين. هذه المرجعية لا تحوز المقدرات السياسية والاقتصادية لنقيضتها، وإن حازت أفئدة قطاع واسع من الكتلة المجتمعية العربية، وجموعا شعبية تمارس كثيرا من تجلياتها الأخلاقية والسلوكية والطقوسية فى الملبس ونمط الحياة، وتتجاوب مع رؤاها السياسية، وتمدها من ثم بقدرة هائلة على التجنيد حتى أعلى مستوياته "الاستشهادية"؛ إذ تتميز هذه المرجعية/ الكتلة بالشجاعة الفردية، والفعالية الشديدة، ولكنها تفتقد منهاجية الفعل، والقدرة على الاحتشاد المنظم العقلانى، وشرعية الحضور،

اللهم إلا فى أحيان نادرة؛ إذ تعمل تحت ضغوط نخبة الحكم فى كل الأحوال، ومن موقع المعارضة غير الشرعية فى أغلب الأحيان.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى فى المجتمعات العربية المعاصرة ألا وهى أن المرجعية السائدة التى تحوز مقومات الفعل لا ترغب فيه ولا تلجأ إلا إلى الطرق المستأنسة تماما، والمألوفة لدى الخصم التاريخى الذى تكونت لديه ذهنية مستقرة، بفعل ممارسات نصف القرن الماضى، عن العالم العربى جوهرها العجز. فى حين لا تملك المرجعية السلفية وتياراتها الاحتجاجية (الشديدة الفعالية والراغبة فى الفعل) مقوماته الشاملة، ولا قاعدة الانطلاق الأساسية إليه، كما لا تعرف تقاليده المنهجية والحضارية التى يعتد بها عالمنا المعاصر. وقد قادت تلك المفارقة العالم العربى إلى حافة الجمود، ومكنت إسرائيل من الاستئساد والغطرسة، وجعل القضية الفلسطينية تبدو غير قابلة للحل.

وعندما حاول العقل السياسى العربى الهروب من هذه المفارقة إلى الأمام، محاولا التكيف مع منطق جديد للصراع بين العرب وإسرائيل، لا يبقيه بالضرورة صراعاً اجتماعيا تاريخيا ممتداً على الوجود بين مشروعين حضاريين متناقضين، وإنما يحيله إلى مجرد صراع سياسى بين دولتين؛ إذ نظر العرب إلى أوسلو بعد مدريد على أنها محطات تقترب وتبتعد على طريق "الحل الوسط التاريخي" لصراع على الحدود بين إسرائيل وفلسطين بالأساس، فإن إسرائيل هى التى أعاقت هذا التحول الفكرى/ السياسى بخروجها على خط مدريد، وانقلابها على أوسلو، ووأدها خريطة الطريق، على كل مثالبها وتعقيداتها وبطء إيقاعاتها، وقيامها ببناء الجدار الفاصل، ومن ثم خروجها على منطق الحل الوسط التاريخى القائل بتأسيس دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيلية فى إطار التعايش المشترك بينهما، والعلاقات الطبيعية بين العرب

وإسرائيل. فلا الجغرافيا السياسية التى تسعى إسرائيل إلى فرضها منذ نحو عقد، ولا الجغرافيا الطبيعية نفسها ــ تسمح واقعيا بقيام دولة فلسطينية على أقل من ٢٢٪ من أرض فلسطين تحت الانتداب، وهى المساحة التى تريد إسرائيل فى التصور الليكودى ــ الشارونى استقطاع ٤٠٪ منها؛ للإبقاء على أحزمة المستوطنات القائمة الآن بخاصة فى الضفة الغربية، ولحساب الطرق الالتفافية التى تريد بها حصار الكيان الفلسطينى وخنقه، أو حتى لحساب الجدار العازل، أو بعض النقاط الأمنية لضمان الأمن الإسرائيلي.

ومع الخروج الإسرائيلى على الحل الوسط التاريخى نكون بصدد العودة، ومن موقع أكثر ضعفا ترسخ فى خلال ستة عقود، إلى منطق المشروع الصهيونى الذى يمكن وصفه فى الحد الأدنى، وبدون الوقوع فى إسار الخطاب الدينى، بأنه غير محدد الملامح، وأيضا إلى منطق المشروع القومى العربى ابتعادا عن هيمنة الصبغة الفلسطينية التى سادت مرحلة الحل الوسط التاريخى للصراع العربى ــ الإسرائيلى. وهو ما يؤكد، فى اعتقادنا، الفشل العربى فى التكيف مع الصراع العربى – الإسرائيلى على المستوى التاريخى.

ثانيا: الاستجابة السياسية

تكشف عن قصور أعمق فى القدرة العربية على التكيف، تجسد على نحو واضح فى هيمنة الأحادية أو ما نسميه "استراتيچية الخيار الوحيد"، على التعامل العربى مع إسرائيل طيلة نصف القرن الماضى. فهذه الأحادية عندما تسود، وتستبعد كل الخيارات المتاحة لصالح خيار وحيد، فإنها لابد لها من أن تقود الواقع إلى الجمود، عندما تعوزنا القدرة على فرض هذا الخيار، بخاصة عندما يتعلق هذا الخيار بقضية كالحرب أو السلام؛ إذ الحرب خيار بالغ الخطورة يحتاج إلى شروط موضوعية على رأسها القدرة الاستراتيچية الشاملة، وكذلك السلام خيار بالغ الأهمية، يتطلب شروطاً جوهرية، على

رأسها الإرادة السياسية للطرف الآخر، ومدى قبوله السلام، والمزاج النفسى العام لدى فعالياته، وعمق اقتناعها بهذا السلام.

ومن ثم فإن أية حركة سياسية وطنية أو قومية تفرض على نفسها مسبقاً خياراً وحيداً، سواء كان الحرب أو السلام أو أية خيارات أخرى أساسية، فإنها فى الوقت نفسه تسير بأقدامها إلى حافة الجمود والفشل.

وفى سياق الصراع العربى – الإسرائيلى يمكننا ملاحظة هذه الأحادية، وما أدت إليه من جمود، وعبرت عنه من قصور فى التكيف خلال مرحلتين أساسيتين تفصلهما مرحلة انتقال قصيرة. وبيان ذلك على النحو الآتى:

المرحلة الأساسية الأولى :

تمتد بين عامى ١٩٤٨م (الذى شهد هزيمة العرب العسكرية، والإعلان الرسمى عن قيام دولة إسرائيل والبداية الرسمية للصراع التاريخى الاجتماعى الممتد والأشهر فى القرن العشرين بين العرب وإسرائيل) و١٩٩١م (الذى شهد فى نهايته مؤتمر مدريد للسلام فى أعقاب حرب عاصفة الصحراء بين التحالف الدولى الأمريكى المدعوم عربيا والقوة العراقية الغازية للكويت). وفى هذه المرحلة الطويلة نسبيا تمحور الموقف العربى العام من الصراع حول إيديولوچيا "التحرير" التى أعلنت بصراحة هدفها فى"حسم الصراع" و"تحرير الأرض" من خلال القوة؛ إذ "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"، ومن ثم "فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

وبالفعل لم يعل صوت فوق صوت المعركة الذى رفعه أطراف معسكر إيديولوچيا التحرير الذين مثلوا كل فعاليات الطرف العربى فى هذا الصراع، بدءاً من مصر قاعدة هذا الطرف وكتلته الرئيسية، وسوريا جناحه الأيسر، فى اتجاه لبنان صدره الأدنى ولحمة تماسه، والأرض المحتلة فى بطنه الرخوة، حتى الأردن جناحه الأيمن الذى ربما فكر داخل نفسه وراودته هواجس

نغمات نشاز عن صوت المعركة، ولكنه لم يستطع أن يجاهر بها، فلم تتحول إلى أصوات، وبالقطع إلى مواقف.

وعندما وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧م، لم يكن أمام العرب فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣م بخاصة مصر فى القلب وسوريا فى يسارها، سوى الانشغال بمعركة التحرير، بحشد كل القوى والموارد لصالح نصر تحقق استراتيجيا فى حرب أكتوبر، ربما أعاد الكرامة، ولكنه لم يحرر الأرض، برغم أعبائه الفادحة. فمقابل العسكرة التى أصابت جل مجتمعاتنا العربية أو أهمها على الأقل، أملاً فى حرب لم نعلنها، ثم انهزمنا فيها عندما خضناها، وعندما حاولنا استدراك الهزيمة كان النصر غير كامل، ولا متصور له أن يكون كاملاً، فى حين كان شديد التكلفة، إلى حد أنه أكل أخضرنا، وأتى على يابسنا على مدى سنوات طوال – كانت إسرائيل تستعد للحرب بدون عسكرة، وتدعى الرغبة فى السلام بدون مصداقية، وتمارس التنمية بدون كلل؛ أى أنها فعلت كل شيء فى الوقت نفسه، فتمكنت من الانتصار فى الحرب، ومن المناورة بالسلام، ومن تحقيق التفوق العسكرى فى كل الأوقات.

ولم تكن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية بعد نحو ست سنوات من حرب أكتوبر سوى إعلان عن عمق الإرهاق الذى سببته المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وعمق الرغبة فى تجاوز حالة الصراع، بخاصة بعد أن كانت إسرائيل قد ولجت إلى العصر النووى بعد هزيمتها الاستراتيچية غير الكاملة بالسلاح التقليدي؛ وهو الأمر الذى مثل استئنافاً لعمل فجوة النوع التى حشدت مصر والعرب من حولها كل طاقاتهم لردمها أياماً قليلة، وفى سياق بدا استثنائيا؛ لأنها (أى مصر) والعرب من حولها كانوا قد أضاعوا زمناً طويلاً – على الأقل ربع قرن – فى صلب القرن العشرين بكل تحولاته الدافقة

بموجات المعرفة والحرية وإعادة التنظيم بدون فعل شيء فى مواجهة عدو يفعل كل شيء.

ثم عادت مصر لتكرر الخطأ نفسه؛ إذ استمرت على مدى ربع قرن آخر، برغم خروجها من الصراع منذ عام ١٩٧٧م على المستوى المباشر، بدعوى رغبتها فى تنمية ذاتها، قلقةً إزاء كل خياراتها، فاستمر طموحها النووى مشروعاً لم يتحقق لا فى وجهه العسكرى، ولا حتى السلمي، كما استمرت فى تجربة تعددية سياسية مقيدة، وديمقراطية متعثرة، وأسلوب فى الإصلاح الاقتصادى متردد، ومشوه منحرف إلى الجباية غالباً؛ وهو الأمر الذى جعل إسرائيل فى نهاية القرن العشرين وبداية خلفه قادرة على الحفاظ على فجوة النوع التى كانت قد أسست لها قبل نصف القرن حتى فى مواجهة أكثر المجتمعات العربية حداثة.

والمهم أنه، وفى هذه المرحلة الطويلة من الصراع، حمل مفهوم السلام كل مضمونات الخيانة ومرادفاتها، عندما جاهرت مصر بمبادئها للتسوية بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٩م، فى خطوة إشكالية لا تزال تثير الجدل حتى الآن، حول ما إذا كانت نوعاً من رؤية ثاقبة لدى السادات، أو على العكس، لم تكن سوى تخاذل مصرى وآلية للهروب من ضغوط الصراع العربى الإسرائيلى!

وهنا تختلف الإجابات باختلاف الانتماء السياسى والوطني، فهى إجابات إيديولوچية إذن، لا تعنينا هنا، وإنما يعنينا فقط هذا التحول المصري، بوصفه – معرفياً – آلية تكيف باكر من مصر مع مقتضيات رأتها جديدة للصراع أعقاب حربى ١٩٦٧ ثم ١٩٧٣م، شعرت معها مصر بأن بنية النظام الدولى تتحول فى اتجاه الكتلة الغربية والولايات المتحدة، منذرة بتراجع الدور السوفيتى فى العالم، وهو القطب الدولى الذى ترتكز عليه مصر وبقية أطراف معسكر "إيديولوچيا التحرير" فى صراعها مع إسرائيل المستندة إلى القطب

الآخر الأمريكي؛ وهو مما كان ينذر بتحول حاسم فى الإطار الدولى لصالح إسرائيل، رأت مصر أن تستبقه بتفكيك الارتباط بين النظام الدولي، والصراع العربى الإسرائيلى، من خلال التوجه مباشرة إلى الطرف الأمريكى لتقاسم إسرائيل صداقته، وليكون هو نفسه الضامن الرئيسى للسلام العربى – الإسرائيلى، بوصفه الطرف الأقوى والأقدر على التأثير فى الموقف الإسرائيلي.

هذه المقتضيات لم يستسغها العالم العربي، بخاصة بقية أطراف إيديولوچيا التحرير؛ ولذا فلم يقبل بالتحول المصرى، ولم يشارك فيه، متهماً مصر "بالخيانة" ومعاقباً إياها، فى معظمه، بالقطيعة على مدى عقد أو أكثر؛ لخروجها عن "حالة الصمود والتصدى"، وقبولها بالسلام المنفرد، برغم محاولتها تأسيس سلام عربى شامل مع إسرائيل، وإصرارها على صياغة إطار كامل للحكم الذاتى الفلسطينى، يكون مقدمة لمفاوضات سلام فلسطينى – إسرائيلي، يمهد لإقامة الدولة الفلسطينية؛ وهو ما لم تقبله منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ولا أى طرف فلسطينى أو عربى آخر؛ فكانت القطيعة. وهنا تبرز قراءتان معرفيتان هما:

الأولى: سياسية، تنصف التحول المصرى، وتعده تكيفاً إيجابيا مع ما تم من تحولات فى النظام الدولي، وانتهت بقبول السلام، وفى لحظة غير مواتية حرمت العرب من بعض أوراقهم التفاوضية، وأضعفت فرصتهم فى نيل حقوقهم التى كان مرجحا الحصول عليها لو قبلوا المشاركة فى عملية السلام مع مصر منذ السبعينيات.

الأخرى: تاريخية، تتشكك فى هذا الفهم، وتتساءل: هل كانت إسرائيل تقبل بإعادة الأرض العربية المحتلة جميعها إلى أطرافها لو أنهم قبلوا السلام فى السبعينيات؟ وأغلب الظن – فى عرف هذه القراءة – أنها لم تكن لتقبل

ذلك؛ لأن خبرة السلام الإسرائيلى مع مصر تبدو استثنائية وذرائعية، فهى أعادت لمصر أرضاً كان لابد لها أن تعود، وإلا سالت دماء جديدة وكثيرة هنا وهناك وإلى مالا نهاية من ناحية، كما أن عودة هذه الأرض إلى مصر أريد بها أن تكون ثمناً للاحتفاظ ببعض الأرض العربية المحتلة، بعد إخراج مصر من معادلة التوازن العربى – الإسرائيلي. وعلى النحو الذى يجعل الحرب مستحيلة من قبل الطرف العربى من ناحية أخرى؛ إذ المقصود الإسرائيلى الأساسى من السلام مع مصر ليس الانحياز لمعنى السلام، وإنما هو زرع التناقض فى بنية العلاقات المصرية – العربية للتورية على التناقض الأساسى العربى – الإسرائيلي. وإذا ما كان العرب جميعاً قد قبلوا هذا السلام الشامل، فأغلب الظن أن إسرائيل كانت سترفضه؛ لأنه لم يكن يحقق لها هدفها، بدليل إهدارها فرصة السلام المتاحة الآن، برغم قبول العرب الكامل، بل برغم تدنى سقوف مطالبهم فى سياقه عن هذه السقوف نفسها فى السبعينيات.

كما تتساءل هذه القراءة التاريخية أيضاً: ألم يكن السلام المصرى – الإسرائيلى الذى استند إلى تحولات بازغة فى الأفق الدولى هو نفسه أحد ركائز هذا التحول الذى تم فيما بعد؟ ذلك أن هذا السلام، وعلى المستوى الدولي، أخرج السوفييت من مصر؛ وهو ما كان مقدمة لخروجهم من العالم العربى وأفريقيا بعد ذلك؛ إذ كانت مصر بعلاقتها مع الكتلة الشرقية، ومناوأتها الدور الإسرائيلى فى أفريقيا، وجاذبيتها التحررية لدول القارة السمراء ـــ مانعاً للتمدد الأمريكى فيها، ومن ثم فإن انقلابها على هذه التركيبة الاستراتيجية لصالح الولايات المتحدة وضد الوجود السوفيتى ربما كان نوعاً من "التنبؤ المحقق لذاته" الذى يعنى أن سلوك إرادة دولية ما، أو حتى إنسانية فردية، على أساس أن تحولاً ما قد حدث، ربما يستدعى هذا التحول؛ إذ يكون قد مهد له الطريق، وقدم له الدعم، وهيأ له الظروف المواتية للحضور، محققا نبوءته نفسها.

يضاف إلى ذلك، على المستوى الإقليمي، إفادة إسرائيل الكاملة من السلام مع مصر فى إعادة بناء قوتها العسكرية التقليدية، واستكمال ترسانتها النووية، وتحقيق طفرات كبرى فى اقتصادها على نحو أدخلها فضاء اقتصاد المعرفة مبكراً؛ وهو ما مكنها من أن تصبح مع بداية التسعينيات قوة اقتصادية نووية ذات شأن، وحقق لها تفوقاً حاسماً على العرب لم تكن تحققه لولا السلام مع مصر. إضافة إلى ذلك فإنه أتاح لها فرصة العربدة فى لبنان مرتين، وفى العراق، عندما ضربت مفاعله النووى عام ١٩٨١م، واغتيالها القيادات الفلسطينية على نحو منتظم طيلة الثمانينيات حتى فى تونس قلب المغرب العربى.

وبغض النظر عن مدى صحة القراءتين اللتين تبقى لكل منهما حجته، سواء الأولى السياسية التى مارسها العقل المصرى عندما نزع إلى واقعية براجماتية، أو الأخرى التاريخية التى يعليها العقل العربي؛ فإن الدلالة المعرفية للحظة التحول المصرى تبقى كاشفة عن ضعف القدرة العربية على التكيف على المستوى الثاني؛ أى بمعيار "جماعية القراءة" و"وحدة التوجه"؛ وهو المستوى الذى أدى الفشل فى تحقيقه فى هذه اللحظة إلى ذرع تناقضات داخلية عميقة فى الموقف العربى العام، ولدت خسائر سياسية، وأضافت إلى حساب التكلفة ما أرهق المحصلة؛ لأنه إما أضاف تكلفة جديدة إلى التكلفة الناجمة عن ضعف التكيف المصرى على المستوى الأول فى حال صدق القراءة العربية التاريخية، وتهافت القراءة المصرية السياسية، وهو أسوأ الأحوال، وإما قلل من عوائد التكيف المصرى الإيجابى الناجم عن صدق القراءة السياسية فى أفضلها، وعلى النحو الذى يجعل المحصلة صفرية، وذلك من وجهة النظر العربية الشاملة؛ أى من منظور "العقلانية التاريخية العربية".

المرحلة الانتقالية القصيرة:

تجسدت فى الطموح إلى سلام شامل بين العرب وإسرائيل، برعاية أمريكية روسية، من خلال ما سمي بـــ "صيغة مدريد" التى كانت تقوم على فهم عام لشمولية الصراع، يضع العرب المتفاوضين جميعاً: فلسطين وسوريا ولبنان والأردن فى طرف، وإسرائيل فى الطرف الآخر، وإن تميز بخصوصية مسارات التفاوض بين إسرائيل وكل طرف عربى على المستويين العملى والتفصيلى. وهى صيغة وسط، بدت مرضية للطرفين آنذاك؛ إذ العرب مصرون على شمولية الصراع، وإسرائيل نازعة إلى تفكيك مساراته تجاوزاً لعقدتها إزاء "الكتلة العربية" وعقيدتها القومية.

هذه المرحلة لم تنتج شيئاً ذا بال، اللهم سوى إزالة الحواجز أمام اللقاء المباشر الذى كان يبدو للعرب مستحيلاً قبل سنوات قليلة؛ إذ انتهت هذه المرحلة سريعاً بتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل، من خلال مفاوضات سرية شهدتها عاصمة النرويج، ومن خلف ظهر المتفاوضين العرب فى مدريد، ومنهم الفلسطينيون أنفسهم، وذلك بعد أقل من عامين من بدء المفاوضات فى مدريد.

ومع أوسلو بدأت مرحلة جديدة أساسية من المفاوضات بين العرب- وهم أطراف شتى- وإسرائيل، بعيداً عن رعاية الأمم المتحدة، وبإشراف الولايات المتحدة، مستقلة نسبيا عن أغلب المرجعيات القانونية باتجاه الخضوع لمنطق الأمر الواقع، وبعيدة عن التنسيق بين الأطراف العربية الذى كان قد تبلور فى صيغة "دول الطوق"، بعد أن سادت حالة شكية بين هذه الأطراف، ولدها غياب الشفافية لدى الطرف الفلسطينى بالأساس، ثم الأردنى بعد ذلك، وهى الحالة التى قادت الجميع بعد ذلك إلى التنافس فيما بينهم نحو إسرائيل، بدلاً من التنسيق فى مواجهتها.

المرحلة الثانية "الأساسية":

تبدأ بعد أوسلو وتمتد حتى اليوم، وهى المرحلة التى تشهد اختلاطاً بيناً فى المواقف التفاوضية العربية بين الأردن الذى أنجز سلاماً خاصاً مع الإسرائيليين في وادى عربة، ولبنان التى فرضت على إسرائيل الانسحاب من أراضيها، اللهم سوى منطقة "مزارع شبعا" عن طريق المقاومة المسلحة من جهة، وفلسطين التى تعانى مفاوضاتها مع إسرائيل تعقيداً وتشابكا بالغين، وسوريا حيث الجمود الكامل المهيمن على مفاوضاتها مع إسرائيل منذ رحيل رابين، وما أعقبه من تراجع فى إرادة السلام لدى إسرائيل بعد سنوات ثلاث تقريباً من صعود ثقافة السلام وأحلام التعاون الإقليمى وبروز يوتوبيا "الشرق أوسطية"، من جهة أخرى.

هذه المرحلة على ما شهدته من تبدل فى القيادات الإسرائيلية بين بيريز ونتنياهو وباراك وشارون، كشفت عن تغير حاد فى المزاج العام الإسرائيلي، سواء المخزون النفسى للجماهير، أو السياسى للنخبة الحاكمة نحو العنف وضد السلام. وفى المقابل، وعلى سبيل المفارقة، شهدت على الجانب العربى جموداً على موقف واحد، تجسد فى مقولة "السلام خيار استراتيچى وحيد"، وهو الموقف الذى بدا وريثاً لسلفه "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" فى المرحلة الأولى على صعيد الأحادية، ولكنه فى الحقيقة أسوأ منه؛ لأنه يضيف إلى الجمود المتحقق فى الحالتين روحاً تشاؤمية ومنطقاً استسلاميا يشيع فى الأجواء العربية شعوراً عميقاً بالانكسار، أمام تطرف إسرائيل وجموحها، ومحاولتها فرض الأمر الواقع، وانتهاكها شبه اليومى حرمة الأماكن المقدسة، وحقَّ الإنسان الفلسطينى فى الحياة، وسعيها الدائب إلى الاستيطان واغتصاب مزيد من الأرض العربية، ورفضها الاكتراث بكل دعوة للسلام على الجانب العربى الذى صار موقفه المصر على السلام والمتنكر لأى تفكير فى الحرب،

والعاجز عن ممارسة خيار ثالث وسط للمقاومة الشاملة، تكفل إدارة رشيدة للصراع معها ــ صار موقفاً بالغ التهافت وداعياً إلى الرثاء القومى. ذلك أن الصراعات التاريخية الكبرى على منوال الصراع العربى – الإسرائيلى لا تكون عادة وبكل تعقيداتها الاجتماعية والدينية والقومية، حتى الأسطورية، قابلة للحل على أسس موضوعية إلا حينما ينشأ من الحوادث والظروف ما يصنع تلك الأسس الموضوعية التى لا تقوم إلا على توازن ما، أيا كان نوعه، سواء كان صلداً لعوامل قوة استراتيجية وعسكرية فى مواجهة مثيلتها، أو مرناً لعوامل قوة: روحية، وأخلاقية، وتاريخية، وقانونية، فى مواجهة إما مثيلتها اللينة وإما بديلتها الصلدة.

وهذا الأخير هو التوازن الممكن فى حالة الصراع العربى – الإسرائيلي، ولذلك تدور، حول ممكناته، كل مسارات التفاوض، بدءاً من مدريد فى أجواء تدشين ما سمى بنظام عالمى جديد، حتى احتلال العراق الذى أثار كثيراً من التفاعلات وسط صخب من مشاعر متأججة، وإن كانت متناقضة، مأخوذة بحركة الزمن وإيقاعات تحركه، وطامحة إلى وضع نهايات، ولو متعجلة أو حتى قسرية لصراعات حقب وسرديات تاريخ يظن أنه انتهى.

وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق هذا التوازن المرغوب؛ وذلك لغياب جهد عربى شاق، يظل مطلوبا لتفعيل القوة اللينة التى تحتاج دوما إلى إدارة تدعمها وتشرحها وتلح على مبرراتها، لتبقى حية فى النفوس ومقدرة، بعكس القوة الصلدة بخاصة العسكرية التى ربما لا تحتاج إلا لنشرها على الأرض أمام الناظرين أو حتى الإعلان عن امتلاكها، لتبدو – بماديتها – حقائق سافرة، وروادع آمنة. ولذا سارت المفاوضات العربية – الإسرائيلية فى طريق التنازلات المستمرة، منذ مدريد حتى كامب ديفيد الثانية، بخاصة على المسار

الفلسطيني، مروراً بأوسلو، واتفاق القاهرة والخليل، حتى خريطة الطريق؛ وهو ما يرجع فى اعتقادنا إلى دافعين، هما:

الدافع الأول: هو أن المفاوضات بدأت فى اللحظة الزمنية الخطأ من وجهة النظر العربية، وفى بداية عقد هو الأسوأ فى حياة النظام الإقليمى العربي؛ فهو عقد تراجع الاقتصادات الخليجية، وتفجر أزمات الإسلام السياسى فى كثير من البلدان العربية المهمة، وتدمير القوة العسكرية العراقية ثم حصارها مدة تجاوزت اثنتى عشرة سنة؛ وهو الأمر الذى قاد إلى جمود غير مسبوق فى تفاعلات النظام، ولدرجة العجز عن عقد لقاء على مستوى القمة طيلة عشر سنوات إلا مرة واحدة فى عام ١٩٩٦م.

ويكتسب الدافع الأخير فى هذا السياق أهمية كبرى؛ ذلك أن الحصار الدولي المفروض على العراق قد ارتبط، وعلى نحو وثيق، بالتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، ولدرجة أن هذا الارتباط شكل جوهر الصياغة الاستراتيچية الحاكمة لتفاعلات المنطقة كلها تقريباً، طيلة التسعينيات؛ إذ تم هذا الارتبط تحديداً، وعلى نحو مباشر بين الدور العربي الداعم للولايات المتحدة في حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت أساساً، ثم انحرافاً تدريجيا نحو الإجهاض المستمر للقوة العراقية الشاملة من ناحية، والدور الأمريكي الوسيط لا الداعم بين العرب وإسرائيل في عملية السلام حسب صيغة مدريد الجماعية، برغم تعدد مساراتها التي انحرفت سريعاً وعميقاً نحو مسار أوسلو وما تلاه من اتفاقيات انفرادية من ناحية أخرى.

ولقد فشل العرب في إنجاز هدفهم من هذا الارتباط/ العقد؛ لأنهم دخلوه وهم في أضعف حالاتهم، وأسوأ لحظات تاريخهم المعاصر، مهزومين نفسيا، ومفككين، بأكثر مما هم في العادة، استراتيچيا، خاضعين لمنطق بالغ الضعف، وموقف بالغ الاستثنائية. جوهرهما معاً مؤداه أنك: وكي تدخل في مفاوضات

سلام مع خصمك (إسرائيل) وكى يمكن إقناع هذا الخصم بمجرد قبولها والركون إليها، فعليك أولاً أن تتخلى، وبإصرار، عن بعض قوتك "الكتلة العراقية" للوسيط فى هذه المفاوضات (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ لأنك في اللحظة التي ستحاول فيها استعادة هذا البعض سوف تتوقف تلقائيا هذه المفاوضات؛ لتخلى الوسيط عنها، أو حتى عنك؛ ذلك أن تدشين التسوية السلمية جاء بوصفه ثمرة للتحالف العربي – الأمريكي ضد العراق الذى نهض على افتراض أن الصراع العربي – الإسرائيلي مجرد تناقض هامشي في استراتيچية المنطقة، قياساً على التناقض الرئيسى مع العدوانية العراقية، ومن ثم وجبت تسويته، للتفرغ من أجل مواجهة صدام حسين.

ولا شك في أن الفرض كان مؤقتا، صاغته ملابسات استثنائية في تفاعلات المنطقة، وكان لابد من أن تزول سريعاً أمام الحقائق الاستراتيچية التي استأنفت سيرها مجدداً بعد قليل من الوقت تبددت فيه الشحنة العاطفية للتحالف الدراماتيكي العربي – الأمريكي. ولذلك فقد انتهت المفاوضات والجهود الدبلوماسية والاتفاقيات والتعهدات، بعد عقد ونصف العقد من الزمن، إلى نقطة قريبة جداً من تلك التي بدأت منها فيما يتعلق بالخرائط والحقائق على الأرض، وربما أسوأ كثيراً من تلك التي بدأت منها على صعيد مصادر إلهامها ونقاط انطلاقها.

وعلى العكس من العالم العربى، نجحت الولايات المتحدة، وإسرائيل في تحقيق أهدافهما من هذا التحالف، سواء بالتحكم على مدى ما يزيد عن عقد في مصير العراق وعزله تماماً عن أية إرادة أخرى عربية أو دولية، أو بإفراز هذه العزلة العراقية تأثيراتها المرغوبة استراتيچيا على الموقف العربي في التسوية السلمية في اتجاه الضعف، وعلى العلاقات العربية – العربية

نفسها باتجاه التشرذم؛ وذلك لأن هذه اللحظة الزمنية التى تم خلالها هذا الارتباط بدت هي الأفضل تماماً من وجهتي النظر الآتيتين:

ـ من وجهة نظر الولايات المتحدة التي كانت قد خرجت لتوها منتصرة بدون حرب في الصراع الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من الداخل، وسط أجواء جدل فلسفي، كانت مؤسسات صناعة الاستراتيچية الأمريكية قريبة منه حول إيديولوچيا نهاية التاريخ التي تنتصر نهائيا لفلسفتها الرأسمالية، وإيديولوچيا صدام الحضارات التي تبقى لها مركزيتها العسكرية، وتبرر هيمنتها على حلف الأطلسي لآجال جديدة غير محدودة، ثم إيديولوچيا العولمة التي تعطي غطاءً فكريا، سواء بدعاواها المثالية أو دوافعها الموضوعية، لحركة تقنين مستمرة لجوانب عدة في العلاقات الدولية تجارية واقتصادية وسياسية وأمنية وبيئية، سوف تعمق في النهاية القدرة الأمريكية على فتح الأسواق، والقفز فوق الحواجز، وتهميش فكرة السيادة القومية، ومن ثم تزايد هذه القدرة على الحضور في كل أطراف المشهد العالمي الراهن، بخاصة الطرف العربي منه.

ـ من وجهة نظر إسرائيل التي ورثت كثيراً من أسباب القوة الأمريكية، والتي أفادت من كل دواعى الضعف العربي في هذا العقد، فضلاً عن انحياز دبلوماسي غير مسبوق من الإدارة الديمقراطية السابقة، ثم انحياز شامل وغير مبرر من الإدارة الجمهورية الحالية، وهى الانحيازات التى دفعت في النهاية إلى تبني وجهة النظر الإسرائيلية كاملة في التسوية السلمية.

الدافع الآخر لتآكل الموقف العربى: هو عجز أطراف التفاوض العربى عن التنسيق فيما بينها، أو مع العرب الآخرين؛ إذ تم لإسرائيل الفصل أولاً بين المسار الثنائي للمفاوضات والمسار المتعدد الأطراف للقضايا ذات الطابع

الإقليمي، ثم انفردت إسرائيل بكل طرف في مسار منعزل عن غيره من الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات الثنائية.

وبرغم محاولات مبدئية للتنسيق العربي على هذه المسارات، سرعان ما تمت القطيعة فيما بينها، ثم تحولت القطيعة إلى منافسة بين هذه المسارات لإنجاز اتفاق أسرع؛ وهو ما عجل بخروج المفاوضات كلها عن إطارها المرسوم في مدريد وعن مرجعيتها الأساسية (قرارات الأمم المتحدة) إلى إطار عملي ومرجعية سياسية. ومن ثم انفصلت الأطراف المتفاوضة، ليس عن القوة المعنوية والنفسية للوجود السياسي العربي وحسب، وإنما أيضاً عن القوة القانونية والأخلاقية للشرعية الدولية؛ وهو الأمر الذي حرمها من معظم مقومات قوتها اللينة التي كان مرجحا أن تستند إليها في توازن مرن للقوة. ومن ثم كان استسلامها لعمليات تحوير إسرائيلية مستمرة بعيداً عن الحضور العربي، والشرعية الدولية معاً، قادتها مع بداية القرن الحادى والعشرين إلى ما يشبه الإفلاس السياسى، ولدرجة اجترار الماضي القريب، نهاية عقد التسعينيات مثلاً، الذي تكشف عنه تلك النغمة التي بدأ صداها يتردد في سطور المحللين السياسيين العرب ولو على استحياء، وتستطيع أن تحس بها في أحاديث القادة العرب التي تعكس نوعاً من الندم/ المراجعة على السلوك التفاوضي العربي مع باراك، وتحديداً على رفض مقترحاته التي كان قد طرحها على الفلسطينيين في صيف ٢٠٠٠م، سواء في قمة الكامب الثانية أو في طابا قبل خريف الغضب الذي أدى في النهاية إلى إسقاط باراك ومجيء شارون، الذي كان قد فجر الغضب الفلسطيني بسلوكه غير المسئول في الحرم القدسي، ليقود إسرائيل بوصفه رئيسا لحكومتها، بكل ما عرف عنه من عنصرية وطبيعة دموية، وضلوعه في أكثر من تخطيط قديم، أو جديد أو متجدد، لعزل الفلسطينيين وحصارهم في غزة، أو حتى لترحيلهم تحت ضغط النيران.

ما سبق يوحي بأن الفلسطينيين والعرب باتوا على مشارف واحدة من لحظات المواجهة مع الحقيقة التي واجهوها قبل ذلك أكثر من مرة، ثم سرعان ما نسوها أو لعلهم تناسوها، لرغبة دفينة لديهم في الهروب منها.

ـ فمثل هذه اللحظة قد واجهتهم ندماً على رفضهم التفاوض على السلام، بجانب مصر في كامب ديفيد الأولى، وذلك في مناخ عنف إسرائيلي، أدى تراكمه إلى تفجر الانتفاضة نهاية عقد الثمانينيات.

وعلى منوالها كان ندمهم – بخاصة الفلسطينيون والسوريون – على الإبطاء في التفاوض مع بيريز في أعقاب مقتل رابين، وعلى النحو الذي أدى إسقاطه والمجيء بنتنياهو رئيساً لوزراء إسرائيل.

بل إن البعض في ذروة جموح باراك في أثناء خريف غضب ٢٠٠٠م أبدا حزناً على نتنياهو نفسه؛ لأنه كان مراوغاً مسالماً نوعاً ما بعكس باراك الذي يتصرف دوماً بوصفه جنرالاً لا يهتم كثيراً بتغطية قبضته الحديدية بما يصون كبرياء العرب المعتدلين من أردية الدبلوماسية وقفازاتها الحريرية.

وفي مقابل ما أبدته القيادة الفلسطينية من ندم على ما رفضته قبل رحيل كلينتون في كامب ديفيد وطابا، وعاشت في مواجهته صيفاً ساخناً ثم خريفاً غاضباً، فإن الإدارة الأمريكية الجمهورية أظهرت فى البداية، وقبل ١١ سبتمبر، تملصاً من كل طروحات الإدارة السابقة، عادّة أنها كانت رهينة بصاحبها الرئيس كلينتون، وهو ما ظهر في تصريحات الرئيس بوش وأركان نظامه آنذاك. وكذلك فعلت حكومة شارون التي لم تعترف بمقترحات باراك في الكامب وطابا، وعدتها مجرد أفكار لصاحبها الراحل عن موقع المسئولية.

وهكذا بدا الموقف الفلسطيني، ضمن الموقف العربي كله، متآكلاً باستمرار ومعرضاً لجميع عوامل التعرية الاستراتيجية في العالم والإقليم، على

النحو الذي يرسخ مقولة "أمة الفرص الضائعة" التي أخذ تيار من المهتمين بالصراع العربي - الإسرائيلي يمكن تسميته بـــ "التيار البراجماتى" يستعيرها من حقل العمل العربي العام ليطبقها على عملية التسوية السلمية، وصولاً إلى استنتاج أساسي هو أن مسار أوسلو الذي بدأ قبل أكثر من العقد يبدو وكأنه الفرصة الأخيرة، فإما انتهازها كيفما تكون وعلى عجل وإما ضياع كامل لفرص السلام. وما يسقطه هذا التيار من حساباته هو أن هذا المسار لم ينتج حلاً، بل كان سبباً رئيسيا في تآكل الموقف الفلسطيني بخاصة، والعربى عموما، خصوصا بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، ثم احتلال العراق، حتى اليوم؛ إذ لا يزال السؤال مطروحا حول كيفية مواجهة المأزق الكبير لعملية التسوية السلمية فى المستقبل؟

٣ - اتجاهات التكيف المستقبلى:

من وجهة نظر القدرة العربية على التكيف يثير هذا السؤال المستقبلى جدلاً كبيراً بين تيارات عدة، يمكن اختزال سجالاتها في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: "الواقعية البراجماتية"

ويقود عمليا إلى الخضوع للمسار السلبي لحركة الصراع، ومن ثم لمنطق القوة الإسرائيلي. هذا التيار يدعو إلى الاستمرار في عملية التسوية الجارية، ومحاولة اللحاق بقطار السلام كيفما اتفق، وبأية شروط ممكنة، على أساس أن عملية التسوية ــ برغم جمودها الراهن ــ تبقى الفرصة الأخيرة المتاحة أمام العرب للخروج من حالة الصراع مع إسرائيل على نحو عقلاني. ومن ثم فإن أى خيار خارج هذا الإطار يبدو صعباً، إن لم يكن مستحيلاً ولا عقلانيا.

ويعول هذا التيار المتنامي منذ التسعينيات على قوى محبة للسلام داخل إسرائيل، تبدي رفضاً لتشدد الليكود، ودموية زعمائه، وأسطورية اليمين

الديني. ومن ثم يجب الالتحام معها من قبل حركة سلام عربية جسدها بعض أنصار هذا التيار في "تحالف كوبنهاجن" لتقديم الدعم، والتعبير عن حسن النوايا العربية؛ إذ يتأسس منطق هذا التيار على فهم جوهرى بأن مزيداً من الاعتدال والقبول العربى بتصورات إسرائيل عن السلام، كفيل بإحداث تغيير جذرى أو كبير في مواقفها تجاه العرب. ويستبطن غالباً، ويعلن أحياناً، بعض رموز الحركة عن نموذج "السادات" بوصفه يمثل خبرة تاريخية لهذا النهج؛ إذ استطاع الرجل أن يخترق وجدان الإسرائيليين ليقنعهم بالسلام.

ونرى أنه في مواجهة دولة كإسرائيل بكل تعقيداتها الوجودية في الأرض والبشر والتاريخ، ومن ثم في الاستراتيجية؛ فإن مجرد الحوار، ومجرد المساومة، ومجرد الإفراط في الاعتدال تبدو مجردات عاجزة عن الإقناع بتصور مختلف عن تصوراتها هي للمستقبل والعالم والتاريخ، وهي مستويات للإدراك لا تتصورها إسرائيل إلا في ضوء ما يتوافر لها من قوة اندفاع باقية وكامنة في ذاتها بوصفها أيضاً الحركة الصهيونية، وليست الدولة الإسرائيلية، فضلاً عن المتغيرات الدولية والإقليمية التي تمثل في اللحظة الراهنة واحدة من أهم ركائز غطرستها.

كما نرى أن بلاغة الرئيس السادات داخل الكنيست ـــ برغم تأثيراتها الدرامية ـــ لم تكن سوى التتمة لحسابات استراتيچية عميقة أجرتها الدولتان معاً فى أعقاب حرب أكتوبر ووقوف الجيشين متواجهين بل متداخلين شرق قناة السويس، وهي حسابات كانت تحتم إما سلاما مقبولاً، وإما حربا أخرى جديدة بات الطرفان "معاً" يخشيانها بعد حرب عاصفة عُدت نموذجاً للحرب الحديثة بكل كثافتها وحدتها ودمويتها، وهي الحرب التي مثلت انتصاراً مصريا/ عربيا باهراً ولكنه مكلف، وهزيمة عسكرية إسرائيلية ولكن غير كاملة، فهنا كان السلام خياراً للطرفين لا أمنية لأحدهما.

أمر آخر مهم يتعلق بما تراه الحركة، أو رموزها، عن حدود آلية الاعتدال، وهي آلية مهمة بالفعل لإقامة جسور للثقة عند محاولة تجاوز مثل هذه الصراعات. ولكن لنجاحها شروطا مهمة يجب أن تتوافر؛ إذ يجب أن تستند آلية الاعتدال إلى تراث من التشدد من ناحية، وإلى إمكان ممارسة خيارات متشددة من ناحية أخرى. فأغلب الظن أن العقل الإسرائيلي الذي تعاطف مع اعتدال أنور السادات كان مستحضراً بقوة تراث التشدد لدى جمال عبد الناصر، فتشدد خطاب مصر الناصرية هو الذي منح الاعتدال الساداتي جاذبيته وجدته، وهي الجدة التي لم تعد موجودة الآن، والجاذبية التي فُقدت بعد نحو ثلاثين عاماً من الاعتدال.

وظني أيضاً أن آلية الاعتدال تكتسب أهميتها عندما تكون لدى الطرف المعتدل قدرة على ممارسة خيارات أخرى متشددة وواقعية، فهنا يصبح اعتداله أصيلاً ومحققاً مصلحة الطرف الآخر، أما عندما يتبدا هذا الاعتدال بوصفه عجزاً عن ممارسة التشدد، وبوصفه نوعا من التكيف مع الضغوط؛ فإنه يصبح غير مقنع، ولا مغريا للطرف الآخر في الصراع، بل ربما وعلى العكس يبدو الاعتدال هنا تعبيراً عن الضعف وكاشفاً له، ثم يبدو مزيد منه برغم غطرسة الآخر تأكيدا له، وربما إعلاناً عن الإفلاس الاستراتيجي الذي تكاد تجسده حركة السلام العربية.

وعلى الرغم من أنه من الطبيعي أن تنشأ مثل هذه الحركات في ثنايا صراعات تاريخية كبرى وممتدة على منوال الصراع العربي – الإسرائيلي؛ فإن الطبيعي أيضاً الذي يمنحها معناها أن تسبق هذه الحركات الفكرية أساساً خطوات دولها الرسمية لتعبر عن ميل شعبي أو حكمة تاريخية في تجاوز هذه الصراعات في لحظات مسكونة بالإحباط، وذلك عن طريق فرز تأثيرات، وربما فرض ضغوط على صانع القرار الرسمي في اتجاه السلام، فيكون لها

قصب السبق في إنجاز هذه التحولات عند حدوثها فعلاً على منوال الحركات التي تشكلت داخل الولايات المتحدة ضد الحرب الفيتنامية، وداخل فرنسا ضد الاستمرار في استعمار الجزائر؛ إذ تحقق لها النجاح الذي شهده القرن العشرون لسببين: أولهما أنها انطلقت من الطرف الأقوى في الصراع الذي تبدو لرغبته قيمة لأنه بالفعل قادر؛ والآخر الصلابة التي أبداها الطرف الأضعف الذي لم يهادن أو تفتر حماسته للمواجهة.

وعلى العكس فإن حركة السلام العربية في النصف الثاني من التسعينيات إنما تعكس خبرة نقيضة؛ فهي لم تسبق الاتجاه السلامي المصرى، بل حاولت الالتحاق به والتنظير له بأثر رجعي، بل ولا حتى التوجه السلمى العربى؛ إذ سبقها العرب أيضاً إلى إعلان السلام خيارهم الاستراتيجي. ومن هنا فإنها لا تقدم جديداً في الحقيقة على المستوى النظري، اللهم سوى إعادة إنتاج فكري لواقع سياسى سبق تدشينه في مصر، وسبق قبوله على المستوى العربي.

وأما **تهافتها الشديد** فيبدو على المستوى العملي، لكونها انطلقت من الطرف الأضعف – ولو عسكريا – في الصراع، ولذا فهي فى الأغلب بدت رغبةً تُعوزها القدرة على مواجهة الآخر الذي بات أكثر رفضاً وأقل تثميناً لعملية السلام. ولم تكن المشكلة الحقيقية كامنة فى تكييف هذا الآخر، وعَدّ القائم على هذا التثمين المتدني لعملية السلام طرفا واحدا في التكوين الإسرائيلي، يقابله طرف آخر يعطى للسلام قيمة أعلى وأهمية أكبر، فهذا الانقسام وتلك التعددية سنة بشرية قبل أن تكون سياسية، ولكنها كانت كامنة فى الطريقة التى تم من خلالها التعامل مع هذا الانقسام، والتى تمثلت فى الركض خلف الطرف الآخر المعتدل، فهذا الركض لم يكن ليكشف عن رؤية خارقة مجاوزة للواقع، بل عن منطق متهافت يسهم في تكريس هذا الواقع، أو بالأحرى لا يساعد على تغييره، ليس لأنه يستبطن موقفاً استاتيكيا على صعيد

الداخل العربي يجرده من القدرة على الفعل اللهم سوى فعل المهادنة اعتمادا على وجود "قوى خيرة بالضرورة" داخل إسرائيل تؤدي مهمتها المقدسة لإنقاذ السلام فحسب، وإنما لأسباب ثلاثة أخرى كذلك؛ هي ما يأتي :

أولا: أن هذا الخيار في الحقيقة يلحق العرب "بمعسكر العمل/ اليسار المعتدل" بوصفهم جزءًا من المعادلة السياسية داخل إسرائيل، ليصبح الطرفان معاً رهينة لليكود/ اليمين السياسى المتشدد؛ لأنه سوف يؤدي إلى استقرار هش يُفسَر بأنه نجاح لليكود وللتشدد.

وثانيا: تكريس الاختلال في التوازن القائم والمختل أساساً إلى حدود صارخة، بافتراض استمرار الليكود طويلا فى حكم إسرائيل، ومن ثم في سياسة تكريس الأمر الواقع الراهنة بتجميد التسوية، وتدعيم عملية الاستيطان والتهويد من ناحية، مع استمرار الركود العربي المفترض والناجم تلقائيا عن ضرورات مهادنة معسكر السلام من ناحية أخرى. ولا شك في أن هذه الحالة تبدو مغرية حتى لحزب العمل نفسه في نهاية الفترة للانقلاب على سياساته التقليدية لاستثمار الفرص الجديدة المتاحة.

ثالثاً: أن النتائج النهائية لهذه المهادنة ستكون في صالح الليكود. فمع تطويع العرب بلا ثمن، واتخاذهم مع العمل رهينة لسياساته، وتكريسه للاختلال القائم، مع محافظته على "استقرار الركود" الحالي؛ فلماذا لا يكون الليكود على رأس الوزارة القادمة، بل بعد القادمة؟ فلو كنت إسرائيليا ومنحنى الليكود هذه المكاسب جميعاً لتظاهرت من أجله!

ولأن الليكود هو صاحب خبرة السلام الأولى مع مصر، وهو بطل غزو لبنان عام ١٩٨٢م في الوقت نفسه، وكذا العمل هو صاحب خبرة السلام في أوسلو ووادى عربة، وصاحب مذبحة قانا في لبنان أيضاً وغيرها من الخبرات

المتناقضة؛ فإن التساؤل حول طبيعة الانقسام المجتمعي الإسرائيلي وحدوده يصبح مشروعاً أو لعله مطلوباً.

وفي ظل المرونة التي سمحت بتقلص أنصار سلام رابين بعد اغتياله بعدة أشهر، وتزايد أنصار تشدد نتنياهو، ومراوغة باراك، ثم غطرسة شارون – يجب الاعتراف بداية بوجود التشدد والاعتدال، ولكن مع تأكيد طبيعة خاصة لهذا التباين، على نحو لا يجعله انعكاساً لرؤية قطاعين متمايزين دائماً، وبشكل مستقر يسمح بتسمية أى منهما "معسكر سلام أو حرب"، وإنما يراه بوصفه نمطى إدراك يتنازعان الشخصية اليهودية أفرزهما التاريخ اليهودي في أوربا الإقطاعية، ثم البرجوازية، ويمكن تسميتهما بـ "عقلية الجيتو" و"عقلية المرابي".

العقلية الأولى "الجيتو": عقلية انغلاقية جامدة، هدفها الاحتجاب عن الآخر والتاريخ داخل جيتو مستمر في جوهره، متلون بعصره، وناطق بمفرداته المتغيرة؛ كالحدود الآمنة والسلاح النووي في الوقت الراهن مثلا. وتتبع عقلية الجيتو من التاريخ اليهودى نفسه الذى ارتسم بملمح الشتات؛ إذ عاش اليهود دوما أقلية فى حضن أغلبية مغايرة، وغالبا أو حسب تخيلهم، معادية لهم، وفى ظل سلطة تقمعهم، ويحتاجون دوما إلى التخفى عنها، أملا فى الخلاص من بطشها، وإن احتاجوا أحيانا إلى التعامل معها لتيسير أمور حياتهم لديها، أو حتى للتحالف معها ضد الأغلبية التى قد تكون مستعمرة تقع تحت حكمهم الإمبراطورى، كما كان الأمر فى أغلب العصور الكلاسيكية بخاصة الرومانى، أو أغلبية وطنية كما كان الأمر فى أوربا الحديثة ودولها القومية، وحتى الخبرة الأخيرة من التحالف مع الإمبراطورية البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية التى مثلت نقطة افتراق فى التاريخ اليهودى؛ كونها جسدت من ناحية ذروة العذابات اليهودية من النازية، ومن ناحية أخرى ذروة الإسناد

الغربى للمشروع الصهيونى، ومن ثم بداية لعمل الاستثنائية اليهودية ونفوذها فى العقل الغربى التى تولد عنها بعد قليل ميلاد الدولة الإسرائيلية الوطن القومى لليهود.

وضد السياق العام الطويل للتجربة التاريخية اليهودية التى قامت فى الجوهر على الشتات والمنفى والجيتو، تأتى تجربة الدولة الإسرائيلية التى جعلت لليهود سلطة تتحكم فى الآخرين، ربما لأول مرة فى تاريخهم. ومن ثم فإن الوضع الذى يعيشونه الآن بوصفهم أغلبية يهودية مع عرب إسرائيل المسلمين والمسيحيين، أو بوصفهم سلطة احتلال تتحكم فى الضفة وغزة والقدس الشرقية، تبدو جديدة عليهم، ولا توجد لها سابقة فى تقاليدهم التاريخية. ولعل هذا هو أحد أسباب توترهم وتحولهم السريع عند التعامل مع الفلسطينيين.

وعلى الرغم من سعى اليهود للهروب من ماضيهم الانعزالى، ومحاولة الانضمام إلى التاريخ الحديث بإعادة إنتاج الحياة اليهودية فى قوالب عالمية جديدة قدمتها الإيديولوچيات الحديثة بخاصة الماركسية؛ وهو ما نجح فيه الصهاينة جزئيا فى مرحلة بناء الدولة حتى منتصف السبعينيات على الأقل؛ فإن مرحلة الإحياء الدينى التى انتشرت فى أغلب أديان العالم منذ ذلك الوقت تقريبا سرعان ما شملتهم، وحاولت بعث أنماط الحياة التقليدية على مستوى أوسع. ومن ثم عاد إلى بؤرة الاهتمام هاجس الأمن، وإن كان ذلك فى سياق مغاير، استلزم تعديلا فى الشكل يتوافق مع حقيقة وجود الدولة؛ إذ تحول الهاجس الفردى إلى مشكلة جماعية، وتغيرت معه طبيعة التهديدات وأنواعها ومصادرها، مع ثبات عمق الشعور بها.

وكمثال، تبين رؤية "مائير كاهانا" المشوهة عن العقيدة آثار الاضطهاد الطويل والقمع التى باستطاعتها، لو سُمح لها، الدخول فى أعماق الروح

وتشويهها. وتبصر شريعة "كاهانا" الأعداء فى كل مكان، فأعداؤهم فى النهاية متماثلون، سواء كانوا مسيحيين أو نازيين أو سودا أو عربا. فكل شيء ينظر إليه من منظور المعاناة اليهودية والانتقام لتلك المعاناة، فلم تكن دولة إسرائيل نعمة الرب لليهودى، بل انتقامه من الأغيار [٢٣].

ومن ثم فإن هاجس الأمن لدى إسرائيل الآن يبدو نفسيا وعقليا أكثر مما هو سياسى أو عسكرى أو جغرافى. ذلك أن الشك وعدم الثقة بالآخرين المحيطين ــ بخاصة العرب بوصفهم معادين ــ هو سمة أساسية تحكم المزاج النفسى اليهودى، ولم تتغير لا بعد حرب ١٩٤٨م، ولا بعد حرب ١٩٦٧م، ولا بعد حرب ١٩٧٣م؛ ذلك أنها، وبغض النظر عن أية عوامل موضوعية فى الواقع الراهن، تبقى سمة استثنائية للتاريخ اليهودى، لا يمكن للعقل العربى أن ينزعها من ثنايا الوعى اليهودى، كما لا يمكن للواقع العربى أن يقدم من التنازلات ما يشبع نهمها في السيطرة السادية إلا عن طريق تراجعات متكررة ولا نهائية. ومن ثم فإن مواجهتها تبقى أمرا لا يستطيعه سوى العقل الإسرائيلى نفسه، عندما يعيش تجارب أكثر نضجا تنتج تقاليد جديدة داخل التاريخ اليهودى نفسه.

العقلية الأخرى "المرابى": هي عقلية انفتاحية مراوغة، تهدف دوما إلى التربح من الآخر وربما سرقته، بطريق الاحتكاك والتبادل والتداخل والتشابك، فيما عكسته الصيغة الإقليمية شرق الأوسطية التى تجسد يوتوبيا من الطراز الأول لشيمون بيريز، ينادى بها حين يكون خارج السلطة، ويتناساها وهو فى الحكم. ولقد نجحت إسرائيل من خلال هذه العقلية المراوغة فى التلاعب بالمواقف العربية، وتعريتها من تآكل أوراقها التفاوضية على نحو مستمر؛ إذ تآكل الموقف الفلسطينى مثلا مرتين على الأقل منذ بداية الحوار المباشر مع إسرائيل فى مدريد قبل العقد ونصف العقد تقريبا؛ وذلك كما يأتي :

ـ **في المرة الأولى** تآكلت الشرعية التاريخية للحق الفلسطيني المؤسسة لإيديولوچيا التحرير في المرحلة الأولى، وهي شرعية وجود لا يملكها – بعد تخليصها من الرؤى الأسطورية الدينية للتاريخ، والسحرية للعالم – سوى العرب في فلسطين، ومن ثم فهي تعطي كل الحق في الأرض وفي الوجود للعرب، في حين تحرم منهما الإسرائيليين (الصهاينة لا اليهود). وقد حدث هذا التآكل بمجرد الاعتراف بإسرائيل، وقبول مبدأ التفاوض معها على أساس القوانين الدولية.

ـ **وفي المرة الأخرى** تآكلت الشرعية القانونية المصاحبة للمرحلة الانتقالية التي عبرت عنها المواثيق الدولية، بخاصة قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨؛ وهي الشرعية التي راكمتها واقعيا انتصارات إسرائيل وهزائم العرب في القرن العشرين، إلا واحدة، قبل أن يتم تقنينها دوليا لتأخذ شكلاً شرعيا. هذه الشرعية تتآكل الآن بالفعل، بل إنها صارت معرضة للتجاوز منذ مجيء نتنياهو ورفضه السلام – حتى على صيغة أوسلو – والدخول به في نفق المراوغة، محاولاً نزع أساسه القانوني بعدله النسبي، واضعاً له على قاعدة القوة الصلدة التي تستند فقط إلى منطق أمر واقع سيال ومتحرك خاضع دوماً لملابسات السياسة وتوازنات الاستراتيچية التي باتت تدور في فلكها عملية التسوية منذ رحيل رابين حتى قدوم شارون.

وعلى هذا النحو نالت إسرائيل صك الاعتراف التاريخي من العرب بوجودها، على أهمية ذلك الاعتراف المركزية للتكوين الإسرائيلي رمزيا ونفسيا قبل أن يكون سياسيا واستراتيچيا، كما تمكنت فعليا، وبفضل هذا الاعتراف، من تفكيك الحصار العربي – الإسلامي الذي كان قد ضرب حولها بفضل جهود عربية وملابسات تاريخية معقدة لا سبيل الآن إلى معاودة بذلها، وذلك في مقابل اعتراف "سياسي محض" بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها

ممثلاً للشعب الفلسطيني، وهو اعتراف لم ينتج أثراً نفسيا ولا رمزيا ولا قيمة تاريخية له الآن، في حين تبقى قيمته الاستراتيچية السلبية ممثلة في ارتهان السلطة الوطنية الفلسطينية الآن بالقبضة الإسرائيلية، وتحولها إلى عبء فعلي على كاهل الانتفاضة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني بطوائفه المختلفة.

ولقد تمكنت إسرائيل من تحقيق ذلك، بفضل قدرتها الفائقة على المناورة بالإيقاف والتحريك، والإبطاء والتسريع لإيقاعات حركتها على طريق السلام إلى درجة مربكة، زاد من حدتها لعبة الديمقراطية الإسرائيلية التي مكنتهم من تغيير قادتهم، وما ترتب على ذلك من تغيير في اللغة، وتلون في الحقائق، وتبدل في الأمزجة، لدرجة مكنتهم من التنصل من اتفاقاتهم بحجة إرادة شعبهم ونزوعاته، أو حتى جموحاته، في محاولة أكبر لتكسير عظام العالم العربي وتسوية الصراع معه بكامل الشروط الإسرائيلية.

وفيما بين عقليتى الجيتو والمرابى، يمكن إدراك كيف أن اليهودى على مستوى الروح الفردية، وليس الجماعية السياسية فحسب، يبقى منساقا وراء نزعة التخفى التى تقود إلى إعلاء الأمن، ومن ثم الجغرافيا السياسية والعسكرية، ونزعة التواصل التى تقود إلى أولوية الجغرافيا الاقتصادية وثقافة السلام، بخاصة مع العرب والفلسطينيين فى الحقبة المعاصرة.

ولأن الإدراك عملية تدور في الواقع بكل ملابساته وإشكالاته؛ فإن نمطي التشدد والاعتدال لا يمثلان انقساماً استاتيكيا في الشخصية الجمعية الإسرائيلية مستقراً بالضرورة بين معسكرين، بل هو أقرب إلى حالة عقلية ديناميكية ومزاج نفسي لا يتعاقب داخل الجماعة السياسية الإسرائيلية فحسب، ولكن أيضاً داخل الشخصية الفردية ذاتها، استئناساً وتكيفاً مع حركة الواقع. وهو ما يؤكد القدرة الفائقة للحركة الصهيونية على تجاوز مواقفها وخطاباتها السياسية/ الإيديولوچية، حينما يبرز في الواقع من التناقضات ما يجعل لهذه المواقف

والخطابات ثمناً مكلفاً يمثل قيداً على اندفاعها المستمر نحو أهدافها. ولعل فكرة التجاوز هذه أكثر قدرة على تفسير مواقف عدة، يشوبها غموض، ويحوطها جدل ناجم عن وجود خبرتين متناقضتين في سياق واحد. ويرجع تفسير ذلك – حسبما نرى – لوقوعهما في لحظتين تاريخيتين متباينتين، وربما متباعدتين، ومن ثم فبينهما مساحة من زمن تسمح بتخليق مركب مغاير للفرص والمخاطر، قد يغرى بإعادة القراءة، وصولاً إلى تعديل الاتجاه، ليلائم قوة اندفاع الحركة الصهيونية. ولهذا التفسير النظري ما يدعمه من مواقف، وإن بدت الآن تاريخية، بيانها كما يأتي:

ـ ففي حين انعقد مؤتمر بازل الشهير في أغسطس ١٨٩٧م، وهو المؤتمر التأسيسي للصهيونية بوصفها عقيدة سياسية/ قومية/ استعمارية، تبحث عن جسد لها، إما في الأرجنتين، وإما في قبرص، وإما في أوغندا، وإما في فلسطين، وحيث ارتأى هيرتزل العلماني الملحد أهمية أن يكون الجسد هو فلسطين ـ وهذا إدراك ذكي منه لأهمية القوة السحرية للأسطورة في صناعة التاريخ ـ كان هناك مؤتمر آخر ينعقد بمونتريال بزعامة الحاخام اليهودي "إسحق مايرويز" في التوقيت نفسه، ليصدق على قرار يشجب أية مبادرة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية؛ لأن السعي لإنشاء هذه الدولة يعد فهماً خاطئاً لرسالة إسرائيل – النبى – الذي دعا إلى يهودية روحية تجمع كل البشر في إطار مملكة الرب وليس إلى قومية سياسية[٢٤]. وبعد ذلك بخمسين عاماً أعلنت الدولة اليهودية؛ لأن هيرتزل كان أقوى؛ ولأن الحركة الصهيونية برغم ادعاءاتها الأسطورية احتكمت إلى حركة الواقع ثم منحتها حق تأويل التاريخ، فأخذت الأسطورة – من خلال واقع موات – تنتج تاريخا جديدا.

ـ وفي عام ١٩٥٨م دعا المؤرخ الصهيوني الأمريكي "مارتـن بوبر" ـ الذي توفى في إسرائيل ـ إلى تعاون إسرائيلي – عربي في فلسطين؛ لأن ذلك

يمكنه "إحداث تنمية في الشرق الأوسط بفضلها يستطيع (لاحظ الإنتاج الدلالي المتكرر) أن يسهم بشكل كبير وجوهري في مستقبل الإنسانية"[٢٥]. وبعد ذلك بتسع سنوات بادرت إسرائيل بشن حرب ١٩٦٧م؛ ذلك أن الفرصة كانت مواتية للاندفاع الصهيوني، ولذا فالتجاوز ممكن، وإعادة التأويل في سياق واقع جديد يبدو مطلوبا دائماً.

في هذا السياق يمكن تفسير الخبرتين المتناقضتين لبيجن في السبعينيات، ونتنياهو في التسعينيات، ثم التحول في الداخل الإسرائيلي من بيريز إلى نتنياهو، ومن باراك على مراوغته، إلى شارون بكل دمويته، على أنه نمط إدراك يعقب آخر عن طريق قراءة جديدة لواقع متغير يتيح فرصا ومخاطر جديدة.

ومن هنا فإن مرونة الحركة الإسرائيلية ممثلة في خياراتها المتعددة، وقدرتها على المبادرة بهذه الخيارات في مواجهة ممارسة عربية لخيار واحد تلو آخر حسب الرسالة الإسرائيلية وعلى طريقة "إما وإما"، وربما مع سوء التوقيت الذي لازم ممارستنا لهذا الخيار الوحيد، هى جميعها الأمور التى جعلت إسرائيل الآن تبدو متمتعة بالتفوق العسكري؛ نتيجة لخيار الحرب، ومتمتعة أيضاً ببعض الشرعية؛ ثمرة لاتفاقات العرب المتكررة والمنقوصة معها. وأصبح ممكناً لمن يحكم إسرائيل الآن التحرك بين ضفتي القوة والشرعية بمرونة تامة من إحداهما نحو الأخرى.

ولعل الفارق بين نماذج القيادات هو نقطة البداية؛ أى من أيهما يبدأ، وعند أيهما ينتهي. وليس أمام العرب في المقابل سوى صيغة سلام مختلة، لا بديل لها سوى حرب غير ممكنة، ولا متصورة بما يبدا السلام المختل والملفوف بأوهام التنمية والرخاء، بوصفه غاية للتاريخ العربي يجب الدفاع عنه كدفاعنا عن الوجود نفسه. ومن هنا فإن استمرار الخضوع لمنطق هذا التيار إنما

يكرس لدينا الأحادية التي صاحبت تكيفنا السلبي مع الصراع منذ بدايته، وقادتنا إلى الجمود وربما إلى الإفلاس.

ونرى أن تحسناً كبيراً في محصلة التكيف العربي كان ممكناً تحقيقه بالقدرة العربية الشاملة نفسها، وعلى الرغم من فجوة النوع القائمة مع إسرائيل عند بداية الصراع، لو أن الذهنية العربية كانت منفتحة وقادرة على المزاوجة بسلاسة بين الأهداف والوسائل، على نحو لا يجعل من وضوح الأهداف قيداً على تعددية الوسائل، ومن ثم كانت لديها القدرة على المبادرة والمرونة فى التعامل مع أكثر من خيار في الوقت نفسه، على نحو يفتح الباب أمام السلام المشروط منذ البداية بقدر ما كان يفتحه على باب الحرب التي بدت آنذاك صعبة، وتبدو اليوم أصعب، ولكنها يجب أن تبقى طرحا بديلا، ولو صعبا، للسلام إذا كان مستحيلاً؛ لأن الاستبعاد النهائي لخيار الحرب يجعل السلام أكثر استحالة، والمهم في ذلك كله، أن يبقى دفق الواقع وحركته وملابساته هو الحافز أو المعوق لكل خيار، وبحسب قدرتنا على إنجازه، ومدى قبول الآخر إياه.

والأهم أن يدور تفاعلنا مع كل هذه الخيارات على أرضية عمل دءوب لتنمية الذات تنمية شاملة، تعيد ترميم قدراتنا الشاملة، وتوسع إمكاناتنا، وتخلق أمامنا فرصا جديدة ومسارات للحركة إزاء الآخر، وإزاء المستقبل نفسه. وأما الذهنية التي تتمسك بخيار وحيد، أيا كان جوهره، وترفض ما عداه، ثم ما تلبث أن تبدله فترفضه تماماً لفترة طويلة يتم فيها إعلاء نقيضه أو وريثه — فليست إلا الذهنية المغلقة التي تقود بسوء التكيف إلى الجمود، وربما إلى الإفلاس.

الاتجاه الآخر: "العقلانية التاريخية"

هو الأقرب إلى هذه الذهنية المفتوحة فى كيفية الاستجابة العربية للتحدى الإسرائيلى؛ إذ يؤكد ضرورة تحدي حركية المسار العام للصراع الذي اتخذ

هذا الشكل السالب دائماً، وعدم الخضوع لمنطقه، حتى وإن كان الثمن هو الخروج عنه كلية الآن؛ بهدف امتلاك القدرة على تعديله في المستقبل. وبالأدق يجب رفض البنية الحاكمة لعملية التسوية الراهنة كلية؛ لأنها منذ أوسلو محكومة بمنطق القوة والتشبث بشرعية "القانون"، حتى وإن قاد ذلك مؤقتاً إلى تجميد عملية التسوية الجارية دونما خضوع لمقولة "الفرصة الأخيرة"، وهو التحدي الذي ندعى قدرة الأمة على ممارسته؛ بل إنجازه لأكثر من سبب، وبيان ذلك كما يأتي:

الأول: يستند إلى منطق الصراع نفسه؛ إذ لا توجد حتمية تاريخية تدفع مساره نحو الاتجاه السالب، وإنما هي ملابسات سياسية واستراتيچية، تدفع في هذا الاتجاه أو ذاك. فمثلاً كان الانتقال من الشرعية التاريخية إلى الشرعية القانونية مرتبطاً بتحولات عميقة سياسية واستراتيچية، لم تتم من خلال الصلة ببنية النظام الدولي فحسب، بل أيضاً بحركة الهبوط والصعود للأفكار وللإيديولوچيات ولتجارب النهوض والتحديث في العالم وفي الإقليم على السواء. وهي تحولات لم تأت هكذا فجأة بين عشية وضحاها، بل كانت متصورة ومطروحة، ولها مقدماتها، ودارت حولها سجالات، ومرت بمراحل استغرقت نحو نصف القرن العشرين (١٩٤٥ ــ ١٩٨٩م). والأكثر من ذلك، أنه قد تم تقنينها بالفعل؛ إذ أنتجت كل جولة في الصراع بين العرب وإسرائيل قراراً جديداً، وهي قرارات تراكمت لتصوغ في النهاية شرعية قانونية دولية، أدت في سياق تراكمها هذا إلى صهر الشرعية التاريخية للحق العربى وتفكيكها، وتحويلها إلى شرعية قانونية. ومن ثم كان الانتقال من شرعية التاريخ إلى شرعية القانون مبرراً بجُمَّاع تأثير هذه التحولات والمراحل وعمليات التقنين والصهر في خلال نصف القرن. وذلك على العكس من

الانتقال الثانى الخطير من شرعية القانون إلى منطق القوة الذي تحاول إسرائيل إنجازه الآن في عملية التسوية، والذى ليس له ما يبرره من هذه التحولات والمراحل وعمليات التقنين؛ لأنه وليد سنوات ما بعد أوسلو فقط، ومن ثم يمكن للعرب، بل يجب عليهم تحديه.

الثاني: هو تهافت منطق هذا القطاع أو التيار المروج لمقولة الفرصة الأخيرة، والمحبذ لأي نوع من التسوية، والقائم على تصور مؤداه أن الاعتدال ثم المزيد من الاعتدال العربي سوف يؤدي في النهاية إلى اعتدال إسرائيل. ونظنه تصوراً خاطئاً؛ لأن الأعوام الثلاثين الماضية كلها تسير منذ بدايتها حتى نهايتها في اتجاه الاعتدال العربي والتشدد، بل الاستئساد الإسرائيلي في الوقت نفسه، على الرغم من الاستناد العربي في هذه الفترة المنقضية إلى شرعيتين كبريين؛ أولاهما تاريخية ملهمة، والأخرى قانونية ملزمة، فما بالك عندما يصبح الاستناد فقط إلى شرعية أمر واقع متحرك وسيال ومحكوم في النهاية بمفردات قوة صلدة تملكها إسرائيل وحدها، في الوقت الذي تخلينا فيه عن قوتنا؟! المتصور منطقيا أن يزيد الاستئساد الإسرائيلي، وعندها، وتفادياَ لهذا الاستئساد فلا بديل عن التشبث بشرعية القانون، والتمترس خلفها، حتى وإن بدا هذا التمترس تشدداً؛ لأنه وحده كفيل بوضع خطوط حمراء تَميز المحرم من الممكن.

الثالث: يتعلق بالغايات المرجوة والنهائية لهذه التسوية بوصفها ختاما للصراع الطويل، وهل هي استعادة حقوق الأمة المغتصبة في الأرض والكبرياء من ناحية، وعزل عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار وحصارها من ناحية أخرى، أم أنها مجرد إبراء الذمة من مسئوليات إدارة الصراع والتسوية وأعبائها ولو مؤقتاً ؟ ذلك أن إعلاء غايات استعادة الحقوق والكبرياء وتحقيق الاستقرار يتطلب نوعاً آخر من التسوية، يتسم بالعدالة والنزاهة غير

موجود في سلام القوة الراهن الذي لا يؤدي إلى الاستقرار والأمن أبدا، بل على العكس قد يسرع من إيقاع العنف لدى أفراد وجماعات وحركات كانت تستبقى طاقاتها للحظات آتية في الصراع، فإذا بها تجد نفسها في لحظة إعلان نهاية ظالمة تهدد أحلامها في التحرر والكرامة، وتدفعها إلى إفراغ كل غضبها على عجل. ونعتقد أن هذه هى حال المقاومة الإسلامية المسلحة وعملياتها الاستشهادية فى الأرض المحتلة. وهنا تصبح التسوية بدون هدف أو غاية. وربما يصبح تحديها في صيغتها المختلة هو الأقل تكلفة، ناهيك من كونه الأكثر احتراماً لمقدسات الأمة، حتى لو قادهم هذا التحدي إلى رفض عملية التسوية برمتها، ما دام أن الصراع يبدو غير قابل للحل، بقصد التأثير فى السياق المحيط به الآن، ومن ثم تعديل التوازنات التي ستحكمه فى المستقبل.

على أن الإشكالية التي يثيرها هذا الخيار، على عقلانيته، هي غياب إطار سياسي يحتويه، وخبرة سياسية تلهمه، أو قوالب تنظيمية تضبط عمله، على النحو الذي تجسده صيغة تفاوض عملية التسوية للخيار الأول ومساراته وقنواته، التي تبقى على الرغم من انهيارها، كأطلال تشهد على شيء ما كان قائما. وعلى نحو أدق فإن هذا الخيار يحتاج إلى تجسيده في "كتلة تاريخية عربية" تحوز قيم "العقلانية السياسية"، وتعمل في إطارها، على حساب تيارى المزايدة الجوفاء/ السلفي، والوقوعية الخانعة/ البراجماتي، وتدرك بعمق مفردات الواقع، سواء الإيجابية الدافعة منها، أو السلبية المعوقة، ولكنها في الوقت نفسه لا تخضع لهذه المعوقات، وإنما تسعى حثيثاً لتهميشها وتجاوزها، بإطلاق طاقات مجتمعاتها، لتفعل فعلها، تجاوزاً لمفرداتها السلبية، ودعماً لكل المفردات الإيجابية في حقائق الصراع العربي – الإسرائيلي.

ولعل أولى الحقائق التي يتوجب على الكتلة العربية حاملة العقلانية التاريخية أو "الكتلة التاريخية العربية" أن تتوقف عندها ــ هي تقلص الدور

العسكرى الذي يمكن أن تسهم به شتى الدول العربية في دعم الموقف الفلسطينى على المستوى المباشر أمام تمدد الدور الفلسطيني ومحوريته. وهي الحقيقة التي يفرضها التعنت الإسرائيلي من ناحية، وصعوبة شن حرب نظامية من جانب الطرف العربي من ناحية أخرى. ففي ظل انسداد قنوات السلام والتفاوض المباشر، وغياب القدرة على شن حرب في الأجل القصير والمتوسط، يصبح خيار المقاومة بدرجاتها المتباينة الشدة مدنيا وعسكريا هو الأرجح، وهو الخيار الذي لا يمكن أن يمارسه إلا العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وربما داخل إسرائيل.

وثانية هذه الحقائق هي أن حل الصراع العربي – الإسرائيلي لن يكون قريباً كما كان يتصور البعض في منتصف التسعينيات الماضية، فلا السلام قريب، ولا الحرب ممكنة أو حتى حاسمة في حله. والأغلب إذن، أن تطول فترة القلق والتوتر في المنطقة. وهو توتر يحتوى على مزيج من العنف المحدود، ومحاولات التفاوض المتكررة، مع كثير من أنماط السلوك والخطابات المراوغة أو حتى الاتفاقيات الأمنية الجزئية، وأيضاً احتمالات لاقتلاع جذور السلطة الفلسطينية من الأرض المحتلة، أو ربما اغتيال بعض قادتها واحتجاز آخرين، على منوال ما تطلقه بعض القوى الإسرائيلية من مطالب، أو تكشف عنه من هواجس.

وثالثة هذه الحقائق هى أن الانحياز الأمريكى لإسرائيل وصل إلى ذروة غير مسبوقة؛ نتيجة تحالف المحافظين الجدد مع الليكود فى ظل الإدارة الجمهورية/ البوشية، بخاصة بعد كارثة سبتمبر الإرهابية التى مثلت بكل دراميتها منذ اللحظة الأولى لوقوعها ذريعة حاولت إسرائيل استغلالها منذ البداية. وقد كانت المحاولة الافتتاحية بنزوع شارون وباراك إلى إلصاق الحدث، منذ اليوم الأول لوقوعه، بمنظمات وحركات عربية فاعلة فى الصراع

ضدها، استعداء لأمريكا والغرب على العرب والفلسطينيين بصفة خاصة. بل إن شارون بدأ مباشرة فى اغتنام الفرصة التى تصورها سانحة فى ظل انشغال العالم بأمريكا، وأمريكا بنفسها، لتطبيق سياسة قمعية بالغة القسوة ضد الفلسطينيين، انطلاقا من تصور مسبق لديه عن سقف الممكن والمسموح به فى الزمن الجديد بعد ١١ سبتمبر.

وقد كانت النتيجة بالفعل كارثية، سواء على صعيد التسوية السلمية التى شهدت جمودا ثم تراجعا كبيرين في أعقاب الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة لأراضى السلطة الوطنية والمذابح التى ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، بخاصة فى جنين، ونزوع إسرائيل إلى حصار الرئيس عرفات في مقره الرئاسى فى رام الله، ثم محاولة التخلص منه باشتراط رحيله بوصفه ضرورة لاستئناف عملية السلام، وذلك بعد حصولها على الضوء الأخضر الأمريكى بعد تردد، حتى وفاته التى شابها درجة من الغموض وتبادل الاتهام حول سببها، وما إذا كانت إسرائيل ضالعة فيها، أو على صعيد تآكل درجة الشرعية التى كانت تتمتع بها حركات المقاومة العربية فى لبنان وفلسطين من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى؛ وهو الأمر الذى كان قد ساعد على تحقيق توازن سياسى مطلوب داخل الشرعية مع الدولة الإسرائيلية، فضلا عن توازن عسكرى جزئى/ عملياتى داخل الأرض المحتلة، من خلال جهود حماس والجهاد، تلك الجهود التى كانت تتمتع بدعم عربى علنى من القوى الرسمية والشعوب أيضا، ربما لم تعد بعض النظم الرسمية قادرة على إعلانه حتى ولو قدمته فى الخفاء.

وبينما حاول "العرب المعتدلون" الحصول على دور أمريكى فعال يفرض اكتمالا لمشهد السلام اغتناما لدورهم الذى طلبته الولايات المتحدة نفسها فى التحالف الدولى ضد الإرهاب، وهو ما عكس نزوعا نحو توظيف

خبرة تاريخية سالفة شهدها عقد التسعينيات لحدود العلاقة بين الدولى والإقليمى، وذلك فى أعقاب التحالف العربى – الأمريكى ضد العراق، إثر غزوه الكويت، عُد الأساس للدور الأمريكى النشط فى عملية السلام طيلة التسعينيات ــ فإنهم فشلوا فى إقناع الولايات المتحدة بأنهم شركاء جيدون فى التحالف الجديد ضد الإرهاب، على الرغم من إعلان بوش الابن تأييده العابر لقيام دولة فلسطينية، كانت دوما جزءا من التصور الأمريكى لمستقبل المنطقة.

وكان من نتيجة هذا الفشل بروز الحاجة العربية الشديدة إلى بذل جهود سياسية كبيرة وذكية لتجاوز هذه التأثيرات السلبية فى الشرعية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وليس إنجاز تقدم. ولا يغير من هذا الفهم أو ينتقص منه الانشغال الأمريكى الظاهرى بخريطة الطريق، وما سبقها من خطط (ميتشيل وتينيت)، أو ما سيتلوها من خطط وخرائط، ربما تكون عدة، وظيفتها الأساسية ليس إنجاز السلام بقدر ما هى شغل الفراغ الحادث فى المنطقة، لمنعها من التدهور الشديد، وذلك بمزيج من عمليات التفاوض المحدود، والعنف تحت السيطرة، لإدارة الوضع الراهن من ناحية، واختبار فرص تصفية القضية الفلسطينية بدون إحداث هزات كبيرة من ناحية أخرى.

هذه الحقائق الثلاث معاً تفرض على الكتلة العربية – في مواجهة إسرائيل – أن تستعد لمجابهة طويلة الأمد نسبيا، يأخذ الفلسطينيون فيها موقع رأس الحربة، وتأخذ بقية هذه الكتلة موقع القاعدة المؤيدة والداعمة بشكل مباشر يتجاوز حالة الترهل التي يعاني منها الآن الامتداد العربي الواسع. هذه المجابهة تتطلب شروطاً عدة لنجاحها، سواء على الجانب الفلسطيني رأس الكتلة، أو على الجانب العربي قاعدة ارتكازها. وهنا تتبدا الحاجة إلى استراتيجية قومية محددة المعالم، نقترح لها ثلاثة مرتكزات رئيسية متكاملة، هي:

أول هذه المرتكزات: هو إعادة بناء الكتلة المجتمعية العربية بما يتجاوز بها واقع الانشطار فى المرجعية الثقافية، ومن ثم حالة الاستقطاب القائمة فى الفكر، وحالة الجمود المهيمنة على الواقع، نحو بنية حديثة تحوز عقلانية تاريخية تلهم مسارها نحو المستقبل.

وفى هذا السياق فإن ثمة اقتراحين أساسيين؛ أحدهما يرتب نتائجه فى الواقع السياسى، والآخر يراكم آثاره فى الواقع التاريخى، هما :

الاقتراح الأول : هو إعادة بناء الارتباط بين الانتماء الثقافى، والمحددات الاستراتيچية للإقليم العربى، وبالأدق تأكيد الترابط بين العروبة الثقافية والعروبة السياسية؛ إذ ثمة حقيقة نراها تعانى الذبول هى أن كلتيهما معا هما القدر التاريخى والمسئولية الحضارية لكل ناطق بالعربية، ولن يرفعهما عنا ـ القدر والمسئولية معا – حتى الإعلان الرسمى بأننا لم نعد عربا. وهى مسألة مهمة؛ لأن بعض الدول القطرية أخذت تنفلت من سياج العروبة "السياسية"، لتتصرف وحدها إزاء العالم وبحرية كاملة، بتصور أن فى هذا الانفلات مبررا كافيا للعالم والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا للتعامل معها بحسبانها إرادات مستقلة عن الإقليم السياسى العربى؛ أى بعيدا عن الشروط العامة التى يفرضها الانتماء الاستراتيچى للجغرافيا العربية، وذلك فى الوقت الذى قد تشجع فيه الولايات المتحدة ذلك الاتجاه، ليس قبولا بمنطقه ولا استعدادا للتجاوب مع منطلقاته الفكرية أو غاياته السياسية، وإنما للإفادة النفعية منه بتوظيف هذا البلد أو ذاك استراتيچيا ضد المصلحة العربية الشاملة، ولو بمزايا مؤقتة. وهناك شواهد عدة لهذه المحاولات القطرية، وهذا التوظيف الأمريكى، وربما لا يخرج العراق نفسه عن كونه إحدى المحاولات الدرامية ذات النهاية المأساوية لهذه الحقيقة.

وربما كان هذا التصور لإمكان تجاوز المحددات الاستراتيچية العامة للجغرافيا العربية، بمجرد ممارسة سلوك أو التورط فى مواقف لا تلتزم بالهموم القومية، قائماً على خلط فى الإدراك بين أصالة الانتماء، ونفعية التوجه، والفارق بينهما كبير، وبالغ الأهمية؛ لأنه يضع لنا علامات تشير إلى الطريق؛ إذ تحدد المخاطر والمحاذير والفرص أيضا. فالانتماء تكوين معقد يتسم بالثبات فى جوهره، وإن تغير شكل التعبير عنه. وهو فى ثباته يرتبط بالأرض الحاضنة، والأفكار الكبرى الملهمة. فالوطنية مثلا نتاج تجربة إنسانية طويلة على بقعة جغرافية محددة ونماذج تاريخية متتالية فى الحكم وممارسة السلطة، تصوغ خصوصيتها. أما القومية، بخاصة فى السياق العربى، فهى تقوم على ذلك كله، وتضيف إليه إلهاماتها الكبرى (العقائد الدينية واللغة المشتركة والتراث التاريخى).

والانتماء بهذا المعنى لا يمكن تعديله، وإن أمكن تجديده؛ لأنه يتعلق بالهوية ذاتها، ولأنه يُمارَس حتى بدون وعى، وبطريقة تلقائية بدون شعور به؛ إذ يرتبط الحديث عن الانتماء غالبا بلحظات الأزمة التى تواجهه أو تهدده بالمخاطر؛ إذ لا يوجد فاصل واقعى بين الإنسان وما ينتمى إليه؛ فالإنسان نفسه بناء يقوم على كثير من عناصر الهوية التى تحدد الانتماء، حتى إنه يتحول إلى أمر واقع لا يمكن التخلى عنه بالإرادة الذاتية نفسها. وذلك على العكس من التوجه الذى يتسم بعدم التعقيد؛ لأنه غير بنيوى وغير تاريخى وغير مستقر؛ إذ يرتبط أساسا بالمجتمعات السياسية فى علاقاتها بالآخرين، وليس بهوية هذه المجتمعات، ولا يلهم الذات الفردية داخلها، كما أنه يقوم على عنصر المصلحة لا التراث أو اللغة أو الأرض أو العقيدة. ولذا فهو مؤقت ومرهون بهذه المصلحة المتغيرة، يمكن تبديله حسب اتجاهاتها؛ لأنه عملية ممارسة خارج إطار الذات تدركها المجتمعات، وتتحكم فيها وتصوغها

بوعى كامل وإرادة حرة أحيانا، وحسب الضغوط الداخلية والخارجية وما تطرحه من فرص ومخاطر أحيانا أخرى.

وفى هذا السياق تبدو سطحية الحديث وسخفه عن الحيرة بين الانتماء القومى العربى وما يتصوره المتجادلون من بدائل له كانت مطروحة بوصفها خيارات على الحركة السياسية العربية فى القرن الماضى، ولا تزال؛ كالأوسطية والمتوسطية. فالحقيقة القومية فى عالمنا العربى حق وواجب فى الوقت ذاته. ولذا فبقدر ما تثيره من فرص للتكتل والمساندة والوحدة، فهى أيضا قد تتحول إلى عبء عندما تنعدم إمكانات التكتل وتعترينا عوامل الضعف. فلن يكفى لقطر عربى أن يهمل عذابات الشقيق العربى ليتعامل الآخرون معه على أنه غير عربى، بل سيظل مع ذلك مسئولا عن عروبته. فالمهرولون إلى التطبيع مثلا لن يُنظر إليهم على أنهم غير عرب بل على أنهم عرب تدفعهم إحباطاتهم ومصالحهم للتعامل مع إسرائيل. ولذا فإن التنازل عن حق الانتماء القومى لا يحول دون المسئولية عنه. وهى قضية مهمة بل خطيرة.

الاقتراح الآخر الأساسى: هو إعادة الفرز الدقيق لأطياف الحركة الإسلامية المعاصرة التى تجسد الكتلة التقليدية حاملة لواء المرجعية الثقافية السلفية، يكون هدفه النظرى والعملى إعادة إدماج تياراتها الأكثر عقلانية وقابلية للتجدد والحوار فى بنية الكتلة العربية الحديثة المتنامية، وفى الوقت نفسه حصار تياراتها الأخرى الأكثر تطرفا وعنفا التى ندعو إلى تسميتها "التيارات العدمية"؛ وهو مما يرتب بمرور الزمن اتساعا فى الكتلة الحديثة، وضعفا فى الكتلة السلفية، تفقد معه حضورها المتكافئ، وتتحول إلى مجرد حضور هامشى لا يعوق تدفق الكتلة الحديثة بإلهاماتها ورموزها وتنظيماتها فى مجرى التاريخ العربى؛ إذ داخل الحركة الإسلامية المعاصرة يمكن

التمييز بين جماعة كحماس مثلا، تمارس عنفا واعيا، دفاعا عن الوطن الفلسطيني، وعن المشروع العربى – الإسلامى التاريخى، فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى، وعلى نحو يجعلها أهم مثيرات القلق لديه، وأهم أوراق الضغط لدينا، فى وقت تعجز فيه النظم العربية جميعا عن التأثير فى مجريات الصراع. وهذا ما يجعل حماس مع الجهاد وحزب الله الجزء الحي والمقاتل على ساحة الصراع. ويُبقى لهذه الحركات ومثيلاتها التى تمارس اختلافا واعيا حول الوسائل أو المبادئ، وعنفا سياسيا منضبطا بشروط معينة، مكانا داخل التيار التاريخى. وذلك على العكس من التيارات التى تمارس العنف المطلق غير المبرر الذى يهدر قيمة الوجود الإنسانى؛ كما كان فى الجزائر، أو تلك التى أخذت فى الظهور فى عقد التسعينيات، ووصلت إلى حد ارتكاب مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧م فى مصر، بخاصة تنظيم القاعدة الذى ارتكب أحداث سبتمبر على الأغلب، فوضع الجماعة العربية بل الأمة الإسلامية كلها فى مهب رياح الإمبراطورية الأمريكية.

وجوهر ما أطمح إليه هنا هو الدعوة إلى إعادة فرز الحركات الإسلامية المعاصرة على نحو ينزع تماما وصف "إسلامية" عن تلك التى تمارس العنف المطلق، ونقترح هنا تسميتها بـــ "الحركات العدمية"، بوصفها امتدادا عنيفا وأكثر دموية لتلك النزعات الفلسفية والحركات السياسية الهامشية التى حاولت إهدار قيمة الإنسان ومعنى الوجود طيلة التاريخ العربى الإسلامى.

ولهذه التسمية الجديدة (العدمية) حيثيات موضوعية لعل أهمها ما يأتي:

١- أنها بالفعل تملك تصورا عدميا للحياة على أكثر من مستوى. فهى ضد الإنسان؛ لأنها لا تتردد فى قتله واستباحة دمه باسم دين يرى أن قتل النفس بغير حق هو قتل للناس جميعا بنص وثيقته المركزية/ القرآن الكريم. وهى ضد المجتمع؛ لأنها لا تترك فرصة للعبث بمقدراته وانتهاك

رموزه إلا وانتهزتها حتى لو كانت على حساب مجتمعات إنسانية أخرى لا تصطدم معها مباشرة (مجتمعات ضحايا الأقصر). وهى ضد الطبيعة؛ لأنها تكره كل ما هو فطرى وجميل، وضد كل عمران وإنجاز يرقى بالإنسان ويرسخ قيم الوجود.

٢- أنها ذاتها، ولفرط شعورها بالعدمية، وربما بالغرور، أصبحت تسمى نفسها على نحو أكثر وضوحا، كما برز فى حادث الأقصر، "كتيبة الخراب والدمار"، ربما فى لحظة صدق مع نفسها ومعنا.

هذه المراجعة الفكرية ليست شكلية، ولكنها تقع فى صميم المواجهة مع هذه التيارات العدمية، وفى قلب عملية الفرز الثقافى والتاريخى النازعة إلى إعادة التجانس إلى الكتلة المجتمعية العربية، عن طريق اقتحام مشكلنا الثقافى الراهن القائم على ثنائيات جامدة تفصل بين ما يجب اندماجه على نحو شرعى/ لا شرعى، معاصر/ أصيل وغيرها؛ وهو ما يسهم بالضرورة فى بناء كتلة عربية حديثة قادرة على قيادة المشروع النهضوى القومى العربى، تجاوزا لمأزق الدولة العربية الذى كشف عنه عصر التحرر الوطنى فى الأعوام الخمسين الماضية. ذلك أن إعادة بناء المشروع النهضوى العربى على قاعدة كتلة مجتمعية حديثة، وطبقة وسطى واسعة، ونظام سياسى تعددى هو ما يمنحنا نحن العربَ الشخصية الجماعية التى بها نتحرر من العجز، واليقين بأننا نستطيع أن نملك زمام مصيرنا.

ثانى هذه المرتكزات: هو الأساس الفلسفي الذي يلهمها فتعمل على تحقيقه. هذا الأساس لابد له أن يرتكز على النزعة الإنسانية الحديثة وتصورها لمنطق عمل حضور ثنائية الحرب والسلام. وهي نزعة تؤمن في تيارها العام بأن السلام ليس خياراً استراتيجيا لحل المنازعات المتفجرة بالفعل فحسب، بل هو أيضاً وقبل ذلك فطرة إنسانية وحالة وجودية مثلى ومبدعة تسعى لتجنب

التنازع أصلاً، ولكنها تؤمن في الوقت نفسه بأن الحرب قد تصبح ضرورة إنسانية، وإن ظلت استثنائية، عندما يسود البغي، وتعجز عن صده متوالية: الشرعية التاريخية، والإلهامات الدينية، والمواثيق القانونية وشتى أصول النزعة الإنسانية ومكوناتها التي صاغت الأخلاق المدنية الحديثة. هذا الأساس الفلسفي يلهمنا ثقافة سياسية متوازنة، هي أقرب إلى أن تكون "ثقافة سلام"، ولكنها في الوقت نفسه ثقافة سلام غير متهافتة، ولا تخضع لتلك النزعة المتنامية الداعية إلى تجاوز كل مركبات الماضي وحقائقه، من صراعات وعلاقات ومواقف وإثارات، وذلك بالقفز عليها فيما يشبه حالة من فقدان الذاكرة، وليس بحلها وتلبية متطلبات تسويتها العادلة. وهو، من ثم، يحدد لنا طريقاً للسلوك والفعل، لا يقودنا مباشرة إلى الحرب، ولكنه لا يستبعد فكرة الحرب في الوقت نفسه، وإنما يجعلها آخر محطات هذا الطريق؛ إذ فشلت قافلة السلام في أن ترسو على أي من المحطات السابقة عليها.

ويفترض هذا الأساس الفلسفى صياغة خطاب إعلامى عربى، يفرز النزعة الإنسانية الجذابة عالميا، وذلك بإبرازه الأبعاد الإنسانية العامة لكفاح الشعب الفلسطينى المحتل والمسلوبة حريتُه، فى مواجهة القوة الباغية المحتلة، وما يجسد هذه الروح من قصص ومواقف وحوادث على منوال حادثة الشهيد محمد الدرة ومثيلاتها، مع الانطلاق من حقيقة أن الأرض المحتلة عربية ولابد لها أن تعود، بغض النظر عن مدى قدسيتها الدينية أو أهميتها الاستراتيجية، والتوقف عن إبراز البعد الدينى والعرقى فى الصراع؛ لأنه لا يبدو منفراً للعقل الغربى الذى نود مخاطبته وتغيير اتجاهاته فحسب، ولكن أيضا لأنه يصطدم بأساطير إسرائيلية نقيضة تبدو أكثر حضوراً لديه حول الشعب المختار وأرض الميعاد وغيرها من أساطير توراتية قديمة وصهيونية حديثة.

وفى هذا السياق يمكن البناء على ما تحقق من مكاسب أخلاقية للقضية الفلسطينية بتأثير موجة التدمير والقتل الجماعى الإسرائيلى للفلسطينيين، بخاصة فى مخيم جنين الذى ارتبط اسمه بعمل قد تختلف الروايات العربية والإسرائيلية على وصفه، ولكنه سوف يبقى فى التاريخ عملاً من الأعمال "ضد الإنسانية"، تلك التى تثير تعاطف ذوى النزعات الإنسانية ضدها، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية والثقافية، ومواقعهم من القائمين بها. فقد استقطب الفلسطينيون تعاطفاً إنسانيا واسعاً لجمهور بعضه من اليهود أنفسهم، وبعضه من الولايات المتحدة ذاتها، تجلى مثلاً فيما أعلنه ستيفان سبيلبرج الأمريكى اليهودى (مخرج فيلم "قائمة شندلر" عن المحارق النازية لليهود) من عزمه على إخراج فيلم عن "المأساة الإنسانية الفلسطينية"، فيما يبدو وكأنه تحول – وإن كان فرديا لدى سبيلبرج – فى الإطار الأخلاقى الذى دار فيه الصراع العربى – الإسرائيلى فى النصف الثانى من القرن العشرين من شرعية "إنسانية" لإسرائيل أسستها المحارق النازية ضد اليهود فى إقامة وطن قومى لهم، فرضت الأسطورة التاريخية، والرؤية السحرية للعالم معاً أن يكون فى فلسطين، إلى شرعية إنسانية جديدة للفلسطينيين، تؤسس لها المجازر الإسرائيلية فى حقهم، كما تجلت فى جنين، بعد صابرا وشاتيلا، ودير ياسين، وللدرجة التى دفعت مخرجاً يونانيا آخر من أصل أمريكى يهودى تجاوز عمره ٩٠ عاماً هو "جون داسان" أن يقول: "أريد أن أقتل شارون –هذا هو طموحى". وكان التعبير الأكثر صراحة فى هذا السياق للأديب البرتغالى الكبير الحائز على نوبل "جوزيه ساراماجو" فى أثناء زيارته ضمن وفد البرلمان العالمى للكتاب إلى الأرض المحتلة ربيع عام ٢٠٠٢م، عندما شبه المجازر الإسرائيلية للفلسطينيين بالمحارق النازية لليهود، وهو التشبيه الذى أثار أحد أكثر كتاب إسرائيل اعتدالاً الروائى "عاموس كينان"، نظراً لحساسيته ودلالته، ليس فى نزع "الاستثنائية" الإنسانية الممنوحة لليهود فى الذاكرة/ العقل

الأوربى بوصفهم الضحية الأبرز فى التاريخ المعاصر، إن لم يكن في التاريخ بإطلاق فحسب، وإنما أيضاً لإشراكه الفلسطينيين (الأعداء) فى هذه الاستثنائية التى تحيل اليهود بالمقابل إلى موضع الجلاد الأبرز لهذا الشعب الفلسطينى.

غير أن مقولة ساراماجو لا تقر واقعاً، بقدر ما تثير سؤالاً؛ هو: هل يمكن تحويل مفردات هذا التعاطف الإنسانى إلى مرجعية أخلاقية جديدة ونقيضة وفاعلة سياسيا فى الصراع العربى الإسرائيلى، فيستحيل التعاطف الغربى مع الفلسطينيين عاما ومتصلاً بدلاً من كونه لحظيا نخبويا محدوداً ؟

ولا شك في أن ممكنات هذا التحول تتوقف فى شق كبير منها على مستوى الخطاب الثقافى العربى، ومدى جودته التى يعوقها معضلتان؛ هما:

الأولى: تتعلق بالنزعة الدفاعية الناجمة عن أزمة الواقع نفسه. فالخطاب هو نمط من أنماط الإفصاح الشامل عن واقع حضارى معين، وعن إدراكه السياسى وفق منطق متماسك داخليا، يصدر ويتأسس على رؤية أشمل للوجود الإنسانى. ومن ثم فهو إفصاح منطقى عن واقع سائد لدى الجماعة الثقافية، لا يمكن معه تقديم صورة عن حالة الجماعة، لا تؤيدها المعطيات الواقعية، ولا طرح تصور عن مستقبلها، لا تؤيده إمكاناتها الحقيقية الراهنة، وإلا افتقد الخطاب منطقه، وتحول إلى محض صياغات بلاغية ومزايدات كلامية لا تقنع أحدا؛ إذ لا يمكن لأى خطاب إعلامى مهما بلغ ذكاؤه أن يقدم الإرهابيين قاتلى المدنيين فى برجى مركز التجارة العالمية مثلاً بوصفهم مجاهدين أحرارا كغاندى أو مانديلا ضد الاحتلال والعنصرية، ولن يكون أمامه غالباً إلا محاولة مستميتة لإبراز التمايز بينهم وبين العرب المسلمين العاديين، وبين ما قاموا به، وما يقوم به الفلسطينيون من عنف جهادى ضد الاحتلال الإسرائيلى، وذلك فى نزعة دفاعية سلبية إزاء موقف معقد، يسهل على المعادين لنا

استغلاله وإساءة تفسيره فى ظل ظروف مواتية لهم، يتم من خلالها إهدار طاقتنا فى الدفاع عن أنفسنا.

وكذلك لا يمكن تقديم صورة زاهية عن مجتمع عربى حر ومتفتح للحوار، في حين تمتلئ ضروب هذا المجتمع بشتى صنوف القهر والاستبداد. ومن ثم فإن الرغبة الصادقة فى تطوير الخطاب الإعلامى العربى لابد لها أن تنطلق من رغبة أعمق فى إحداث تغييرات جوهرية فى النموذج الثقافى العربى السائد في اتجاه العقلانية والحرية، وبالقدر الذى يمكّن ثقافتنا العربية من استيعاب ألوان طيفها، بل النهوض من خلالها، والكف عن إنتاج ظاهرة العنف العبثى داخلها، حتى يبقى للجهاد الاستشهادى مكانه ومكانته اللائقة به التى يمكن الدفاع عنها حينما يبذل الدم النبيل فى وقته، وفى إطار إدارة شاملة واعية لصراعاتنا الكبرى.

المعضلة الأخرى: تتعلق بالنزعة الهروبية الكامنة فى بنية الخطاب نفسه، التى تدفعه فى كل سجالاته بعيدا عن الواقعى والتاريخى والسياسى، إلى أرضية النص الإسلامى ذاته فى حضوره الرائق، وشفافيته العالية، وجودته التى لا شك فيها، وشموله الذى لا يقارن بنص آخر غيره، محاولا طرح قيمه الجوهرية على الآخر، بوصفها قيمنا "نحن" المعاصرين؛ هي قيم العدل والشورى وحرمة النفس الإنسانية، والتسامح مع أهل الملل والأعراق الأخرى؛ وهو ما يكاد يشكل فى مجموعه نزعة إنسانية لها أصالتها وفرادتها بحق، ولكنها غير متجسدة فينا ولا حاضرة فى واقعنا. وإذا نظر الآخرون إلينا فلن يجدوا منها شيئا، ومن ثم فلن يصدقونا؛ لأنهم غير معنيين إلا بواقعنا المعيش؛ ولا يعنيهم خطابنا عن أنفسنا أو بالأحرى خطابنا عن نصوصنا الموروثة المحفوظة بين دفاف الكتب، ونحن لا نزال نتساءل: لماذا؟ ألم يقرأوا

هذه الآية، وهذا الحديث؟ ألم يعرفوا التجربة التاريخية تلك، والسبق الحضارى ذاك؟

وإذ نطرح هذه التساؤلات جميعا، فإننا لا ندرى كم أننا شوهنا أنفسنا، وأن الصورة التى نروجها غير موجودة إلا فى خيالنا الجماعى بوصفها مثالا يلهمه نصنا المقدس، أو ذكريات تبثها تجربتنا التاريخية. ومن ثم فإن أغلب ما نقدمه نحن عن أنفسنا، ونلح فى التذكير به ليكون معيارا لصورتنا لدى الآخر هو مجرد خطاب (خطابنا نحن) عن الخطاب (النص الدينى المقدس والمضمن كتابنا الكريم، وسنتنا النبوية، فضلا عن بعض أنقى تجاربنا التاريخية فى العصر الراشد، وأمضى مواقف علمائنا وفقهائنا فى العصر التالى لهم) وليس خطابا عن واقع حقيقى حى وممتد وفاعل فينا وحاكم لمصائرنا؛ إذ يزخر هذا الواقع بكل النقائض لما يرتسم فى مخيلتنا النصية عن أنفسنا؛ إذ الاستبداد فى مواجهة الشورى، والحرمان الاقتصادى والفقر والتهميش لأغلب مواطنينا، فى مقابل العدل والمساواة اللذين ترسمهما روح النص فضلا عن جسده، والنزوع إلى العنف العبثى أحيانا، والعدمى أحايين، تحت رداء الدين، فى تناقض مع ملكة التسامح التى سادت الحضارة الإسلامية حتى عهدها العثمانى المتأخر.

ولأن العقل الغربى واقعى دائما، تجريبى غالبا، مادى أحيانا؛ فهو لا يشاركنا صورتنا عن أنفسنا المضمنة فى خطابنا الراهن، كما لا يجد نفسه معنيا بالبحث معنا أو دوننا فى خطابنا الأصلى النقى. ومن ثم لا يجد خطابنا المعاصر منه تصديقا؛ لأن الحاضر المعيش يكذبه؛ ولأن خطابنا الأصلى النصى/ المثالى/ المقدس فى نظره ليس سوى يوتوبيا إذا ما ظلت هكذا محلقة فى فضاء الزمن موصولة بسحر الماضى فلن تتنزل إلى الأرض ولن تتجسد فى الواقع المعيش.

وإذا كان هذا هو حال الخطاب الثقافى عموما، فإن خطابنا الإعلامى تحديدا يعانى معضلة أخرى تتعلق باتجاهه إلى الداخل (أى إلى داخل هذه المجتمعات العربية نفسها) ليصير سجالا بين تياراتها الفكرية والسياسية وجماعاتها الحزبية أو المتحزبة؛ وهو ما يثير سلبيتين رئيستين: فمن ناحية، لا يتحقق تكامل الجهد المطلوب، ومن ثم يبقى تأثيره في العقل الغربى فى حدود الجهد المفرد، ومن ناحية أخرى، يزيد من الشقاق السياسى العربى؛ لأن الخطاب الإعلامى إذ يتوجه إلى الداخل فإن القائمين عليه ينطلقون من انتماءاتهم، ويسعون لكسب ود جماهيرهم أو حتى تملقهم أحياناً داخل هذا الوطن أو ذاك؛ وهو ما يؤدى إلى تشطير الخطاب، وينحو به منحى تصادميا بين أجزائه ومكوناته، مثيراً لتناقضاته التى ينشغل بها الجمهور العربى على حساب انشغاله بالقضية الأم التى يطرحها، ومن ثم فإن الخطاب الإعلامى العربى الذى يرجى له التأثير فى الخارج يأتى، ويا للمفارقة، مثيراً الشقاق والصراع فى الداخل نفسه.

ثالث هذه المرتكزات: هو الإطار السياسى الذى يجسد الإلهام/ الأساس الفلسفى ويحتويه ويصوغه فى أبنية وقنوات دبلوماسية ومرجعيات قانونية يتم التفاعل والتفاوض من خلالها، وهو الإطار الذى تمثل طيلة التسعينيات فى صيغة مدريد التى أنشأت مسارين أساسيين للمفاوضات العربية – الإسرائيلية حول السلام، وهى الصيغة التى أدت إلى انفراد إسرائيل بكل طرف عربى على حدة ابتداء، ثم قادت إلى اتفاق أوسلو الذى حيد المرجعية القانونية الدولية، وخلق مرجعية الأمر الواقع السياسية، مكرساً للاتفاقات الجزئية، ومقننا لمنطق القوة الإسرائيلى والضعف الفلسطينى، بعد عزل الفلسطينيين عن قاعدة قوتهم الرئيسية المتمثلة فى الكتلة العربية وموارد قوتها اللينة فى النهاية.

وبوصول المسار الفلسطينى – الإسرائيلى إلى هذه الدرجة من التعقيد والجمود التى فجرت انتفاضة الأقصى؛ فإن الإطار الذى أنتجها قد دخل فى طور التقادم، ولم يعد صالحاً للعمل، وأصبح – من ثم– فى حاجة إلى تعديلات رئيسية وجوهرية فى اتجاهين أساسيين، هما:

الأول: هو توحيد الجبهة الفلسطينية على نغمة متجانسة، وإيقاع مشترك، دونما إلغاء لتنوعها الخلاق؛ إذ إن ثمة حاجة لدى الفلسطينيين إلى من يتفاوض على السلام، وأيضاً إلى من يفجر الانتفاضة عندما تتعثر المفاوضات، و إلى من يقوم بالعمليات الاستشهادية فى مواجهة غرور القوة وآلة الحرب الإسرائيلية. إذن ثمة حاجة للسلطة الوطنية، وكذلك لمجاهدى فتح وحركة حماس، وجماعة الجهاد الإسلامى. ولكننا في حاجة أكبر إلى التنسيق بين هذه الأدوار لتتكامل فى أداء رسالتها وتحقيق هدفها فى اللحظات الصعبة وأيام الخطر التى لا شك في أنها آتية، والتى لا تتحمل أية منازعات داخلية أو انقسامات وطنية، بخاصة بعد رحيل الرئيس عرفات، والتي قد تؤدى إلى حرب أهلية، لن تقلل من فاعلية الانتفاضة فحسب، وإنما ستهز أيضاً شرعيتها، وتنزع عنها قداستها.

وظنى أن الحاجة إلى لم الشمل الفلسطينى أكبر وأهم بكثير من الحاجة إلى صيغة أوسلو التى مزقت هذا الشمل. ولذا فالتضحية بها صارت مطلوبة، إن لم تكن واجبة، فى سبيل لم الشمل الفلسطينى؛ إذ تكشف خبرات التحرر الوطنى فى القرن العشرين أن أيا من حركاتها لم يفشل على نحو مطلق فى تحقيق أهدافه الرئيسية. فإذا لم يكن نجاحه مطلقاً فى إنجازها على نحو ما حدث فى الجزائر وفيتنام مثلاً، فإنه كان قادراً على تحقيق نجاح جزئى، كما حدث فى البوسنة، ما دامت هذه الحركات قد أبدت تماسكاً داخليا حقيقيا، وروحا نضالية عالية، على نحو يكسب قضيتها المشروعية، ويكسبها نفسها

احترام العالم وتعاطفه، ويفت على النقيض فى عضد الشرعية الأخلاقية للخصم، على الرغم من تفوقه الاستراتيچى الحاسم - غالباً - ويجبره تدريجيا على التسليم فى النهاية بالحق العادل لحركة التحرر الوطنى.

وتشى هذه الخبرة أيضاً، وعلى النقيض، بأن كل حركة تحرر انقسمت على نفسها وتصارعت أطرافها، قد فشلت فى إنجاز أهدافها كليا، بل إن انقسامها حتى بعد إنجاز هدف التحرر إنما وقف عائقاً أمام بلوغ الغايات النهائية لهذا التحرر، على صعيد البناء الداخلى والتحديث والتقدم. ولكم يثير الدهشة مثلاً تلك الحالة الأفغانية بين مشهدين؛ أولهما جليل جدا ضد الغزو السوفيتي، وقد كلل بالانتصار، على الرغم من فارق القوة وغياب التكافؤ، وعلى الرغم من أية مبررات يمكن سوقها بخصوص الدور الأمريكى؛ والآخر أنانى تماما بالمعنى الأخلاقى والسياسى معاً، ساده الاقتتال بين شركاء المشهد الجليل الأول أنفسهم حول حكم بلدهم المهلهل. فإذا بالقضية تفقد قداستها، وغايات التحرر تغيب عنها، ونذر الركود تهب على جميع الفرقاء، لتضعهم أخيراً فى قبضة أكثر شراسة من تلك التى تحرروا منها.

ولا شك في أن حركة التحرر الوطنى الفلسطينى اليوم تواجه، وبعد خمسة عقود تقريباً من ذروة الموجة التحررية، وضعاً صعباً يعوقها عن إنجاز ما حققته مثيلاتها من إنجازات؛ وهو ما يرجع أولا إلى غياب قوة الإسناد الدولى "القطبى" التى توفر الدعم المادى بالمال والسلاح على الأرض، والدعم المعنوى والدبلوماسى فى أروقة صناعة الرأى العام، والقرار السياسى الدولى لتحقيق نوع من التوازن النسبى، وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتى وكتلته الاشتراكية، وعجز الفاعلين الدوليين الكبار الآخرين عن احتلال موقعهم، إما لغياب الدافع الإيديولوچى المكرس والمعبر لنمط مختلف من الحياة، وإما لغياب الإرادة السياسية أو كليهما. ويرجع ثانيا إلى غياب المجال الحيوى فى

الجوار الجغرافى الذى يمكن لجماعات المقاومة استخدامه، سواء للتدريب ورسم الخطط والتزود بالسلاح قبل القيام بعملياتها، أو بوصفه ملاذا آمنا يمكن الفرار إليه بعدها، وعلى النحو الذى يقلل من خسائرها البشرية اليومية، ويمكنها من الاقتراب من حافة التوازن. وهى مفارقة تبدو مثيرة؛ إذ فى الوقت الذى تبدو فيه الجغرافيا العربية محيطة تماماً بإسرائيل، فإنها تبدو - اللهم سوى الثغرة اللبنانية عند مزارع شبعا ودعم حزب الله المباشر - عاجزة عن القيام بهذا الدور لأسباب مختلفة.

وعلى الرغم من هذا الوضع السيئ الذى تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم؛ فإنه يمكن القول بأنها لم تواجه الأسوأ بعد، على الرغم من كل مذابح شارون وجرائم الحرب الإسرائيلية؛ فهذا الأسوأ هو فقدان الجبهة الداخلية الفلسطينية تماسكها وانفراط عقدها، ليعد كل طرف فيها وليس شارون أو العسكرية الإسرائيلية هو من يستهدفه الآخر؛ إذ يبقى هذا التماسك شرطا حاسما لإبقائها فى حيز شرعية حركات التحرر الوطنى؛ وهو ما نأمل فى استمراره، مستندين فى ذلك إلى حكمة هذه الأطراف وخبراتها النضالية الطويلة التى راكمتها في خلال نصف القرن من الصراع، استطاعت من خلاله أن تحفظ توازنها، على الرغم من تعددها وتعاقبها واختلافها فى أحيان كثيرة ماضية.

غير أن الأمل فى تجنب المصير المظلم للتفرق يجب أن يرتبط بالعمل الدءوب ضده، فى هذه اللحظة التى تبدو فيها نذر الصدام محلقة فى الأفق بين منهجين أساسيين للنضال الفلسطينى؛ هما منهج المقاومة المسلحة من جانب، والتفاوض السياسى من جانب آخر. وإذ تلوح نذر الصدام على مستوى منهج النضال الوطنى، فإنها تطرح نفسها مباشرة على مستوى مطلب إصلاح السلطة الفلسطينية ليكون فى خدمة النضال الفلسطينى؟ وهو ما يتطلب

شرطين؛ أولهما: هو إرساء أطراف هذا النضال الوطنى وفصائله المتعددة على أرضية المجتمع الفلسطينى نفسه؛ إذ هو صاحب الحق الشرعى والإلهام الأخلاقى فى توجيهها؛ والآخر: هو التوفيق بين منهجى المقاومة المسلحة والتفاوض السياسى على النحو الذى يُبقى بل يزيد مستوى التماسك الداخلى فى الجبهة الفلسطينية، ويزيد من فعاليتها فى مواجهة إسرائيل بدلاً من أن تكون حصان طروادة لحركة تحررهم الوطنى.

ولعل ما تعلنه حماس مثلاً، ويبقى أمراً مشروعاً، هو أنها لا يمكن أن تستمر بوصفها حركة مقاومة مسلحة فعالة تبذل الدماء فى لحظات التأزم السياسى والبطش الإسرائيلى، ثم تستحيل رهناً بإشارة السلطة الوطنية إلى وقف هذه المقاومة عندما تتخذ قراراً بذلك مع مجرد الانفراج السياسى؛ لأن ذلك إنما يتطلب مثالية سياسية مبالغا فيها من ناحية، وتكتنفه صعوبات عملية تتعلق بطبيعة تركيبتها الداخلية من ناحية أخرى. وعلى منوالها تأتى بلا شك حركات المقاومة الوطنية المسلحة الأخرى.

ولذلك فلابد من استباق أية تحولات درامية محتملة بإنجاز إصلاح سياسى، قد تتعدد أشكاله، ولكن يبقى أيسرها هو صيغة حكومة وحدة وطنية تضمن تمثيلاً سياسيا شاملاً لتيارات المجتمع الفلسطينى وفصائل المقاومة بأوزان نسبية مختلفة، يتم الاتفاق حولها، وتتناسب مع أحجامها وأدوارها النضالية فى النهاية؛ إذ تتيح هذه الصيغة التمثيلية الموسعة السيطرة المتزايدة على موارد العنف الجهادى المسلح، ووضعه فى خدمة القرار السياسى الفلسطينى، على نحو يحقق له إدارة فعالة ومرنة قادرة على الاستجابة الذكية والسريعة للتغيرات فى الموقف الإسرائيلى المراوغ، بين نزوعات السلام وجموحات العنف على نحو لا يضمن تجنب الاقتتال الفلسطينى – الفلسطينى وما يثيره من إهدار مطلق للدماء الفلسطينية، وإنما يتجاوز ذلك إلى ترشيد

معدلات سفك هذه الدماء فى المواجهة مع إسرائيل، بالتوفيق بين منهجى المقاومة المسلحة والتفاوض السياسى فى النضال الفلسطينى لتلبية متطلبات مرحلة المقاومة فى الصراع. وهو ما يمكن تحقيقه بإرساء هذا النضال على أرضية المقاومة المدنية ووسائلها، عن طريق التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وغيرها من وسائل الكفاح السلمى المعروفة، مع الاحتفاظ بحق استخدام المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية فى اللحظات الاستثنائية على منوال الرد الحاسم على عنف إسرائيلى واضح، أو ضد أى نشاط استيطانى جديد، أو فى اللحظات التحويلية فى الصراع، عندما تبدو المقاومة المسلحة ضرورية بوصفها أداة ضمن استراتيچية عربية أوسع، أو حتى عندما يلوح إمكان هذه المقاومة فى التأثير الحقيقى فى مسارات الصراع ارتباطاً بأحداث إقليمية عربية أو دولية تجعلها ضرورة. ذلك أن كثرة الدم المسفوك تتطلب استراتيچية خاصة؛ لأنها تعنى رغبة فى تفجير موقف عاصف يطرح مطلبه السياسى بشكل حاسم وسريع على اللحظة التاريخية نفسها، ليكون التوقف إما بعد إنجازه، وإما بعد الفشل فيه.

ومن ثم فإن كثافة سفك الدماء العالية تتناسب مع هدف الحسم العسكرى لنزاع ما يفترض أنه لن يطول كثيراً، وأن هذه الدماء، وحدها، حال سفكها، لديها القدرة الفعلية أو المحتملة بأقل تقدير، على إنجازه؛ وهو ما لا يتوافر فى الحالة الفلسطينية الآن، التى يغيب عنها تصور الحسم العسكرى لصالح هدف المناورة السياسية الهادفة لإبقاء القضية حية، ولكسر التصور الأمنى لشارون، **أو تغيير المزاج السياسى الإسرائيلى**، أو حشد الرأى العام الدولى، **أو استدعاء الدور العربى**، وهى لا ترقى، بوصفها أهدافا، لمستوى الحسم المسلح. **ولذا فهى تتطلب** البحث عن استراتيچيات بديلة تضمن تحقيقها، ولكن **بكثافة دماء أقل كثيراً** يمكن تحملها **على المدى البعيد** فى صراع يفترض أنه **سوف يطول،**

حيث يبقى السلام العادل بعيداً، وحيث يبدو الحسم العسكرى الفلسطينى مستحيلاً.

الاتجاه الآخر: هو إعادة توحيد مسارات التفاوض العربية لتعود من جديد إلى مسار عام وحيد مترابط، وإن تنوعت قضاياه، ولتعود معها المعادلة الجوهرية للصراع التى صاغته تاريخيا بوصفه صراعاً عربيا – إسرائيليا، وبالأحرى صراع القومية العربية مع العقيدة الصهيونية ربيبة الاستعمار الاستيطانى. ذلك أن الخروج على هذه المعادلة التاريخية لم يكن فى الحقيقة من متطلبات السلام الذى بدأ العرب التفاوض حوله منذ عقد تقريباً، وإنما كان تلبية لنهم الدولة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية وغرائزهما، وهما معاً لا يطيقان التعامل مع العالم العربى على أنه هوية قومية أو جماعة ثقافية، أو أمة عربية، ويسعيان دوماً إلى تجاوز هذه الحقائق، والنزوع إلى كل ما من شأنه التغطية عليها وإظهار كل ما هو نقيض لها.

ومن ثم فإن توحيد مسارات التفاوض العربى إنما يحقق أكثر من فائدة على أكثر من مستوى. فرمزيا يعيد الصراع إلى معادلته الأصلية وعمقه القومى العربى، وسياسيا يسهم فى إرساء المفاوض العربى على أى من هذه المسارات على أرضية الكتلة العربية، وما تحوزه من موارد شاملة للقوة اللينة. وعمليا يمثل توحيد مسارات التفاوض العربى تجسيدا لحقيقة أن القضية الفلسطينية لا تزال القضية الشاغلة لتلك المسارات، وأن المسئولية عنها وعن القدس التي تعد رمزا لتلك القضية لا تتجزأ بين الشعوب العربية.

رابع هذه المرتكزات يتعلق بما نسمية "استراتيچية الجهاد التاريخى الحضارى العربى"، وهو أهم تلك المرتكزات، ورأس رمحها. ويرنو إلى تحقيق المصالحة بين ديناميكية الفعل والتأثير العربى من ناحية، والأفق التاريخى لهذا الفعل من ناحية أخرى، بوصفه بديلاً لـــ " استراتيچية الجهاد

الاستشهادى الفلسطينى"، غير القادر وحده على حسم الصراع، والمثير لإحباط الإنسانية العربية التى تعانى بشكل شبه يومى ولأكثر من نصف قرن من تنامى العذابات الفلسطينية، ومن اختناق فى وجودها ذاته، لمجرد أن إسرائيل تمارس العدوان، أو ترفض السلام، وكأن هذا السلام "وحده" هو معنى التاريخ العربى وغايته ونهايته.

ففى ظل ذبول الرغبة الإسرائيلية فى السلام، والعجز العربى عن خوض خيار الحرب، فإن الطريق الثالث الذى يتوسط الحرب والاستسلام لا يكون سوى الجهاد "العربى" التاريخى والحضارى فى أفق زمنى مفتوح لإنجاز هدفين متكاملين؛ أولهما: هو الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على جغرافيا سياسية حقيقية وممكنة، إضافة إلى تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة؛ والآخر: يأتى بوصفه ركناً وإطاراً وركيزة للأول، ويتمثل فى إعادة بناء الإنسانية العربية فى خضم الصراع حول السلام، عن طريق ذلك النوع من الجهاد الذى يكفل ازدهار الإنسان، ولا يعرضه للاكتئاب أو الإحباط الذى يعيشه الإنسان العربى اليوم، وهو يحملق عاجزاً فى الشاشات الفضائية ملتاعاً لعذابات الإنسانية الفلسطينية. ونعتقد أن هذا النوع من الجهاد التاريخى ممكن النجاح فى ضوء معطيات ثلاثة أساسية؛ هى:

المعطى الأول: هو الطبيعة الديناميكية المفترضة له، التى تقوم على السعى الجاد للهدف الكبير، عن طريق إنجاز كثير من الأهداف المرحلية الأصغر. وهى تنطلق من فهم أساسى هو أن كل فعل يؤدى إلى ازدهار الإنسان العربى خارج حدود الصراع مع إسرائيل سوف يؤدى إلى زيادة قدرته على التأثير داخله، وهو الازدهار الذى يتحقق بإنجاز أهداف أساسية للوجود العربى، كانت قد أهـدرت أو تأجلت بفعل التكيف السلبى مع مقتضيات الصراع، وبذريعـة الضرورة الغالبة، وآن الآوان لإعادة الاعتبار

إليها؛ لأنها وحدها قادرة على التأثير الناجع فيه ولو بعد حين، وذلك من قبيل بناء حالة من الاعتماد الاقتصادى العربى المتبادل قدر الممكن، عن طريق السوق العربية المشتركة أو غيرها من الآليات الكفيلة بمرور الوقت على إقناع المواطن اليمنى – مثلاً – بأن كل ما يصيب الاقتصاد المصرى أو السعودى إنما يمثل خصماً منه أو رصيداً له، وهو ما يكفى لبناء تحالفات سياسية قوية يحميها المواطن العربى الحر الذى يصير مقتنعاً بأهمية بناء تضامنات استراتيچية، تكفل وحدة القرار العسكرى العربى، كما تكفل سلاسة وضعه فى خدمة القضية الفلسطينية، ولو أدى ذلك إلى تخفيض مستوى معيشته، وعلى النحو الذى لا يمثل ضغطاً على صانع القرار فى بلده.

ومنها أيضاً، وهو الأهم، ضرورة التحول الديمقراطى بإقامة ملكيات وجمهوريات دستورية قادرة على استيعاب إرادة الإنسان العربى، وتحويلها من مجرد ظاهرة "الحشد" الذى لا يستطيع سوى ممارسة الهبَّات العاطفية المكتئبة إلى فعل سياسى منظم، يدرك أهدافه بقدر ما تتوافر قنواته. ولعل ما يثير هذه الضرورة، ويوفر لها المشروعية، هو ذلك الملمح الذى يتعلق ببروز دور الجماهير العربية فى الصراع ضد العدوانية الإسرائيلية إبان موجة القتل الجماعى والاجتياح والتدمير الإسرائيلى لأراضى السلطة الفلسطينية وأبنيتها، وأيضا ضد الهيمنة الأمريكية إبان الغزو الأمريكى للعراق واحتلال بغداد. وما يتطلبه هذا الدور من شروط لإنجاز هدفه المباشر فى الصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة معا من ناحية، ولتدشينه هو نفسه فى بنية الثقافة السياسية العربية على طريق المصالحة التاريخية بين الشخصية العربية وظاهرة السياسة نفسها من ناحية أخرى. لك أن الخروج الحاشد والنبيل للجماهير العربية فى هذه الأثناء إلى شوارع المدن العربية لتعلن من خلال احتجاجاتها واعتصاماتها تنديدها بممارسات البلدين فى الأرض المحتلة والعراق ــ يأتى بمثابة رسالة إلى النظم العربية. وفحواه أن لهذا الجيل الذى

بزغ دوره فى النضال ضد أعداء الأمة مطالبه الخاصة فى تسيير دفتها؛ وهو الأمر الذى سوف يفرض واقعاً مستقبليا ما، إما فى اتجاه استيعاب هذا الجيل من الشباب ديمقراطيا فى السنوات العشر القادمة، على النحو الذى يزيد من انفتاح المجتمعات العربية، ويزيد من مرونتها السياسية وتفتح ثقافتها، ومن ثم فاعليتها فى الصراع مع إسرائيل، ومع غيرها، وإما فى اتجاه نوع من العنف السياسى والاجتماعى المتزايد، الذى يبدأ بالإحباط العربى العام إزاء تطورات سلبية محتملة فى الصراع مع إسرائيل، ويتدعم بنسب متفاوتة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المصاحبة لها فى بنية المجتمعات العربية نفسها، تصل به إلى مستويات متباينة لديها جميعا.

والخلاصة أن دور الجماهير العربية الذى أفرزه التحدى الإسرائيلى، والهيمنة الأمريكية إنما يتطلب قدراً من الحرية السياسية ليتمكن من الاستمرار والإنجاز معاً، وسوف يتطلب قدراً أكبر منها بعد تحقيق الإنجاز؛ لأنه سوف يدفع فى خضم ممارساته إلى تسييس متزايد للجماهير العربية يجذبها إلى حقل مهجور نسبيا فى التاريخ العربى، وهو حقل العمل السياسى، بما أنه عمل واختيار ودور، وليس قدراً وحتما وخضوعا، وبما أنه سياسى واقعى عملى وليس إلهيا ميتافيزيقيا متعاليا، وذلك على نحو قد يسهم فى تكسير النموذج التاريخى الموروث الذى لا يزال حاكماً للجغرافيا العربية، والقائم على "السلطة الرعوية" القائمة على عقد اجتماعى بدائى يحرم المجتمع العربى من ممارسة السياسة ما دام الأمن متوافرا له، فمن يحقق له الأمن (السلطة) هو من يتحمل عنه "عبء حريته".

ولا شك أيضاً فى أن حرمان الجماهير العربية من هذا القدر المتزايد من الديمقراطية بعد تثويرها، سوف يثير تقلصات عدة فى مجتمعاتها، أهمها العنف السياسى على منوال ما شهدته مصر ودول شمال أفريقيا واليمن، بعد

الغزو العراقى للكويت، والتحالف الدولى ضد العراق، الذى كان قد أدى إلى تدشين مؤقت للجماهير العربية فى السياسة، على نحو استقطابى حسب تحالفات أزمة الغزو وعاصفة الحرب، ورؤية هذه الجماهير لها، وعلى نحو ما شهدته وتشهده دول/ أمم عدة من تحولات ديمقراطية، أو نكوصات سياسية، من مراجعات ضرورية فى أعقاب الفورات الكبرى فى حياتها على منوال ثورات الشباب، والثورات الثقافية، والانتصارات العسكرية أو حتى الهزائم، وغيرها من الحوادث الكبرى التى تطلق قوى حية جديدة فى المجتمعات، تزيد من عافيتها إذا ما توافرت لها القوالب والأبنية التى تستوعبها، وتزيد من تناقضاتها، إذا ما غابت هذه القوالب والأبنية.

ونظن أن التحدى الإسرائيلى خصوصاً قد أفرز بالفعل - كما أن تحدى التحديث سوف يفرز فى مجتمعاتنا العربية - مثل هذه القوى الحية، ما يفرض على نخبها الحاكمة والمثقفة، من الآن وفوراً وفى زمن قادم وفى أفق تاريخى مفتوح، أن تؤاخى بين الحلم بالوحدة القومية والوعد بالديمقراطية السياسية فى آن.

والمهم هنا هو أن هذه الأهداف الحيوية للوجود العربى فى ذاته سوف تعمل عند إنجازها على التأثير فى التوازن الاستراتيجي بدعم الموقف العربى، وخلخلة الموقف الإسرائيلى، على النحو الذى يسهم فى الوصول إلى السلام بقدر ما يتيح قدرة متزايدة على خوض الحرب ولو بعد حين. أما الركون إلى ضغوط اللحظة وإيقاف عجلة التاريخ بدعوى أن الفلسطينيين معرضون للإبادة والواجب إنقاذهم الآن وفوراً أو على أى نحو، فسوف يرهن المستقبل العربى كله بإسرائيل؛ إذ إن رهن المستقبلى بالآنى طيلة هذا الصراع لم يحل أبداً عقدة الآنى، وإنما قمع المستقبلى واستهلك حدود زمنه. فإذا ما جاء الزمن المستقبلى كانت المفاجأة أن الآنى لا يزال معقدا، وأن الفعل الذى كان ممكناً

فى الزمن المتقادم صار مستحيلا فى الزمن التالى، وربما غير كاف؛ لأن الآخرين قد نموا وازدادوا قوة؛ وهو الأمر الذى يفاقم من عقدة الآنى، ويحول دون العمل المستقبلى فى آن.

ولذا فلم يكن غريباً مثلاً أن القضية الفلسطينية لم تتحرك قيد أنملة منذ قمة القاهرة ١٩٩٦م التى عقدت فى مواجهة تشدد نتنياهو، حتى الآن فى مواجهة دموية شارون، بل إنها شهدت تدهوراً ملحوظاً؛ إذ إن الأسئلة المطروحة لا تزال هى نفسها، في حين أن الشكوك والخلافات حولها تزداد عمقاً وحدة فى لحظة لا تزال تحكمها الضرورة العاجلة، ولا تتوافر لها شروط الإنجاز بقدر توافر أدوات الخطابة الفضائية والمعارك الكلامية التى تعد مورداً هائلاً لإحباط الإنسان العربى.

المعطى الثانى: هو التأثير الإيجابي الناجم عن ممارسة هذا النوع من الجهاد التاريخى على المجتمع الإسرائيلى نفسه؛ إذ إنه بإطلاقه حيوية المجتمعات العربية نحو التأثير والفعالية، سوف يؤدى في الوقت نفسه بالموازاة أو بالتبعية إلى إطلاق طاقة المجتمع الإسرائيلى في اتجاه عزل تيار الصهيونية الجديدة بكل رموزه؛ لأنه جيتو آخر جديد ليس له إلا الذبول مادام أنه لم تزكيه نزعات الخوف والثأر من جانب، أو سلوك المهادنة الخانعة من جانب آخر. فهذه تغذى شرعيته، وتلك تزيد من قدرته. وذلك في اتجاه استدعاء "تيار ما بعد الصهيونية" الذي تلتقي أهدافه المغرقة في الإنسانية مع أهداف الإنسانية العربية؛ ولكن في سياق جدلي، يأخذ فيه الإنسان العربي المبادرة، ولا يرتهن بالإرادة الإسرائيلية. فهذا التيار يمثل رافدا – وإن كان نحيلا تماما – لحركة التنوير اليهودية "الهاسكالاه" التي بدأت في ألمانيا والنمسا في نهاية القرن الثامن عشر وامتدت إلى سائر أنحاء أوربا في القرن التاسع عشر، والتي تجسد نمط الاستجابة اليهودية ذا الطابع الإنسانى، ولكنه أقل

حضورا لتحديات العصر الحديث. هذه الحركة كانت قد أوجدت قناعة بضرورة القيام بنقد جذري للمجتمع اليهودي الكلاسيكي، استلهاماً منها لفلسفة التنوير الأوربي القائلة بأن من لا يتعلمون من التاريخ محكوم عليهم بتكراره. ولذا فقد خلصوا إلى أن على جميع اليهود الذين يريدون فعلاً تخليص أنفسهم من طغيان الماضي اليهودي الانعزالي أن يتجاوزوه إلى آفاق النزعات الإنسانية الليبرالية في مجتمعاتهم. وهذه الاستجابة هي ما عبر عنها العالم الفيزيائى العظيم ألبرت أينشتاين برفض فكرة الدولة اليهودية من الأساس؛ قائلاً: "إن إحساسي الذاتي بالطبيعة الجوهرية لليهودية يصطدم بفكرة دولة يهودية لها حدودها وجيشها ومشروعها للسلطة الدنيوية، مهما كانت متواضعة، فمجرد أن نصبح أمة بالمعنى السياسي للكلمة يساوى أننا سنحيد عن روحانية طائفتنا التي ندين بها لأنبيائنا"[٢٦].

وهى نفسها ما يكشف عنها بجلاء مارتن بوبر (أحد أبرز المفكرين اليهود في القرن العشرين) بقوله: "لقد برهن هتلر على أن مسار التاريخ لا يساير مسار العقل ولكن مسار القوة، وأنه عندما يكون هناك شعب على قدر من القوة فإنه يستطيع أن يقتل بدون عقاب، وهذه هي الحالة التي كان علينا أن نحاربها. لقد كنا نأمل أن ننقذ القومية اليهودية من خطأ تحويل شعب إلى صنم معبود، ولكننا أخفقنا!"[٢٧].

وتنعكس أفكار هذه الحركة لدى تيار "ما بعد الصهيونية" في دعوته إلى مراجعة التاريخ الرسمي لإسرائيل ونقده وإعادة تأمله، الذي كان قد كتب واعتمد "رسميا" في حمى سعى الصهيونية إلى بناء الدولة، وحيث لم يكن هناك على الأرض الفلسطينية من اليهود، لا قبل بناء الدولة ولا بعدها مباشرة؛ قوة أخلاقية/ معرفية معادلة تستطيع أو حتى ترغب في مقاومة أساطير هذا التاريخ الرسمي. ومن ثم كانت الرواية الوجودية المراوغة

والزائفة لتاريخ العرب واليهود في فلسطين التي بلغت أوجها في مقولة "شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب"، والتي تغذت على هزيمة العرب وانتصار إسرائيل الكاسح، سواء في حرب ١٩٤٨م، أو في حرب ١٩٦٧م التي رسخت لديها وجود إسرائيل الدولة، وفتحت أمامها باب الطموح إلى إسرائيل المشروع. غير أن هزيمتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ثم الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضدها عام ١٩٨٨م كانتا بمثابة محطات على طريق العودة إلى منطق الدولة. ولقد تزامن ذلك فيما يبدو مع نمو معرفة جديدة "إسرائيلية" وليست "صهيونية" أو حتى "يهودية" فحسب، خاصة في علوم الاجتماع والتاريخ. فكان ذلك إرهاصا بطرح تساؤلات جادة وحقيقية على الوعي الإسرائيلى، تنامت حتى أخذت في التسعينيات شكل حركة فكرية اصطلح على وصفها بحركة "المؤرخين الجدد". وهى الحامل الثقافي لتيار ما بعد الصهيونية، التي تقدم الآن النقد الأهم للأساطير الصهيونية حول الغياب العربي عن فلسطين قبل ١٩٤٨م، وتدعو إلى تبنى رواية تاريخية جديدة، توائم بين الروايتين العربية واليهودية الشديدتي التناقض لحقيقة وجود كل منهما في فلسطين.

هذا التيار يؤكد من ناحية، حقيقية الوجود التاريخي لليهود في فلسطين، ومن ثم يؤكد مشروعية الوجود السياسي لإسرائيل ابتداء، ولكن مع اعتراف بوجود فلسطيني مقابل، يصبح طرفا في مشكلة تبحث عن حل. وبهذا المعنى تبقى رواية المؤرخين الجدد داخل إطار الصهيونية؛ لأنها تعترف بمقولاتها عن الذات اليهودية الجمعية، وعن التاريخ اليهودي المشترك، بل تعترف كذلك بإنجازاتها وجهودها لترسيخ الدولة الإسرائيلية، ولكنها تستحق وصف "المابعد"؛ لأنها تعترف بوجود الآخر العربي/ الفلسطيني. وهو اعتراف له أهميته، ليس على مستوى النقد الثقافي لتاريخ الحركة الصهيونية فحسب، بل وبالأساس على مستوى التصور السياسي لمستقبل الدولة الإسرائيلية.

ويعتقد هذا التيار أن السلام ممكن، بل هو الحل الوحيد النهائي والمنطقي. ولكنه كي يكون كذلك يجب ألا يقوم على منطق القوة وتوازناتها، وإنما على أخلاق القوة وإلهام التاريخ بحدودها، وبضرورة تكيفها في النهاية مع مقتضيات المشروعية عند نقطة لابد منها ليبدأ عندها التاريخ في السير سيرا طبيعيا، ليس هادئا تماما، ولا خاليا من التناقضات، ولكنها تلك التناقضات العادية التي تنتجها الممارسة العادية لأي وجود تاريخي. وليست تلك الاستثنائية التي تثيرها الأسئلة المركبة الصعبة التي تدور أصلا حول شرعية الوجود فتربك حركة الواقع. ويقوده هذا الاعتقاد إلى توافق منطقي أيضا في الشك، وربما الرفض للعملية الجارية منذ أوسلو حتى الآن، تحت مسمى "التسوية السلمية"؛ لأنها قطعا لن تؤدى إلى سلام عادل مستقر.

ومن ثم تلتقي أهداف هذا التيار ذي الطابع الإنسانى مع أهداف الإنسانية العربية، ويمكن التعويل عليه في التأثير في نزاعات المجتمع السياسي الإسرائيلى، ولكن في إطار سياق جدلي يأخذ فيه الإنسان العربي المبادرة، ولا يرتهن بالإرادة الإسرائيلية، بل عليه آنذاك تجاوز حدود المطالب الدنيا الراهنة لشكل الدولة الفلسطينية وحجمها، وفق القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م، إلى تلك الحدود القصوى التي أقرها قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، والتي تجد تعاطفاً لدى بعض أنصار هذا التيار في إسرائيل، على منوال ما ذهب إليه "إلان بابيه" أحد أبرز عناصر حركة "المؤرخين الجدد" التي تبدو ركيزة ثقافية لتيار ما بعد الصهيونية، وأستاذ العلوم السياسة ــ كان مهدداً قبل عامين بالإحالة على المحاكمة والطرد من الجامعة، لمساندته أطروحة دكتوراه لباحث إسرائيلي هو "تيدى كاتز"، يكشف فيها عن مذبحة قام بها الجيش الإسرائيلى في قرية الطنطورة الفلسطينية عام ١٩٤٨م – وذلك في كتابه القيم "حرب ١٩٤٨: فلسطين وأصول الصراع العربي – الإسرائيلى"، فقد ذهب إلى أن السلام بين العرب وإسرائيل لن يتحقق على أساس ما جرى في يونيو ١٩٦٧م، حيث

القرار ٢٤٢ الذي قضى بمبادلة السلام بالأرض، والذي صاغته توازنات القوى، وإنما على أساس قرار التقسيم في ١٩٤٧م، وعلى منطق الدولتين، مادامت قد تعذرت إقامة دولة واحدة علمانية وديمقراطية تحت الاسم التاريخي "فلسطين".

وما يذهب إليه بابيه لا يجب أن يقصر عنه التطلع العربي، فهو ممكن جداً، ولعله الممكن الوحيد، ولكن بشروطه التي تتطلب ذلك النوع من الجهاد التاريخي الحضاري الذي لم نمارسه بعد، في أفق زمني مفتوح، يضمن التأثير في الصراع في سياق إعادة بناء الإنسان العربي، بديلاً عن الجهاد الاستشهادى الفلسطيني المحكوم بضرورات اللحظة وحدها، وغير القادر وحده على تغيير موازين القوة مع إسرائيل. فالعرب يستطيعون تحمل الوضع القائم على مدى سنوات عدة، وربما عقود بدون هزيمة نهائية، حتى لو حدثت بعض التراجعات، ولكن عليهم أن يتحملوه وهم يعيدون بناء أنفسهم وصياغة إنسانيتهم استعداداً للحظة الانتصار. فإذا ما أتت، كان عليهم رفع سقف مطالباتهم لها على قدر الجهد المبذول لاستدعائها؛ وعلى ذلك النحو الذي يقود إلى سلام بابيه، وليس إلى سلام شارون.

المعطى الثالث: هو الطبيعة الديناميكية المفترضة للنظام العالمي؛ إذ إن الهيمنة الأمريكية عليه معرضة للتآكل، ولو بعد حين، بفعل التحولات البنائية البطيئة لتركيب القوة والثروة في العالم، والناجمة عن النمو الاقتصادي المتسارع للصين وشرق آسيا وجنوبها الشرقي، واستمرار بناء أنماط للتضامن والتحالف داخل جنوب شرق آسيا، وبينها وبين الصين، وبين الأخيرة وروسيا، ناهيك من التحول البطيء، ولكن العميق نحو الوحدة الأوربية الذي سيكسبها بنسب مختلفة وزناً استراتيجيا مؤثراً ومستقلاً عن الولايات المتحدة. وهو ما صار يدعو إليه نفر من المثقفين الأوربيين، بخاصة الفرنسيين والألمان، تحت

وطأة الشعور بتزايد الغطرسة الأمريكية، حتى في مواجهة حلفائها الأوربيين، بوهم القدرة على الحسم المنفرد لقضايا العالم وشئونه كافة.

فعلى أساس هذا الفهم الديناميكي للنظام العالمي، يجب أن تبنى الاستراتيجية العربية للصراع من أجل السلام، متحررة من أسر التصورات الجامدة للعالم، ومتحلية بالطموح إلى التأثير في بنيته، وذلك من خلال عملية لإعادة بناء التحالفات العربية مع الخارج الذي هو ليس أمريكا وحدها، وليس هو قوة ما، يتم التعامل معها عن طريق أمريكا وبشروطها، ولكنه فضاء يسع كتلاً وقوى بازغة، يمكن المناورة بجملة المصالح والموارد العربية معها، لكي تضع قراراتها في خدمة قضيتنا، بدافع عملي واقعي وليس بدافع المجاملة لأصدقاء عرب شخصيين، أو الظهور بمظهر الوفاء لذكريات تفاهم سياسي مع العالم العربي، تعود إلى زمن الحرب الباردة، أو حتى ارتداء لباس نزعات إنسانية ومثالية يمكن خلعها عند الاصطدام بالواقع.

وما يجعل هذا التأثير ممكنا ربما يتمثل في ذلك "المنطق الاستثنائى" للتحالف الإسرائيلى ــ الأمريكي الذي يُوظف على أساسه الدور الأمريكي في الصراع العربي ــ الإسرائيلى، استنادا إلى نوع من الفهم المختزل أو التوظيف النفعي لعلاقة الثقافي بالاستراتيجي أو الدولي بالإقليمي. فقد نجحت إسرائيل دوما في توظيف هاجس ثقافي في خدمة أهداف استراتيجية. هذا الهاجس هو مقولات العداء الإسلامي للغرب التي تثيرها قراءات للتاريخ الثقافي الزاخر بكل عوامل التقارب والتنافر معا، تنحاز إلي جانب عوامل التنافر، أملا في تحقيق الصدام الذي لا يمكن أن يكون هدفا نزيها لطرح ثقافي، ولا يمكن فهمه إلا بوصفه طرحا غائيا لأهداف استراتيجية على منوال طرح هانتنجتون الذي يلاحظ أنه شهد- مثلما تشهد كل الأدبيات النظرية التي أثارت فكرة العداء بين الإسلام والغرب- تأكيدا موازيا على فكرة "الجذر

اليهومسيحى" للحضارة الغربية بوصفهما ثاني جذرين كلاسيكيين لها أولهما هو الإغريقي/ الروماني.

من هنا فإن عملية إثارة التناقض بين الإسلام والمسيحية/ الغرب قد ارتبطت دوما بعملية مقابلة، هى تأكيد التلازم والتكامل بين اليهودية والمسيحية على المستوى الثقافي؛ وهو الأمر الذي يشير إلى عملية "غائية" مقصودة ذات أهداف استراتيجية واضحة، يشي بها على نحو مباشر وعملي تلك المصلحة الإسرائيلية المؤكدة في استئناف عمل فكرة الاستقطاب بين قوتين لابد من أن تكون إحداهما معادية للغرب بقدر معاداتها لإسرائيل؛ حتى يبقى الغرب قوة إسناد لإسرائيل، ويبقى الصراع العربي – الإسرائيلى محكوما بمنطق "استثنائي" خارج عنه، سواء كان هذا المنطق استراتيجيا (مثلما كانت الحال زمن الحرب الباردة، متمثلة في القطبية الثنائية وهيمنتها على التفاعلات الدولية والإقليمية)، أو كان "دعائيا" تجرى صناعته الآن من هواجس العداء أو خبرات التناقض التاريخي، لا الحتمي، بين الإسلام والغرب.

وتبدو الحاجة الإسرائيلية الشديدة إلى هذا المنطق "الاستثنائي" عند النظر إلى حقيقة أساسية، هي أن العالم العربي أقرب موقعا إلى المنظومة الاستراتيجية الأمريكية من إسرائيل التي بدت في أكثر من انعطافة استراتيجية عبئا على الولايات المتحدة (مثلما كان الأمر إبان عاصفة الصحراء)، وكما هو متصور أن يستمر عند سيادة حالة من الاستقرار في العالم تغرى الفاعلين فيه بمحاولة ترتيب أوراق المستقبل بترسيخ نوع من السلام العالمي يتطلب إخلاء العالم من السلاح النووي الذي ترفض إسرائيل التخلي عنه أو تقود إلى محاولة حل الصراعات القائمة والموروثة على أسس الشرعية الدولية. فهنا تثور لدى إسرائيل خشية حقيقية من خضوع صراعها مع العرب إلى منطقه الذاتي/ الطبيعي؛ لأن هذا المنطق سوف يقودها إلى الصدام، ليس مع الشرعية

القانونية فحسب، وإنما مع القوة الاستراتيجية العظمى (الولايات المتحدة) كذلك، على نحو يضطرها إما إلى الاعتراف بالحق العربي، وإما إلى تحمل تبعات الصدام مع أمريكا، وكلاهما أمرّ من الآخر من وجهة النظر الإسرائيلية. وهو الاختيار الذي يتوجب على العالم العربي أن يدفع في اتجاهه، وأن يفرضه على إسرائيل عن طريق الأدوات السياسية والإعلامية القادرة على التأثير في العقل الأمريكي، ولو بشكل تدريجي.

وأخيراً.. نرى أن نجاح هذه الاستراتيچية سوف يبقى رهنا بقدرة العرب، على إحداث تغيير ملموس في الذهنية الإدراكية لدى إسرائيل والولايات المتحدة لحدود قدرتنا على التحرك في مسار آخر خارج عملية التسوية، حتى لا يبدو العالم العربي أمة "محشورة" في نفق إسرائيل الضيق.

ولا شك في أن البعض قد يرى في هذا التصور مثاليات يشوبها تفاؤل حول أبعاد هذه التوجهات وعمقها، مبرراً رؤيته بضغوط الأمر الواقع. غير أن الواقع التاريخي، وليس السياسي المباشر، ناهيك من التاريخ نفسه، يقوم ويتحرك على أساس من إلهام هذه الرؤى المتفائلة التي تتصور العالم فتخلقه، لا تراه لتعيشه فحسب؛ إذ ثمة دور عربي ممكن في إنماء هذه التوجهات، وليس الإفادة منها فحسب. كما أن عمل "ديناميكية الأهداف المتصاعدة" يؤدى بالضرورة إلى تعاظم النجاحات الصغرى بتأثير إيجابي مزدوج، يبث الهمة في الروح العربية، وينزعها من خصومها، فتندفع إلى أهداف أكبر، تربك التصور الإسرائيلى عن حدود تحرك العرب، وقدرتهم تدريجيا، وتدفعه إلى قبول سقف أعلى لمطالبهم، ثم التعامل الإيجابي معها؛ وهو ما يخلق مع مرور الزمن وتراكم الأحداث وتوالى المواقف "حساسية عربية جديدة" مرنة ومنفتحة وتعددية، في رؤية التاريخ، وإدراك العالم، تزيد من القدرة العربية على التكيف الخلاق مع موجاتهما وتحولاتهما، ليس في الصراع العربي الإسرائيلى وحده، ولكن في مجمل الفضاءات التاريخية والنطاقات الاستراتيچية المحيطة بالوجود والمصير العربيين.

الفصل الثانى

فى مواجهة الهيمنة الأمريكية . .
العرب والصراع العالمي

١ – تحدى النظام العالمى:

شهد التاريخ الإنساني المكتوب في معظمه حتى بداية القرن السادس عشر، نظاما تاريخيا شاملا، يمكن تسميته بـ "نظام العصر القديم/ الوسيط" بمعيار الزمن، أو "النظام الإمبراطوري" بمعيار التكوين السياسي/ الاجتماعى، ولكننا نفضل تسمية "النظام عبر الإقليمي" للمفكر الأرجنتينى "إنريك داسل"(١)؛ لأنها تنطلق من معيار جغرافي/ استراتيجي، يرتبط بدرجة نضوج الوعى بعالمية كوكبنا الأرضى.

وقد قام النظام "عبر الإقليمي" على أرضية نمط إنتاج الزراعة الذي قام على حامل المجتمع النهرى المنظم، والذي يخضع كل فعالياته، ويقيم العلاقات بين أجزائه وفق مقومات نمو الإنتاج الزراعى وما يستلزمه من متطلبات الاستقرار والتكتل والتجانس النسبى التي مكنت من قيام علاقات وتكوينات اجتماعية ورسوخها، سمحت بقيام نظام اقتصادي/ اجتماعى، ومن السيطرة المتزايدة على حركة المجتمع؛ وهو الأمر الذي مكن بعد ذلك لقيام الدولة – الإمبراطورية أحيانا، ولتسهيل قيام النظام "عبر الإقليمي" المستقر نوعا ما بين الإمبراطوريات العالمية التي نمت واستفحل أمرها نتيجة لوجود فائض الإنتاج وتوزيعه.

وقد مثل هذا النظام درجة محدودة من الوعى بـ "عالمية" كوكبنا الأرضى التي نضجت في العصر الحديث، حيث "النظام العالمي الواسع للحداثة" بما يمثله من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية. وهو النظام الذي كان فى حاجة إلى قطيعة تاريخية مع الرؤية الكلاسيكية للوجود ظل في انتظارها حتى القرن السادس عشر على الأقل؛ إذ تفاعلت مجموعة من العوامل، يأتى على رأسها: حركة الكشوف الجغرافية، والثورة العلمية، والإصلاح الدينى البروتستانتى، لصياغة الروح الحديثة التي صاحبها نمط جديد من الوعى بالعالم، جوهره الانشغال الكونى وليس المحلى أو الإقليمي؛ إذ بلغ الوجود الاستراتيچى للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر، وظل متناميا بعد ذلك، وصانعا للنظام العالمي الواسع للحداثة، من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر .

أولا: نمو النزعة العالمية

ولعل هذا الوعى العالمي هو ما عبر عنه السير "هالفورد ماكيندر" (أحد رواد الجغرافيا السياسية في مطلع القرن العشرين) بقوله: "بعد أن ولى عصر كولمبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسى محكم، يتسم بنظرة شمولية تغطى الكرة الأرضية كلها؛ ذلك لأن كل إرهاصة للقوى الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة انفجارها، وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصى الأرض"(٢) .

ولم يكن ممكنا بالطبع إدراك هذا الوعى العالمي قبل عصر المواصلات الحديثة، فقد كانت الاتصالات حتى قبل ١٥٠ عاما تقريبا مسألة ممهدة للصناعة، لاسيما وقد ساعد تحديد الوقت وتقصير المسافة على نشر إحساس أكبر بمفهوم الأمة أو بالمهمات السياسية المشتركة . وفي هذا الإطار لم يكن

ثَمَّ فرق بين أوربا آنذاك وآسيا الزراعية . ففي عام ١٨٤٠م كانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي تملك نظام خطوط سكك حديدية تربط بين كبرى مدنها، لكنها لم تمتد إلى ويلز أو اسكتلندا . وفي القارة الأوربية نفسها لم تملك سوى قلة من العواصم أمثال باريس وبروكسل وبرلين وفيينا وبودابست خطوط سكك حديدية قصيرة كانت تمتد إلى ما أصبح يعرف اليوم بالضواحي . بيد أن التغيير جاء سريعا جدا في عام ١٨٥٠م، فامتدت خطوط السكك الحديدية إلى اسكتلندا ، وظهرت شبكة قارية ربطت بين باريس وبروكسل وأمستردام وبرلين ووارسو وبودابست وفيينا. وبحلول عام ١٨٨٠م غطت أوربا الغربية شبكة من الخطوط وصلت حتى مدينة سان بطرسبرج. وهكذا انتقلت بسرعة الأفكار السياسية ومعها حركة الجيوش(٣).

كما لعبت بعض الأمم أدوارا مهمة في حفز هذا الوعي العالمي في أوقات مهمة من التاريخ؛ إذ قادت ثورات سياسية/ فكرية ، أو صناعية/ اقتصادية، أو مارست تدخلات عسكرية/ استراتيجية، دفعت العالم خطوات جديدة نحو تلك العالمية.

لقد جسدت فرنسا دور الأمة المحفزة معظم فترات القرن الثامن عشر؛ إذ اشتعلت الثورة الفرنسية، ورسمت نموذجا لمفهوم الدولة القومية الذي نشط فيما تلاه من قرنين . حتى نابليون الذي كان حدا فاصلا لعهد الثورة الفرنسية نفسها، قد نشر أفكار السياسة الجديدة في أوربا ، فمزج بطرق مختلفة بين مفردات المذاهب الفكرية والقومية والدنيوية . وهكذا باتت فرنسا الدولة القومية المحفزة الأولى، فعملت بوصفها وكيلاً للتاريخ، وغيرت الآخرين بقوة الأفكار التي أذكتها. حتى الدول النائية نسبيا والكائنة على أطراف أوربا، قد تأثرت بما أشع من أفكار، فتقلدت هذه الدول، وبنت البلاغة والمؤسسات السياسية الفرنسية. وعندئذ باتت منظمة الدول الجديدة – التي تعد المواطن

عنصرها الأساس وتتمتع بـ "ولايات" أو مقاطعات متساوية تقريبا كثيرة التأثر بالميل الفرنسى للمنطق والتناسب . وفي هذه العملية أضحت الدولة ذاتها تجسيدا للأمة عند الحديث رسميا بلغة قومية واحدة (٤).

كما كانت بريطانيا العظمى في معظم فترات القرن التاسع عشر هي اللاعب الأهم، وكانت القوة الأعلى فيما يتعلق بالاقتصاد والمال العالميين، ومارست دورا توازنيا للحيلولة دون ظهور قوة منفردة مهيمنة على العالم . فعلى سبيل المثال بلغت حصة أوربا من إجمالى إنتاج العالم من الصناعة عام ١٨٨٠م ما مقداره ٦١٪ ، في حين كانت نسبة بريطانيا وحدها ٢٣٪ (في الوقت الذي بلغ فيه إنتاج الولايات المتحدة آنذاك ١٥٪) . لقد أجازت سطوة بريطانيا وسيطرتها الاقتصادية ـ المالية على المحيطات أن تمارس لندن تأثيرا حاسما في سياسة القوة في ذلك العهد . ونتيجة لذلك كان نظام التسلسل العالمي واضحا، ولكن في إطار معتدل بين الدول، منحت فيه بريطانيا العظمى التوازن المطلوب(٥).

وكذلك مثلت ألمانيا منذ الوحدة هذا الدور التحفيزى، وإن بالمعنى السلبى الذي قاد إلى الحربين العالميتين: الأولى والثانية، اللتين يمكن عدهما حربين ألمانيتين على المستعمرات مع الإمبراطوريتين الكلاسيكيتين البريطانية والفرنسية بعد توقيعهما اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام المشرق العربي. فضد النهج البسماركى العقلانى الذي اعتمد على القوة في توحيد الداخل، والدبلوماسية في التفاعل مع الخارج ، قادت الروح الاستعمارية الجديدة ألمانيا إلى سياسات عنيفة ورطتها في الحرب الأولى ، فى حين كانت الثانية نتيجة شبه منطقية لهزيمة ألمانيا ولمعاهدة فرساي التي أذلتها ودفعت بالنازى إلى تصدر المشهد الألمانى؛ إذ استطاع توظيف تراث المثالية الألمانية ، بخاصة

الهيجلية لتغذية بوق العنصرية ممتطيا الديمقراطية الوليدة في طريقه إلى الحرب الثانية .

وقد لعبت الحرب العالمية الأولى دورا في انهيار الإمبراطوريات الكلاسيكية المتمركزة في أوربا ، وإنتاج طبعة حديثة لـ "العالمية" . لكن هذا الانهيار ما كان ليحدث لولا انتشار المعرفة ووسائل الاتصالات التي صعدت من التأثير السياسي. فالوصول إلى الكلمة المكتوبة جعل ممكنا تقديم دعم أكبر للنشاط السياسي المناهض للإمبراطورية. وقد مهدت السبل أمام ظهور قادة جماهيريين خاطبوا العواطف السياسية الجماهيرية وغيروا من مسارها، وسهلت عملية التعبئة السياسية على نطاق واسع حتى قبل الحرب العالمية الثانية . فعلى سبيل المثال نجح الكومنتاج الصينى في تجنيد أكثر من ٦٠٠ ألف ناشط سياسى عام ١٩٢٥م ؛ إذ كان النشاط السياسي آنذاك تظاهرة طلابية في أغلبه ، فى حين كان لدى الصينيين الشيوعيين فيما بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٠م حوالى ٣٠ مليونا وقعوا تحت تأثير المد السياسي المباشر (٦) .

ولعل تشكيل عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى ، ثم الأمم المتحدة بعد الحرب الثانية، أن يكون من أبرز أشكال هذه العالمية وأكثرها شمولا وتوسعا جغرافيا وسياسيا ، الذى كان نتيجة لنوع من التحالف العالمي العملى بين النظامين الإيديولوچيين المتعارضين الاشتراكي والرأسمالى في الحرب الثانية وانتصارهما على العدوانية النازية.

فقبل قرن ونصف القرن تقريبا كان ألكسيس دى توكفيل قد رأى ببصيرة مذهلة أن مستقبل العالم هو بين يدى أمتين مختلفتين أشد الاختلاف: الولايات المتحدة وروسيا . وكتب يقول: "إن الأداة الأساسية للأولى هي الحرية، وللثانية هي العبودية"، وأضاف: "إن حجم كل منهما وحده يعنى أنهما لابد لهما

من أن يضطلعا بدورين حاسمين"، وقال: "إن نقطة البدء لـدى كـل منهمـا، وسبيلهما ليس واحدا، ومع ذلك يبدو أن كلا منهمـا اختارتـه إرادة الـسماء للسيطرة على مصائر نصف العالم"[٧].

وقبل ستة عقود فقط، وبنهاية الحرب العالمية الثانيـة، كـان حلـم دى توكفيل يتحقق ، فقد قبعت أوربا في حطام ودمار كاملين ، وعـانى الاتحـاد السوفيتى من دمار بشرى وطبيعى لا يوصف ، وتقلصت ألمانيا إلـى دولـة مهزومة ، وتشتت الصناعة اليابانية ، ودخل الاقتصاد العالمي في الفترة بـين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٠م حالة فوضى كاملة ؛ إذ كانت التجارة العالميـة فـي أدنى مستوى لها منذ عام ١٩١٣م. وبدأت المستعمرات الواحدة بعد الأخـرى تطالب بالاستقلال السياسي بعد أن ضربت القـوى الأوربيـة فـي الحـرب ووهنت. وشق القادة الوطنيون المعادون للاستعمار مثل غاندى وهوشى منـه وكنياتا وعبد الناصر الحملات لطرد المستعمر من بلادهم . وكان واضحا أن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى بناء على أسس جديدة. وهنا أخذت أمتان همـا الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى على عاتقهما مهمة تنظيم أو إعادة دمج نظام الموجة الثانية أو الثورة الصناعية الثانية التي اقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية، وباكتشاف المحرك الانفجارى، وبتطور الصناعات الكيماوية منذ العام ١٨٩٠م ، ولكنها نضجت في مرحلة ما بين الحربين فـي المجالات الهندسية والبتروكيماوية والكهربية والنووية، بوصفها ركيزة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة. وفي المقابل صـعود الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفيتى بوصفهما حاملين تاريخيين لهذه الثورة، وإن في سياقين إيديولوچيين مختلفين، ومن داخل كتلتين حيويتين قاريتين؛ وهو مما قـاد إلـى الانـشطار المعروف وشبه الكامل في بنية القوة العالمية بين الطـرفين علـى مـستويى الجغرافيا السياسية والاقتصادية معا، على النحو الذي أسس للنظـام الثنـائى

القطبية واستراتيچياته المعروفة ؛ كالردع النووى ، والحرب الباردة ، والوفاق الدولي وغيرها .

ويمكن الادعاء هنا بأن الصراع بين القطبين الأعظمين قد دار آنذاك على أرضية الاقتصاد الكينزى الذي أعطى للعدالة الاجتماعية دورا ملحوظا في النظرية الرأسمالية ليمثل جسرا بين الرأسمالية التقليدية التي كانت قد همشت هذا الدور تماما ، والاشتراكية التي كانت قد أعطته الأولوية على حساب قيمة الكفاءة الاقتصادية نفسها؛ إذ ينهض مفهوم دولة الرفاه الكينزى على عدة مقومات، أهمها(٨):

١ ــ تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية .

٢ ــ إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزى في الاقتصاد الوطني.

٣ــ حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة رأس المال .

٤ ــ دور الدولة في تفادى التضخم والديون وارتفاع الأسعار .

وقد بدأت الولايات المتحدة فى وضع استراتيچياتها المالية لإعادة بناء الاقتصاد العالمي لمرحلة ما بعد الحرب حتى يعمل في خدمتها وتحت سيطرتها دائما. وعندما عقد مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م تحت قيادتها وافقت ٤٤ دولة على إقامة بيئتى دمج أساسيتين ، هما : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ إذ أرغم الصندوق ، الذي تستضيفه الولايات المتحدة، وتسيطر عليه تماما ، الأعضاء فيه على تثبيت عملاتهم على أساس الدولار الأمريكي أو الذهب ــ الذي كانت تمتلك معظمه؛ إذ بحلول عام ١٩٤٨م كان لديها ٧٢٪ من احتياطى الذهب العالمي، وبذلك ثبت الصندوق المؤشرات الرئيسية للعملات العالمية الكبرى"(٩).

وبينما أنشأ الأمريكيون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي أسهم بفعالية في تمويل إعادة بناء أوربا ، وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الدولية، عمد الاتحاد السوفيتي إلى تحويل حلم لينين المتمثل في إيجاد نظام اقتصادي عالمي موحد إلى أولى خطوات الواقع، بإنشاء "مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة"؛ أي "الكوميكون"، وأرغموا دول أوربا الشرقية على الانضمام إليه، ليس لإقامة التبادل التجاري مع تلك الدول وحسب ، بل لإخضاع خططها الاقتصادية التنموية لإشراف موسكو مباشرة التي عينت لكل نظام اقتصادي من تلك النظم دورا تخصصيا، فكانت بذلك كالقوى الإمبريالية القديمة التي وضعت أدوارا اقتصادية تخصصية للآسيويين والأفارقة وشعوب أمريكا اللاتينية من أبناء المستعمرات(١٠) .

غير أن الولايات المتحدة هي التي تمكنت فعليا من لعب دور الأمة المحفزة في النصف الثانى من القرن العشرين بشكل هو موضوع الإعجاب والامتعاض والتقليد. والأكثر إثارة هي مسألة التأثير المباشر والوثيق في الأبعاد الاجتماعية للأمم الأخرى ، فهي تهيمن على ما يتعلق بالشئون العالمية من حوار وأفكار وتفاعلات تعليمية . وفي كل وقت من الأوقات يبلغ عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بها ٥٠٠ ألف طالب ؛ وهو مما يشكل أضعافا مضاعفة لما تستضيفه أية دولة أخرى، ويقدر أن ما نسبته ٨٠٪ من البث العالمي ونقل المعلومات ينبع من أمريكا، وأن ٥٠٪ من مناظر الأفلام العالمية تتضمن إنتاجات أمريكية الصنع . وهكذا باتت كل قارة متأثرة بعدوى البث الأمريكي والقيم التي يعرضها التليفزيون الأمريكي؛ وهو ما جعل البعض يعلن أن "الإمبريالية الثقافية الأمريكية" قد أضحت تهديدا لثقافة البلدان المختلفة(١١) .

وفي موازاة تلك الإمبريالية الثقافية كانت هناك نزعة عميقة إلى نوع حديث من الإمبريالية السياسية والعسكرية –يعتمد على السيطرة وليس على الاحتلال أو الغزو– يحرك الاستراتيجية الأمريكية .

فقد أكد مخططو السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية في دراساتهم العالية المستوى ، الواحدة بعد الأخرى ، أن التهديد الرئيسى لنظام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة يأتى من "الوطنيين" في العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التي تسمى أحيانا "غلاة الوطنية"، والتي تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين . وقد سعى هؤلاء المخططون إلى منع وصول المغالين في وطنيتهم للحكم ، وإذا ما وصلوا إليه بطريقة أو بأخرى فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الاستثمار برأسمال خاص محلي أو أجنبى، وتوجه الإنتاج نحو التصدير، وتكفل تصدير الأرباح إلى الخارج[(١٢)] . وعندما نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة إلى تأكيد الدور الخدمى للعالم الثالث، لم يقبل الوطنيون في فيتنام ذلك الدور، فحق عليهم العقاب والدمار . ولم يكن فى وسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أي أحد، ولكن استقلالها بشأنها الذاتى كان يهدد بأن تصبح مثلا تحتذى به الدول الأخرى في منطقتها[(١٣)] .

ويكشف نعوم تشومسكى المفكر المرموق وعالم اللغويات الأكثر شهرة عن تفكير جورج كينان رئيس مخططى وزارة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية مباشرة الذي كتب في مذكرة الأمن القومى رقم ٢٣ لعام ١٩٤٨م: "عندنا ٥٠٪ من ثروات العالم ، وفقط ٦٪ من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد الآخرين واستيائهم؛ ولذا فمهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار هذا التفاوت .. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلى عن الأحلام والعواطف، وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة .. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية؛ مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة والتحول

للديمقراطية .. ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه إلى التعامل بمنطق القوة بعيدا، وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل"[١٤].

كما يكشف تشومسكى عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمي طيلة النصف الثانى من القرن العشرين، وكيفية تسويغها ، حتى غير المشروعة منها؛ قائلا : "فى خلال الحرب العالمية الثانية طورت مجموعات بحث في كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب، على أساس ما أسموه المجال العظيم، الذي عليه أن يخضع لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي، ويشمل هذا المجال نصف الكرة الأرضية الغربي: غرب أوربا ، والشرق الأقصى ، والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية التي تضم مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، والتي لا مثيل لها، والتي كانت تتحول من أيدى منافستينا بريطانيا وفرنسا إلى أيدينا ، وبقية العالم الثالث، وإن أمكن بقية العالم ، على أن يتم إخضاع المجال العظيم لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي بقدر ما سمحت به الظروف"[١٥]. ومن ثم فقد كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان؛ الأولى هي تأمين السيادة على المجال العظيم؛ وهو ما يستلزم حيازة قوة تهديدية مرعبة، حتى لا يتجاسر أحد على تهديدها، وهذا أحد أسباب بناء الترسانة النووية؛ والأخرى توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوچية المتقدمة، ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكري .

وقد أدى هذا التطوير التكنولوچى المستمر تدريجيا إلى ثورة جديدة "ثالثة" أخذت في التبلور منذ السبعينيات، بفعل تطور التكنولوچيات الجديدة للإعلام والاتصال، حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية في مجال الهاتف والتلفزة والحاسوب. وهناك من جهة أخرى الاكتشافات المذهلة أيضا في علوم الحياة والچينات الوراثية. وهذه الثورة لم تكتمل بعد، ولا تزال تأخذ

أبعادا جديدة مع بداية القرن الحادى والعشرين، بفضل القفزة النوعية في علوم المعرفة، بدءا بشبكة الإنترنت، وانتهاء ببنوك المعلومات .

وفي إطار الثورة العلمية هذه – حسب دومينيك بلون[١٦] – فإن الاقتصاد لم يعد قائما على القوة المادية، بل يقوم على القوة الذهنية أو قوة المعرفة، وهذا التحول سوف يظهر جذريا في طبيعة القوة العاملة وفي البنية الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالى الذي سيتحول إلى اقتصاد خدمات بدلا من كونه اقتصاد إنتاج، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية : الإنسان، والآلة، والمادة سيتخلى عن مكانه لثالوث جديد هو : الإنسان، الفكرة، والصورة . بل إن طبيعة المنتجات الاستهلاكية سوف تتغير، ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم استهلاكها حتى النهاية، شأن الغسالة الكهربائية مثلا التي صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلا ، قبل أن تتحول إلى نفاية، بل ستكون – أي المنتجات الاستهلاكية – الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح على شبكة لا متناهية من الخدمات ، أما المنتوج المادى بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوى "ركيزة" لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته .

وقد أدى هذا التحول تدريجيا إلى تقويض نموذج دولة الرفاه، وهو ما جسدته أمريكا الريجانية وبريطانيا التاتشرية ؛ إذ تتحول الرأسمالية في ظل الثورة الثالثة إلى رأسمالية مدراء شركات ومساهمين، وليس أرباب عمل وعمال، وتنخفض قيمة العمل والعمال على نحو لا يدعو إلى استرضائهم. وقد ترتب على ذلك التحول البنيوى تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية، وهي المؤسسات الممركزة، والعلاقات الاجتماعية الثابتة، والقيم الجماعية القوية[١٧].

ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذي أرست أسسه ثورة التكنولوچيات الإعلامية الجديدة أدى إلى نزع الصفة المركزية عن العلاقات الاجتماعية، وحطم احتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرى، كما أنها اقتضت التحول عن التنظيم "التيلوري" القائم على الترتيب الهرمى إلى تنظيم أفقى لا مركزى للمشاريع، يقوم على مبدأ الارتباط المتبادل . وأخيرا فإن نظام القيم الجماعية الذي كان يميز النموذج الفوردى من تضامن وتآزر وتعاقد جماعى قد أخلى مكانه لنزعة فردية مشتطة؛ إذ إن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء على التصرف بوصفهم أفراداً بدون مرجعية طبقية وبدون وساطة نقابية . حتى سوق العمل في نظام الشبكة تغدو قائمة على ما يفرق بين العاملين الأجراء، وليس على ما يجمع بينهم. فسوق العمل الجديد التي باتت تتطلب مهارة اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضا تميزا في شروط العمل وتفاوتاً كبيراً في عقوده وفي أجوره. ومن ثم فقد انتهى مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت، والاستخدام الدائم، وحل محله العمل لأجل محدود، والعمل بدوام جزئى محل العمل بدوام كلى[(١٨)].

ثانيا: ضغوط العولمة القسرية

مع صعود التاتشرية عام ١٩٧٩م ، والريجانية عام ١٩٨٠م كانت أسس الاقتصاد الكينزى قد بدأت في التآكل ، كما بدأت عملية تنظير محافظة لهذا التآكل؛ إذ أكد "فريدريك فون هايك" مستشار مسز تاتشر الاقتصادي، و"ميلتون فريدمان" مستشار الرئيس ريجان ضرورة العودة إلى قوانين السوق المطلقة وحرية رأس المال وفق أسس الليبرالية الجديدة التي تقوم على ما يأتى[(١٩)]:

١ ـ كلما زادت حرية القطاع الخاص زاد النمو والرفاهية للجميع.

٢ ـ تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية. وباختصار مثلت النيوليبرالية دعوة إلى إطلاق كل ملكات حالة اللامساواة .

وهنا بالضبط يتولد ما نسميه بـ "النزعة الاستقطابية" الكامنة في روح الثورة العلمية والتكنولوجية أو اقتصاد المعرفة، على النحو الذي يؤدى إلى تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراء في شتى مجتمعات العالم؛ إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للاندماج في هذا الاقتصاد، وفي الوقت نفسه إلى زيادة الفقر لدى الطبقات الأكثر فقرا ، بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية، وتضاؤل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة والعمالة العادية من ناحية أخرى. وعلى المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطورا وثراء في الشمال، والأكثر تخلفا وفقرا في الجنوب . وعلى الرغم من أن التفاوت الطبقى بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة في النظام العالمي الحداثي؛ فإن الجديد هنا يتعلق بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر في شبه متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب في ظل اقتصاد المعرفة .

وقد تنامت الفجوة الاستقطابية هذه طيلة التسعينيات ، وازداد تأثيرها المجتمعى والسياسي مع الإيغال في الثورة المعلوماتية، على النحو الذي صنع ما يسميه سمير أمين بـ "أزمة عقد الثمانينيات" في مجالات ثلاثة أساسية[٢٠]: أولها أزمة في دولة الرفاه الكينزية في البلاد الرأسمالية ، وثانيها أزمة في النظام السوفيتى قادت إلى انهياره فيما بعد ، وثالثها أزمة في مشروع البلدان النامية أو "مشروع باندونج" ؛ إذ قادت الأزمة في المجالات الثلاثة إلى انهيار نمط الفكر الاجتماعى الوطني المتدرج الذي عمل في إطار "عولمة منضبطة" وقيام فكر ليبرالى جديد غير اجتماعى، يعمل في إطار عولمة غير منضبطة يسميه سمير أمين "ليبرالية جديدة معولمة"، يغلب عليها

طابع الفوضى ، تتسم بالخصخصة والانفتاح والصرف العائم وتخفيض مصروفات الدولة وإلغاء التقنين من أجل إطلاق مطلق الحرية لفعل السوق .

وقد كان الاتحاد السوفيتى نفسه هو أول ضحايا هذه الفجوة الاستقطابية؛ إذ استمر حتى وقت متأخر قائما بوصفه بنية تاريخية على أساس الثورة الثانية المتقادمة، على الرغم من كونه قطبا عسكريا واستراتيجيا على مدى خمسة عقود؛ وهو ما يفسره بيتر تيلور وكولن فلنت فيقولان[٢١]: لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة في حركة ثورية، قُطع الطريق أمام إمكان تدويلها، ولكنها شكلت على الرغم من ذلك تحديا إيديولوجيا للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمي .

ومع اقتصار الثورة على روسيا أول الأمر، لم يكن أمام ستالين سوى خيار بناء الاشتراكية في بلد واحد حتى يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد .

ومن هذه النقطة فصاعدا، فإن منطق النظام الدولي وضع الاتحاد السوفيتي في وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة، ولكى يضمن الاتحاد السوفيتى لنفسه البقاء كان على دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى، ولكن هذا التنافس استلزم من السوفييت الدخول في لعبة الاقتصاد العالمي وفق القواعد الرأسمالية، وقد وصل الأمر إلى مداه في الثمانينيات .

وقد كانت هناك دائما صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون على التمسك بأهداب القواعد الاشتراكية، والتكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الإنتاجية . وفي مرحلة الركود الاقتصادي لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين الأصوليين والتكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة . وهذا ما وقع بالفعل في كل أرجاء العالم الشيوعى

في الثمانينيات . ففي الصين مثلا أدى هذا الصراع – حسب تيلور وفلنت – إلى انتصار التوجه الليبرالى في الاقتصاد، وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م، أما في الاتحاد السوفيتى؛ فإن حسم هذا الصراع على يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية ("البروسترويكا" وسياسية "الجلا سنوست")؛ وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتى . فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه في عدم الوقوف إلى جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها في شرق أوربا عجل ذلك باندلاع ثورات عام ١٩٨٩م التي أنهت الحرب الباردة. وفي ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للاتحاد السوفيتى بوصفه دولة من دول أشباه الأطراف، و بوصفه قوة عظمى في الوقت نفسه. ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية – بوصفه شبه طرف – إلى نهاية النظام العالمي القائم على وجوده – بوصفه قوة عظمى – ولكنه لم ينه النظام العالمي الواسع للحداثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب.

ومع الانهيار السوفيتى وسيادة القطبية الأمريكية المنفردة، بزغ نجم "العولمة" بوصفها بنية تاريخية شاملة ومركبة، بلغ معها الإدراك الواسع والشامل لعالمية كوكبنا نقطة ذروة غير مسبوقة تاريخيا، على النحو الذي تحقق في نهاية القرن العشرين ، وإلى الدرجة التي تجعل من كوكب الأرض بكل أطرافه ومناحيه حاضرا في مشهد واحد ممتد، وإن اختلفت مناحيه بشدة بين مراكز بالغة الثراء ، وأطراف بالغة الفقر ، وأشباه أطراف تتوسطهما.

وفي موازاة هذا الانتقال إلى مرحلة العولمة، وفي قلبها "النظام العالمي الجديد"، بوصفه التجلى السياسي لها ، كانت منظومة الأمم المتحدة تتعرض لركود شديد بل لتآكل عملى، بما هو أبعد من قضية تنفيذ قراراتها، وذلك في خلال عقد الثمانينيات . فطوال ثلاثة عقود سابقة كانت وظائف الأمم المتحدة

تتسع فعليا لتشمل قضايا التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك تحت تأثير النفوذ المتصاعد لدول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد، وتنامي حقوق الإنسان ..إلخ . غير أنه مع صعود الريجانية والتاتشرية السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا ظهرت ضغوط مكثفة لتهميش وظائف الأمم المتحدة من جديد باستخدام أدوات النفوذ المالي والسياسي ، ولم تستطع الأغلبية الهائلة من الدول الأعضاء أن توازن هذه الضغوط بوضع موارد جديدة تحت تصرف الأمم المتحدة . وأسفر ذلك عن ظاهرة ركود الوظائف الحقيقية للأمم المتحدة وانكماشها[٢٢] .

وفي المقابل كانت الولايات المتحدة تزيد من دورها التحفيزى الذي لعبته على مدى نصف قرن . ويرصد تشومسكى المفارقة الهائلة والمعبرة عن هذا الدور في أول عمليتين عدوانيتين تقعان في عصر ما بعد الحرب الباردة، إبان ولاية بوش الأب، هما الغزو الأمريكي لبنما من ناحية ، والغزو العراقى للكويت من ناحية أخرى . وهي أن الأول مر عاديا لأنه في جوهره أمر مألوف في ممارسة الولايات المتحدة لقوتها بحيث لا يؤلف أكثر من هامش في أسفل صحيفة التاريخ ، فى حين كان الآخر كارثيا يستدعى الحشد الدولي في مواجهته، حتى لا يتهدد السلام العالمي . وهنا يوجه نقده الصارم قائلاً : إذا وضعنا الكلام الرنان جانبا، فإن كلتا العمليتين متشابهتان بمعيار المبادئ والقانون الدولي، ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك . والتفاوت الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنما جرى من قبلنا، لذلك كان من أعمال الخير، في حين أن الغزو العراقى للكويت جاء مناقضا لمصالح الولايات المتحدة الجوهرية ، ولذلك كان شائنا، وجاء انتهاكاً للمبادئ المثلى للقانون الدولي وقواعد الأخلاق[٢٣] .

ومنذ الانهيار السوفيتى ، والانتصار على العراق في حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١م ، حتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ظلت الولايات المتحدة تعيش إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشاملة الفعلى، حيث التفوق

الساحق على الجميع، وموقعها في البناء القانونى/السياسي للنظام الدولي القائم الذي صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية، ويضعها في مرتبة واحـدة مـع خمس دول تنعقد لها قيادة النظام العالمي من داخل الشرعية الدوليـة ، ومـن خلال حق الفيتو . غير أن التعامل الأمريكي معه قد اختلف ؛ وذلك كما يأتى:

أولا: الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد، وسعت إلى إدارته مـن خلال التبشير بعالم جديد أكثر تكاملا، ولو ظاهرا، تمثل فـي بنيـة العولمـة وخطابها الفكرى والتبشيرى الكونى ؛ إذ استطاعت التحكم في النظام الـدولي على مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة، دونما حاجة إلى إعمـال آلتهـا العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبتها الظروف، ومن داخل مبـدأ حق التدخل الإنساني، استنادا إلى قيم سياسية مقبولة عالميا، كما حـدث فـي البوسنة وكوسوفا، على نحو حَفِظَ للقوى الكبرى ماء وجهها ولم يجرح هيبتها.

ففيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٥م تصاعدت قوة الجدال حـول نزعـة الحماية واحتمال اختيار بديل وطني ـ ديمقراطي فـي المجـال الاقتـصادي والاجتماعي . "فغداة انهيار الشيوعية طرحت بجدية قـضية إعـادة تعريـف الولايات المتحدة بوصفها أمة كبرى، وقائدة للأمم الليبراليـة والديمقراطيـة، لكنها متساوية من حيث المبدأ مع الآخرين . وكان من شأن هذا الاختيـار أن يشمل العودة إلى وضع مستقل نسبيا ، ويتضمن عدم الانكفاء على الـذات أو حتى تقليل المبادلات مع الخارج ، وإنما توازن الحسابات الخارجيـة ، وهـو المظهر الاقتصادي للمساواة بين الأمم"[(٢٤)] .

وقد انعكس هذا التوجة الاستراتيجى على الإنفاق العسكري الأمريكي ، بل الأوربى بشكل عام طيلة النصف الأول من التسعينيات، حيث التخفيض الشديد في الإمكانات الروسية حفز تخفيضا بطيئا في الإنفاق العسكري الغربي.

ففي ظل خطط إدارتى بوش وكلينتون كان المطلوب تخفيض الإنفاق العسكري بنسبة ٣٥٪ من ٣٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٢٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٨م، ليصبح حجم القوات المسلحة في ذلك العام ما بين نصف إلى ثلثى ما كان عليه في نهاية الحرب الباردة . ويهبط عدد العسكريين من ٢و١ مليون إلى ٤و١ مليون . وتم إلغاء برامج تسليح رئيسية ، وكان مقررا إلغاء أخرى ، وهبطت المشتروات السنوية من الأسلحة الرئيسية بين عامى ١٩٨٥م و١٩٩٥م (السفن من ٢٦ إلى ٦ ، والطائرات من ٩٤٣ إلى ١٢٧ ، والدبابات من ٩٤٣ إلى صفر ، والصواريخ الاستراتيچية من ٤٨ إلى ١٨) . وبدءا من أواخر الثمانينيات نفذت بريطانيا وألمانيا وفرنسا تخفيضات مماثلة في نفقات الدفاع والإمكانات العسكرية، وإن بدرجة أقل . وفي منتصف التسعينيات كان المخطط هو تخفيض عدد أفراد القوات المسلحة الألمانية من ٣٧٠ ألفا إلى ٣٤٠ ألفا، وربما ٣٢٠ ألفا، وتخفيض الجيش الفرنسى من ٢٩٠ ألفا في عام ١٩٩٠م إلى ٢٢٥ ألفا عام ١٩٩٧م، كما تم تخفيض عدد الأفراد في القوات البريطانية من ٣٧٧ ألفا عام ١٩٨٥م إلى ٢٧٤ ألفا عام ١٩٩٣م، كما اختصرت دول القارة الأعضاء في حلف شمال الأطلسى شروط التجنيد الإجبارى، وناقشت إمكان إلغائه[٢٥].

ويتضح حجم هذا الخفض العسكري بمدى الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، قياسا على الستينيات مثلا ، فعندما كانت المنافسة مع الاتحاد السوفيتى على أشدها، كان لدى واشنطن تسعون قاعدة جوية كبيرة خارج الأراضى الأمريكية ، وقد انخفض عددها اليوم (١٩٩٦م) إلى ثلاث عشرة قاعدة[٢٦].

وقد بلغت التخفيضات المقترحة للبرامج الدولية والمعونة للخارج في الاقتراح الأصلى الخاص بميزانية عام ١٩٩٦م المقدم من جانب مجلس

الشيوخ حدا جعل السيناتور ماك كونل يعلن:"أن الاندفاع في هـذا المنحـدر سيجعل دور الولايات المتحدة الدولي قريبا مماثلا لدور غانا"[٢٧] .

وهنا كان الرد واضحا تماما بالنسبة للزعيم الجمهورى بوب دول المرشح لانتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦م؛ إذ قال: "يجب ألا تتعرض حياة الأمـريكيين للخطر والموت في جبهات مثل الصومال وهاييتى ورواندا، حيـث مـصالح الولايات المتحدة هامشية أو معدومة، وهو ما يزيد من صعوبة مهمـة إقنـاع آباء وأمهات من العائلات الأمريكية بإرسال أبنائهم للقتال حيثما تكون هنـاك مصالح حقيقية معرضة للخطر"، وهو يرى أن "الشعب الأمريكي لـن يـسمح بمزيد من القتلى والجرحى باسم أممية غير مسئولة"[٢٨] .

وثانيا: الإدارة الجمهورية التي سعت مباشرة إلـى اسـتثمار انتـصارها الإيديولوچى والسياسي والعسكري في إعادة تشكيل العلاقات الدولية ؛ إذ سعت الولايات المتحدة منذ البداية إلى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولي الذي تفرضه الأبنية القانونية/ الـسياسية للأمـم المتحـدة، وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكيـة. وهو النهج الذي يقود إلى إحداث أزمات سياسية متعاقبة، واختلالات في إدارة النظام الدولي، تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها، عن طريق تعديلات جذرية في الصيغ القانونية والسياسية القائمة التي تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة في إدارة النظام العالمي، وهو الحق الذي لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية. وهكذا ينفتح الطريق إما أمام تعديلات هيكلية في مجلـس الأمـن ونظام اتخاذ القرارت الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية ، وإمـا أمـام سقوط نظام الأمم المتحدة الراهن، والبحث عن نظام بديل، "حيـث القـانون التاريخى الراسخ يقضى بأن الرخاء الاقتصادي المتأتى من الانتصار السياسي

أو الناتج عن الغلبة العسكرية لا يكون إلا على حساب الشعوب التي لم تحقق النصر أو التى لم تشارك في صنعه، بل التي خاضت المعامع وانهزمت(٢٩).

ثالثا: تعاظم الهيمنة الأمريكية

وفي سياق عملية إعادة التشكيل هذه يمكن رصد آليات ثلاث للهيمنة الأمريكية تكشف عن نزعة إمبريالية متنامية في التعامل مع النظام العالمي القائم منذ التسعينيات، وإن تعمقت كثيرا بعد أحداث ١١ سبتمبر .

أ ــ آليات الهيمنة الأمريكية:

الآلية الأولى: هي الانتقائية على المستوى الأخلاقى/ القيمى ؛ إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ومع نهاية الحرب الباردة باتت أكثر ميلا للتحرر من تلك المبادئ الأساسية التي طالما جسدتها التجربة الأوربية/ الغربية؛ مثل مبدأ السيادة الذي أسس للدولة القومية منذ منتصف القرن السابع عشر وعُدّ إيذانا بميلاد القانون الدولي الحديث، بل التنظيم الحديث للعالم منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م؛ ومبدأ حق تقرير المصير ذى الإلهام الأمريكي الذى صاغه الرئيس الأمريكي ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى بوصفه آلية تبشيرية للدول المستعمرة بنيل الاستقلال فى حال انتصار الحلفاء على المحور في الحرب، وهو المبدأ الذي يؤكد حق الشعوب في بناء دولهم حسب تصورهم، والاعتراف بسيادة هذه الدول واحترامها بوصفها عضوا في التنظيم الدولي، سواء كانت عصبة الأمم أو الأمم المتحدة بعد ذلك . فالملاحظ أن ثمة إهمالا ملحوظا لهذين المبدأين في السياسة الخارجية الأمريكية مثلا، وإعمالا متزايدا لمبدأ "حق التدخل الإنساني" الذي يتيح للجماعة الدولية نظريا ، ومركز الهيمنة عمليا ، التدخل في شئون أية دولة أو إقليم ضد مبدأ السيادة عندما يقوم في هذه الدولة طرف

يهدد الأمن الدولي أو يهدر حقوق الإنسان على منوال جرائم الحرب والإبادة العرقية وغيرهما من الأعمال ضد الإنسانية .

والمشكلة في مبدأ "حق التدخل الدولي الإنساني" برغم جاذبيته النظرية، تكمن في الإمكان غير المحدود لتأويله السياسي ولوضعه في خدمة السياسات التدخلية لمركز الهيمنة الذي يقوم أولا بتأويل ما يجرى في الدولة ليحدد نسبته سواء إلى ما هو شأن داخلى يخضع لمبدأ السيادة أو إلى ما هو إهدار لحق من حقوق الإنسان على نحو فاضح؛ وهو جرائم الحرب مثلاً ؛ وهو مما يستوجب التدخل الدولي ليكون له – من خلال لافتة المجتمع الدولي – التدخل فيما يجرى وتحويره في الاتجاه الذي يرغبه ويدعم مصالحه أو مصالح حلفائه في الدولة أو الإقليم المعنى .

وأحيانا يتم تطبيق المبدأين في مراحل مختلفة من الصراع داخل الدولة، فيتم التدخل في النهاية حسب المبدأ الثانى، ولكن بعد فترة تطول أو تقصر يتم خلالها فرض الأمر الواقع حسب مبدأ السيادة ولصالح الطرف الحليف، ومن ثم يكون التدخل لإضفاء المشروعية الإنسانية والقانونية على ما حدث فعلا بالقوة. وذلك على منوال ما جرى في البوسنة وكوسوفا؛ إذ كان التدخل الدولي الأمريكي هو غالبا الخاتمة لما حدث من انتهاكات واغتصابات للأرض والسيادة، كما كانت المعاهدات الموقعة هي الصيغة القانونية لإضفاء المشروعية على ما حدث فعلا بالسلاح .

وأحيانا يكون هناك صراعان مشتعلان في الوقت نفسه على الخريطة الدولية يتم إخضاع أحدهما لمبدأ حق التدخل الدولي، والآخر لمبدأ السيادة، حيث الصراع مهما كان صاخبا ومهدرا لحقوق الإنسان هو شأن الدولة/ القوة المهيمنة أو حلفائها أو حتى سلطة الاحتلال، وحيث تتم العملية على هذا التناقض عن طريق الآلة الإعلامية الضخمة التي تكشف بشكل دعائى عن

بعض التمايزات ولو الشكلية المبررة لازدواجية المعايير، برغم كونها غير مؤثرة ولا تمس الجوهر. وربما تكون هذه التمايزات ذات دلالة عكسية، وتصب في مصلحة التدخل الدولي في الصراع الذي أُخضع لمبدأ السيادة والعكس .

ولعل الاحتلال الاستيطاني القمعي الإسرائيلي لفلسطين وقهره للفلسطينيين هو أبرز تعبير عن حالة ازدواج المعايير هذه؛ إذ تم تجنيب هذه الحالة دوما بعيدا عن مبدأ حق التدخل الدولي، ولم تكن أية محاولة عربية داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة مجدية أو كافية لإرسال مراقبين دوليين للفصل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو أقل أشكال التدخل الدولي، خشية أن يستدعي هذا التطور دورا للمجتمع الدولي في الصراع على حساب الدور الأمريكي، أو يشكل سابقة لتدويل الصراع تُقلص من القبضة الإسرائيلية/ الأمريكية عليه .

وقد حدث ذلك في كل الأوقات حتى في أعقاب "مذبحة جنين" ربيع ٢٠٠٢م التي تبقى عملا من الأعمال ضد الإنسانية، في حين كانت الولايات المتحدة قد سارعت بالتدخل في البوسنة وكوسوفا والصومال لدواع مختلفة، بعضها أقل أهمية من الحالة الفلسطينية؛ وهو ما لا يمكن تبريره إلا بالاستثنائية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل.

الآلية الثانية: هي "النفعية" على المستوى السياسي. فبرغم أن الولايات المتحدة مثلت الدعامة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية التي انضم إليها بترغيب الولايات المتحدة أو ترهيبها نحو ١٥٠ دولة، وهي المنظمة التي تمثل روح النظام العالمي "المعولم"؛ لأنها الضمانة الأساسية لمبدأ حرية التجارة الذي يسود الأجندة النيوليبرالية التي تعمل بوصفها أساسا لمرحلة العولمة، فإنها من جانب آخر تمارس أشكالا مختلفة من الحماية تنطلق من مصلحة

وطنية خاصة أو ضيقة جدا، وهو ما تمثل مؤخرا في فرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب ، وأيضا في زيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين، وهو ما أثار دول أوربا الصناعية، ويهدد عملية تطوير النظام التجاري الدولي الجديد . كما أنها رفضت الانضمام إلى "بروتوكول كيوتو" لحماية البيئة .

وفي قمة الأرض التي احتضنها مقر الأمم المتحدة في نيويورك تكشفت الثقافة الكونية عن وجه من وراء القناع هو أسوأ ما تتصادم فيه إنسانية الحضارة وذرائعية السياسة ، فقد كان أخطر موضوع مطروح هو تلوث المناخ الأرضى المتمثل في ظاهرة الانحباس الحرارى المغلف لكوكبنا الذي يعزى إلى انبعاث الغازات الصناعية ، والإجماع بين العلماء على أن العامل المسئول بالدرجة الأولى هو غاز ثانى أكسيد الكربون الذي ما انفك ينهش غشاء الأوزون. والعلماء مجمعون أيضا على أن الولايات المتحدة هي المسئولة الكبرى عن ذلك. وأجمعت كل الدوائر وكل المؤسسات البحثية وكل المنظمات البيئية على ضرورة الاتفاق على جدول زمنى لتخفيض نسبة انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون. لقد ندد البيئيون من كل أنحاء العالم، وتحدث المتابعون عن الأمن البشرى المفقود في لعبة المؤتمرات الدولية ، وتجند العلماء المختصون من البحاثة الأمريكيين ليدقوا أجراس الإنذار منبهين على مخاطر تسخين كوكبنا وسبل تجاوزها إلى الحد الذى جعل جيمس هانسن (مدير معهد جودار التابع لوكالة أبحاث الفضاء الأمريكية) يؤكد : "أننا حتى الآن لم نشعر إلا بنصف التسخين الناشئ عن الغازات المضافة إلى الجو، لكن المناخ سيواصل التسخين في العقود القادمة ، وجبال الجليد ستواصل الذوبان، ومستوى مياه البحار سيواصل الارتفاع". غير أن الإجماع لم يكن كافيا لإثناء الرئيس بيل كلينتون عن موقفه الرافض[٣٠] .

وضد سياستها المعلنة في حماية حقوق الإنسان، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست مؤخرا باتفاق نحو ٦٠ دولة، لملاحقة مرتكبى الجرائم الموجهة ضد الإنسانية كالإبادة العرقية، والتعذيب وغيرها . بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول التى أسستها إذا أدانت أو سعت إلى إدانة أفراد أمريكيين على أي نحو، وقد فوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكي لتنفيذ هذا التهديد حسب المواقف والملابسات .

وفي استطلاع للرأي يحدد ترتيبا لأولويات التدخل الأمريكي في الخارج، جاء في المقدمة أهداف مثل وقف المخدرات المستوردة بشكل غير قانونى في الولايات المتحدة ، ثم حماية فرص عمل الأمريكيين ، وحظر نشر الأسلحة النووية ، والتحكم في أشكال الهجرة غير المشروعة والحد منها ، وتأمين الحصول على الطاقة، وذلك بنسب مرتفعة بلغت على التوالى و٨٩ ٪ ، و٨٣ ٪، و٨٢٪، و٧٢ ٪، و٦٢ ٪. وفي المقابل احتلت الأهداف ذات الطابع الإنساني والعالمي أولوية متأخرة كثيرا على منوال الإسهام في تحسين ظروف المعيشة في العالم الثالث ، وحماية الدول الضعيفة من الاعتداءات الخارجية ، والإسهام في إقرار الديمقراطية في العالم ، وتشجيع الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بنسبة تأييد متدنية، هي على التوالى:٢٢٪، و٢٤٪، و٢٥٪، و٣٤٪[(٣١)] .

الآلية الثالثة : هي "التدخلية الشديدة" التي تشبه النزعة الإمبراطورية القديمة . فعلى الرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي في مناطق عدة من العالم حقيقة لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو وجود مادى عسكري مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمي الأمنى في المناطق المحيطة

بهذه المواقع ؛ فإن ثمة نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكري الأمريكي الجديد بعد ١١ سبتمبر، ناهيك من الانتشار البحرى الأمريكـي الجديـد فـي مناطق عدة من العالم، بوصفه جزءاً مما يوصف بالحرب ضـد الإرهـاب. فالأخير يعكس روح السياسة الأمريكية الجديدة القائمة على "التدخلية الشديدة" التي هي وبوصفها أكثر هجومية تختلف عن النزعة التدخلية التـي عرفهـا النظام الدولي في التسعينيات ، وأخذت شكل الدعوة إلى التـدخل الإنـساني، ووجدت تطبيقاتها المباشرة في التدخل الأوروأمريكي في البوسنة وكوسـوفا وكرواتيا، وفى التدخل الفرنسى في روانـدا وبورونـدى، والأفريقـى فـي سيراليون، وقبل ذلك التدخل الأمريكي في الصومال فى مطلع التسعينيات.

وقد توازى مع هذه "التدخلية الشديدة" انقلاب في اتجاه الإنفاق العـسكري بين الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، تم على ثلاث مراحل ، ففيمـا بـين عامى ١٩٩٥ و١٩٩٧م، تفجر العجز التجاري ، وفيما بـين عـامى ١٩٩٩ و٢٠٠١م بدأت أمريكا في إعادة عسكرتها ؛ إذ إن هناك علاقة ضرورية بين زيادة الاعتماد الاقتصادي ونمو الجهاز العسكري . وتنبع إعادة تطوير القوات المسلحة من الوعى بتزايد الضعف الاقتصادي للولايات المتحدة . وقد نـشأت زيادة المصروفات العسكرية بنسبة ١٥٪ التي قررها بوش الثانى عن خيـار سابق على أحداث ١١ سبتمبر ، فنحو عام ١٩٩٩م بدأت المؤسسة الـسياسية الأمريكية تعى حقيقة عدم كفاية إمكاناتها العسكرية في السيطرة على فـضاء ذى طراز إمبراطورى؛ أي معتمد . فمشكلات الأمن العسكري لقـوة تعـيش على استهواء ثروة خارجية بدون مقابل ليست من نوع مشكلات البلدان التـي توازن حساباتها(٣٢). وفيما بعد ١١ سبتمبر تجاوز الإنفاق العسكري الأمريكي حد الـ٤٠٠ مليار دولار؛ وهو ما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للـدول الخمس عشرة التالية لها وعلى رأسها روسيا والصين وفرنسا وألمانيا .

وحسب التفرقة المعهودة في مستويات تحليل النظام الدولي بين هيكل القوة المادية، وتفاعلات النظام، وقائمة أولويات النظام السائدة في لحظة زمنية معينة، يمكن القول إن التغيير الذي جرى بتأثير أحداث ١١ سبتمبر قد أصاب في العمق كلا من نظام التفاعلات الدولي وقائمة الأولويات التي شهدت صعودا لمفهوم "الحرب ضد الإرهاب الدولي" ، في حين بقى مستوى هيكل القوة المادية على حاله؛ إذ تتربع على قمته الولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى، فإن عددا من العناصر التي ظلت على حالها المادى نالت بعضا من التغيير، فالأمم المتحدة موجودة بوصفها بناء ونمط تفاعلات ورمزاً من رموز النظام الدولي منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ولكن دورها في قضايا السلم والأمن الدوليين، وآخرها الحرب ضد الإرهاب ثم الحرب على العراق، يمكن أن يكون محل نظر بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ إذ باتت تلعب دورا محدودا من ناحية، ومنحازا من ناحية أخرى[٣٣]. وفي المقابل كان نمو النزوع الأمريكي إلى ما يشبه الإمبريالية الصريحة؛ وهو الأمر الذي يثير شعورا عميقا بوطأة الدور الأمريكي في العالم .

ب ـ العرب في مواجهة الإمبراطورية:

يبدو موقع العالم العربي في هذه التحولات الدولية ملتبسا ومتشحا بوشاح الغموض الذي تكتسيه هذه التحولات نفسها؛ وهذا ما نشير إليه من خلال مجموعة من المؤشرات:

أولها: أن انهيار نظام القطبية الثنائية قد أغلق منفذا مهما للفرص الخارجية أمام العالم العربي ، فمع الاعتراف بكل الصعوبات التي صادفت التطور السياسي والاقتصادي العربي بعد الاستقلال ، فإنه قد نجح في استثمار جزء من الفرص المتاحة من خلال نظام القطبية الثنائية بتنمية مكانة وسيطة للعرب في هذا النظام . فعلى الصعيد الاقتصادي نجحت الدول العربية الكبيرة

في دخول مضمار الصناعة المميزة للثورة الأولى وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية . كما نجحت الدول العربية المصدرة للنفط في الإفلات من نمط العلاقات القائمة على العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة، بل السيطرة على القرارات الأساسية الخاصة بإنتاج النفط وتسعيره . ويعود جانب كبير من هذا النجاح إلى ميكانيكية نظام القطبية الثنائية بما أتاحه من هامش للمناورة على نحو مباشر وغير مباشر . وعلى الصعيد السياسي تحقق استقلال أكثرية الدول العربية في سياق هذه الميكانيكية ذاتها. وفي سياقها أيضا نجحت عدة أقطار عربية في دخول مضمار التكنولوچيا العسكرية الحديثة بالاستيراد أو بالإنتاج المباشر أحيانا . وفي الوقت نفسه، فإن انهيار نظام القطبية الثنائية قد تم بصورة جعلت العرب يخسرون حليفا استراتيچيا للنظام العربي في مجموعه، هو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية(٣٤) .

وثانيها: فتح فرص جديدة مع بروز المنافسات بين الكتل الرئيسية للعالم الغربي نفسه. وعلى الرغم من أنها فرص محدودة نسبيا؛ وهو ما يظهر من هيمنة أمريكية منفردة وتبعية أوربا واليابان لها ، كما أنها لا تزال محصورة في الميدان الاقتصادي – فإن هناك فرصة كبيرة لتوسيع نطاق هذه الفرص بوضوح كبير بخاصة في المجال الاقتصادي. ذلك أن تكوين كتل تجارية منافسة في الجزء الصناعي المتقدم من العالم وتضييق فرص النمو المتاحة أمام كل هذه الكتل في أسواق الكتل الأخرى، يزيد أهمية الأسواق العربية بالمعنى الواسع للمصطلح(٣٥) .

وعلى الرغم من أن الكتلة الاشتراكية لم يكن لها دور كبير في الاقتصاد الدولي منذ البداية حتى النهاية ؛ فإن عقد العلاقات الاقتصادية مع دول هذه الكتلة كان مفيدا لعدد من الدول العربية الأكثر تطورا؛ إذ ساعدتها على الدخول في مضمار الثورة الصناعية الأولى وبعض فروع الثورة الصناعية

الثانية . على أن فشل الاتحاد السوفيتى في الدخول إلى مضمار أغلب فروع الثورة الصناعية الثالثة بخاصة أكثر حلقاتها حسما وأهمية ألا وهي الإليكترونيات الدقيقة التي تقام عليها صناعة المعلومات - وضعت حدودا قوية وجامدة أمام احتمالات نمو تنافسية حتى في الفروع الصناعية العربية المنتمية إلى مجال الثورة الصناعية الثانية . بل إن هذا الفشل كان سببا مهما في تخلف تكنولوچيا الدفاع العربية عن الوصول بدول الطوق العربي إلى وضع التوازن الاستراتيچى مع إسرائيل، التي نجحت في الاغتراف من رصيد التقدم الهائل لتكنولوچيا الدفاع الأمريكية[٣٦] .

وكان النصف الثانى من عقد الثمانينيات قد شهد مواجهات متوترة للغاية بين عدد من الأطراف العربية والقوى الغربية، كان بعضها عنيفا . ومثلت أزمة الخليج الأولى تصعيدا خطيرا لهذه المواجهات التي انقسم العالم العربي بصددها إلى فريقين فيما يتصل بكيفية إدارة علاقتهم بالعالم[٣٧] :

الفريق الأول: يطرح التمسك بالشرعية الدولية، انطلاقا من تقديره لهذه الشرعية بحد ذاتها، والاعتقاد أن هناك إمكانا لتطويرها عن طريق الحوار لا الصراع، وإدراكا لكونها قد أصبحت أفضل مما قد تسفر عنه المعطيات الواقعية التي يفرضها التوزيع الجديد للقوى على الصعيد العالمي بسبب التدهور المتواصل للقوة السوفيتية . وبرغم المخاوف الكثيرة التي أثارتها تلك المعطيات لدى هذا الفريق، فإن رؤيته لمجمل التحولات العالمية وآفاقها المستقبلية كانت متوازنة؛ بمعنى الاعتقاد بأن هذه التحولات تحمل عوامل إيجابية مثلما تحمل عوامل سلبية ، وتملى هذه الرؤية دعوة هذا الفريق إلى خطاب يقوم على العقلانية السياسية الواقعية والحوار مع القوى الدولية البازغة، استنادا إلى قيم مشتركة عالميا ، ونمط جديد للسياسات العربية حيال الأوضاع الدولية . ولكن هذا الفريق لم يطرح تصورا متكاملا لكيفية إحداث

التكيف العربي داخليا وخارجيا من أجل تفاعل ناجح مع المعطيات الدولية الجديدة لصالح النظام العربي .

الفريق الثاني: طرح خيار معارضة الشرعية الدولية على أساس أنها تعكس وضعا جديدا وسلبيا لعلاقات القوى على الصعيد الدولي ؛ إذ تسمح هذه الأوضاع للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بفرض مصالحها على العالم العربي، ومضاعفة الظلم القومى الواقع على الأمة العربية . وتقوم المعارضة العربية للشرعية الدولية على رؤية تشاؤمية للتحولات في النظام الدولي ؛ إذ تعدها سلبية من المنظور العربي . ومن ثم تقوم المعارضة على إبراز شرعية عربية جديدة لم تتضح ملامحها وأسسها كاملة ، ولكنها شملت شعارات عامة؛ مثل أولوية الأمن الجماعى العربي ، وإعادة توزيع الثروة العربية ، والأخذ بخطاب عربى جديد ينهض على مزيج من القومية العربية والتوجه الإسلامى السياسي معا .

ويعتقد هذا الفريق في إمكان الاستناد إلى هذا الخطاب الجديد في الصدام الكفاحى مع الغرب لقطع الطريق على التحولات العالمية العاصفة . ويملى ذلك الدفع نحو هيكلة جديدة للسياسات العربية تجاه الغرب ، بل جغرافيا وسياسة جديدة من خلال التسامح مثلا مع الغزو العراقى للكويت الذي نظر إليه بوصفه نوعا من أخذ المصالح الغربية في المنطقة العربية رهينة يمكن مبادلتها بالإقرار بمصالح عربية معينة .

وقد انتصر الفريق الأول الذي تمسك بالشرعية الدولية ، والذي سعى إلى إقامة تحالف عربى ــ أمريكي لحل قضايا المنطقة ؛ إذ ارتبطت التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل على نحو وثيق بالحصار الدولي المفروض على العراق منذ بداية التسعينيات ، لدرجة أن هذا الارتباط شكل جوهر الصياغة الاستراتيجية الحاكمة لتفاعلات المنطقة كلها تقريبا طيلة العقد المنصرم. ولقد

تم هذا الارتباط تحديدا، وعلى نحو مباشر، بين الدور العربي الداعم للولايات المتحدة في حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت أساسا، ثم انحرافا تدريجيا نحو الإجهاض المستمر للقوة العراقية الشاملة، والدور الأمريكي الوسيط لا الداعم بين العرب وإسرائيل في عملية السلام حسب صيغة مدريد الجماعية، على الرغم من تعدد مساراتها التي انحرفت سريعا وعميقا نحو مسار أوسلو وما تلاه من اتفاقيات انفرادية أولا، وجزئية ثانيا، ومرحلية ثالثا، لم تسفر جميعها عن تحقيق شيء ملموس أو مؤكد في النهاية.

وقد كان الفشل العربي في إنجاز التسوية عن طريق هذا التحالف راجعا- إلى حد كبير - إلى الدور الأمريكي المنحاز فيها لصالح إسرائيل . هذا الانحياز يعود في جزء كبير منه إلى آفة "الاختزالية" التي تسم الرؤية الأمريكية للتاريخ، والتي تتجسد في عدم تقديرها بشكل كاف لأهمية القوى المعنوية لدى الشعوب، وتصورها المبالغ فيه لدور القوة العسكرية وقدرتها على إنتاج تواريخ جديدة ونظم مغايرة، بقدرتها نفسها على تحقيق الانتصارات العسكرية ، وهي رؤية تنبع من قصر عمر تجربتها التاريخية وصعودها الساحق السريع على الأغلب، بوصفها تكوينا حديث العهد، يفتقر إلى التقاليد التاريخية البعيدة ، ولديه في الماضي القريب والواقع الراهن والمستقبل المنظور حيوية دافقة تدفعه إلى تصور التاريخ بوصفه مجالاً لمراكمة أحقاد الماضي وضغائنه، وليس بوصفه مجالاً لتفاعل أدوار الأمم والثقافات التي تعيش هذا التاريخ وإراداتها ورؤاها. هذه الرؤية الاختزالية تزكي الرغبة الأمريكية في تجاوز الأبنية التاريخية القائمة على نحو مستمر. وكأن حركة الواقع لديها هي وحدها القادرة ، وبشكل فائق ، على إعادة تشكيل الحاضر وصياغة المستقبل، حسب تأويل خاص للماضي يتجاوز عُقد الماضي وهواجسه.

وفيما يخص العالم العربي ، فقد تبدت المشكلة الكبرى في سعى الولايات المتحدة إلى إسقاط جديد العالم التاريخى (تحولات ما بعد الحرب الباردة) على واقع العرب السياسي (التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والعدوان على العراق)؛ إذ ترى هذه القراءة وتستبطن أن العالم العربي قد انهزم بالضرورة أمام إسرائيل عندما انهزم الاتحاد السوفيتى أمام الولايات المتحدة ، بل تكرست هزيمته عسكريا في حرب عاصفة الصحراء التي أخلّت خللا جسيما بالتوازن الإقليمي، وأتاحت لإسرائيل القطبية المنفردة إقليميا في مواجهة ما تتصوره ضعفا استراتيچيا عربيا .

وتبعا لذلك تؤكد هذه القراءة أن عقيدة القومية العربية قد انهزمت أمام العقيدة الصهيونية . وكما تداعى نمط الحياة الاشتراكي بكل مقوماته أمام النمط الرأسمالي ، يجب على العالم العربي أن يسلم قياده لإسرائيل . وكما تم تفكيك الكتلة الاشتراكية حول روسيا ليتبدا انكشافها أمام الغرب ، يمكن تفكيك الكتلة العربية حول مصر ، فيتأكد انكشافها أمام إسرائيل .

وفي هذا السياق يتم اللقاء بين التحدي الإقليمي (أي المشروع الصهيونى) والتحدي الدولي (أي نزعة الهيمنة الأمريكية) على أرضية المسيحية الصهيونية التي تصنع تأييدا عاطفيا لإسرائيل بين الأمريكيين، وليس سياسيا فحسب أو بالأدق نسبة يعتد بها من بينهم ؛ إذ إنه على الرغم من "أن الغرب قد أزال الأثر السحرى للأديان عنه ؛ فإنه يحتفل اليوم بعودة الله ، والولايات المتحدة التي تقوده بلا منازع هي أمة مؤمنين وتقوم عملتها بالمساعدة على انتشار رسالتها المقدسة ؛ إذ يهتف كل دولار أمريكي يجول العالم: بالله نؤمن. فالقومية الأمريكية تمتد جذورها إلى البروتستانتية والعهد القديم ؛ إذ رأى غزاة أمريكا الشمالية أن فتحهم هو تكرار لغزو العبرانيين لأرض الميعاد ، وأن

الهنود الحمر الذين طاردتهم وقضت على هويتهم ليسوا بأفضل من الفلسطينيين أو الكنعانيين في التوراة"[٣٨].

وعند ملتقى القومية الأمريكية مع البروتستانتية ، ينبت الجذر الثقافي للتقارب اليهودى ـــ البروتستانتى ، والإسرائيلي ـــ الغربي/ الأمريكي . ذلك أن الكاثوليكية والأرثوذوكسية تظل أقرب إلى رفض المنطلقات الصهيونية من البروتستانتية تشبثا منهما ، وبوصفهما الأكثر تدينا، بميراث العداء المسيحى لليهود بوصفهم قتلة المسيح ، على الأقل حتى أسقطت عنهم التهمة في المجمع الخلقيدونى الخامس ، وذلك على العكس من البروتستانتية الأحدث بوصفها مذهبا نهض في مواجهة التراث الكنسى حول العهد الجديد ، ومقتربا أكثر من العهد القديم ، ومقدسا للتوراة ، ومن ثم متحمسا لنبوءة العودة والخلاص التي تبشر بها التوراة ، وإن كان هناك اختلاف بينهما يبقى مقموعا ومضمرا حتى الآن حول هوية المخلص ، وهل هو المسيح ؛ وهو ما يتطلب تحويل اليهود إلى مسيحيين ، وإلا فهو الحرمان من الخلاص السعيد ذى الألف عام ، أم هو يهوه الإله العبرانى الذي يقود الخلاص باسم اليهودية ولصالح الشعب المختار منذ البدء؟

وتصف الباحثة في القومية الأمريكية إليز مارينستراس الترسيمة التوراتية التي أثرت ، إلى حد كبير ، في تشكل المجتمع والقومية الأمريكيَّيْن على هذا النحو: تذهب الديانة الأمريكية المدنية إلى أبعد من النموذج الذي تزودنا به الفلسفة (أي روسو) ، وتعيد إحياء الشعب العبرانى وكأنه في أزمنته الأولى . وهي تحتفل بإعادة إحياء موسى وكذلك الوصايا العشر وفتح بلاد الكنعانيين . ويذكر الليبراليون (أمثال القس أبيل آبو الذي أصبح على منهج الكنيسة الموحدة البروتستانتية) من خلال عبارات متوازنة، مقارنة بالتي يقيمها معاصروهم بين إسرائيل والولايات المتحدة: "إسرائيلنا الأمريكية"

عبارة شائعة وتعد صحيحة وملائمة . ومع ترسيخ الدولـــة ـــ الأمـــة يـــأتى التطابق بين تاريخ المستوطنين الأوائل وتاريخ أول "شعب مختـــار" ليـــصنع الأسطورة التي تنضم إلى الأساطير الأخرى المتعلقة بالأصول الأمريكية. وقد دشن توماس جيفرسون عـــام ١٨٠٥م ولايتـــه الثانيـــة بابتهـــال إلـــى إلـــه إسرائيل (٣٩) .

هذا التعاطف الثقافي ، ولا شك ، يولد من ناحية تأييدا أمريكيا غير محدود لإسرائيل يعبر عنه الرئيس نيكسون بقوله: "إن التزامنا ببقاء إسرائيل التـــزام عميق، فنحن لسنا حلفاء رسميين ، وإنما يربطنا معا شـــيء أقـــوى مـــن أي قصاصة ورق: إنه التزام معنوى لم يخل به أي رئيس أمريكي سابق، وسيفي به كل رئيس في المستقبل بإخلاص . إن أمريكا لن تسمح أبدا لأعداء إسرائيل الذين أقسموا على النيل منها بتحقيق هدفهم في تدميرها" (٤٠) .

ويضيف معترفا بالدور الأمريكي المركزى لصالح إسرائيل فـــي حـــرب أكتوبر: "لقد أمرت في حرب ١٩٧٣ ببدء جسر جوى ضخم للمعدات والمواد التي مكنت إسرائيل من وقف تقدم سوريا على جبهتين" . وكتبت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل في مذكراتها فى خلال حرب كيبور تقول: "لقـــد كـــان الجسر أمراً له قيمة لا تقدر ، فهو لم يرفع معنوياتنا فحسب، بل أفاد أيضا في جعل موقف أمريكا واضحا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، وساعد بلا شـــك فـــي جعل انتصارنا أمرا ممكنا؟" (٤١) .

وفي المقابل يولد كراهية عربية متنامية، وربما أصبحت غيـــر محـــدودة أيضا؛ وهو الأمر الذي يلمح إليه نعوم تشومسكى بقوله : لقد أشير إلى البغض الذي يكنه العالم العربي للولايات المتحدة ، ولكن لم يحلل سبب وجـــود هـــذا البغض جديا . والانطباع الفورى المألوف هو أن يعزى هـــذا العـــداء إلـــى المشاكل العاطفية التي يعانيها شعب تجاوزه التاريخ لما فيـــه مـــن نقـــائص،

وسيكون من شبه المستحيل تقديم سرد منطقى لمسائل مركزية مثل التفاعل المتبادل الأمريكي ــ الإسرائيلي ــ الفلسطيني. إذن الجهود الأمريكية الكثيرة والناجحة جدا لمنع تسوية سلمية قد وجدت منذ البداية بفعالية تثير الإعجاب. إن النبرة العميقة الغور في الروح العنصرية الموجهة ضد العرب في الثقافة السائدة تسهل المناورة المعتادة التي تعزو العداء للولايات المتحدة إلى أخطاء الآخرين[٤٢].

هذا الفهم هو ما يفضحه أحد أهم خبراء الاستراتيجية في الولايات المتحدة والعالم ، معترفا بالدور الأمريكي في تغذية الكراهية العربية ؛ فيقول: "يقينا، إن العداء العربي للولايات المتحدة سيستفحل إذا ما أخفقت المساعى الأمريكية لتعزيز حل الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ففي الوقت الذي كان فيه الشرق الأوسط مسرح صراع بين قوتين عظميين متنافستين عدت المساعدة الأمريكية لإسرائيل تعبيرا واضحا عن مصلحة ذاتية أمريكية وفعل التزام أخلاقى تجاه الدولة اليهودية، ولكن في ظل الهيمنة الأمريكية المنفردة سيعمل الإخفاق الأمريكي في حسم الصراع بين العرب وإسرائيل على تسهيل تعبئة الأصولية الدينية والراديكالية القومية بوجه الهيمنة الأمريكية الإقليمية المتزايدة"[٤٣].

وفي هذا الإطار من التحالف المسيحى ــ الصهيونى ، لا تتوقف الرؤية الأمريكية الاختزالية عند حدود الشك في التاريخ ، ولكن ستصل إلى كراهيته أيضاً، ومن ثم كراهية التكوينات ذات التقاليد التاريخية البعيدة ، وهو ما يشوه رؤيتها لدولة كمصر بخاصة تجسيداً للفضاء العربي ؛ لأنه يعمق تأثير الهاجس التاريخى – مهما كان بعيداً – على الحاضر السياسي ، مهما كان زاهراً ؛ إذ يبدو التناقض القديم في علاقتها بالولايات المتحدة الذي كان قائماً في الستينيات مثلاً حاضراً في التصور الأمريكي لمستقبل هذه العلاقات وحدودها ، بل وحاكماً له، على الرغم من التبدل الحادث لهذه العلاقات في

الواقع الراهن إلى صداقة تبدو مستقرة ؛ إذ إنه على الرغم من التحول المهم الحادث في العلاقات المصرية – الأمريكية منذ منتصف السبعينيات من خلال مركب الانتصار العسكري في أكتوبر والنزوع المصرى إلى السلام والتأييد الأمريكي لهذا النزوع؛ فإن مصر ظلت في موقع الآخر في الإطار التكوينى للاستراتيجية الأمريكية ، وفق هذه الرؤية . وهو آخر قد تدفع تفاصيل الوقائع أو الأحداث إلى صداقته والتعايش معه، ولكنه يظل في التحديد النهائى "آخر"، وذلك على الرغم من أن مصر بدت في أكثر من مرة أقرب إلى التصور الاستراتيجي الأمريكي من إسرائيل ، وأكثر قدرة على تلبية متطلبات هذا التصور منها، بخاصة في حرب عاصفة الصحراء التي شهدت تحالفاً حقيقيا بين الطرفين في مواجهة طرف عربى، وهو مما كان يتيح الفرصة للانتقال بالعلاقة إلى إطار تكوينى آخر . ولكن ضاعت الفرصة ، وتم تفكيك التحالف من خلال مظاهر عدة؛ أهمها : الإهمال الدائم لوجهة النظر المصرية في الشأن العراقى ، ثم رعاية الاتفاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا . وكان ذلك يعنى ترسيخ الإطار القديم الذي يرى أن إسرائيل هي الحليف الوحيد في الإقليم ، وأن مصر زعيمة المعارضة العربية التي يتوجب تحييدها .

ويعنى ذلك أن الولايات المتحدة تمارس في علاقتها بمصر ثنائية الدور والدولة بشكل انتقائى ونفعى ، فهي تطالب مصر بممارسة دورها العربي عندما تكون هذه الممارسة فى صالح وجهة نظر أمريكية ، وحينما ترتبط بنوع من التكاليف السياسية والاستراتيجية والإعلامية، مثال حرب عاصفة الصحراء . ولكنها (أي الولايات المتحدة) تتجاهل متطلبات هذا الدور في لحظات وقضايا أخرى (حصار العراق ثم احتلاله ، والموقف من ليبيا) تهم الإقليم العربي وتمس المصالح المصرية ؛ إذ تتعامل معها بشروط الدولة الوطنية في هذه اللحظات التي تسمح بحرية حركة أمريكية منفردة ، أو ترتبط بعوائد سياسية مؤكدة . ويفاقم من هذه المشكلة حقيقة أن الاعتراف بالولايات

المتحدة بوصفها قوة عظمى كونية يأتى مطلقاً ، فـى حـين أن الاعتـراف الأمريكي بمصر ليس مطلقاً ؛ إذ تراها قوة إقليمية كبيرة ضمن قوى أخـرى منافسة على رأسها تركيا وإسرائيل .

وفي هذا السياق تتعرض الولايات المتحدة في أحيـان كثيـرة للحظـات اختيار بين مصر وإسـرائيل ، فهـي تـدرك أن كلتيهمـا لـديها التـصور الاستراتيجي لمستقبل المنطقة وللأوضاع الإقليمية ، وأن تصور كـل منهمـا لهذه الأوضاع يختلف ، وأن التصور المصرى الذي يتأسس في الحقبة الأخيرة على ثلاثية السلام والاستقرار والتنمية هو الأقرب إلى الاستراتيجية الأمريكية، بخاصة داخل بنية عملية السلام أو فلسفتها . بل ، وهـو الأخطـر، تـدرك الولايات المتحدة أن إسرائيل إذا ما تركت لها المبادرة ربما تتصرف ضد هذه الاستراتيجية. وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تستطيع أن تمنح مـصر حريـة المبادرة؛ بمعنى أن تراهن عليها بالأساس بديلاً لإسـرائيل بنـت الحـضارة الغربية وممثلة الشباب الأمريكي وذكريات النشأة الأولى التـي تبقـى هـي الأقرب إلى القلب وليس بالضرورة إلى العقل الاستراتيجي ، فى حين تبقـى مصر تلك القوة التليدة- صاحبة الدعوة التوحيدية للمنطقة العربية، والمدرسة الوسطية في الحضارة الإسلامية- هي الأبعد عن القلب حتى لو اقتربت مـن العقل الاستراتيجي .

ونلحظ أن عقد التسعينيات بخاصة قد شهد وبشكل تدريجى سعى الولايات المتحدة لتغيير قاعدة المثلث المكونة من إسرائيل ومصر نحو قاعدة مكونة من إسرائيل وتركيا ، معها هي ذاتها بوصفها رأساً للمثلث الحاكم للاسـتراتيجية العامة في الشرق الأوسط . وقد صاحب ذلك إهمال متنـام لوجهـة النظـر المصرية في قضايا عدة لصالح التصور الإسرائيلي ، وربما التركى، بخاصة في قضايا العراق ، ناهيك من عملية السلام ومـسألة الانتـشار النـووى ،

والتحالفات العسكرية الإقليمية التي ترفضها مصر ، فى حين شجعت الولايات المتحدة التحالف التركى الإسرائيلي .

ومع نهاية التسعينيات كان التحـالف العربي ـ الأمريكي قد تآكل تدريجيا بوصف ذلك نتيجة طبيعية، إن لم تكن حتمية، لخواء الأساس النظرى الذي قام عليه، وأيضا لاستثنائية الموقف الاستراتيجي الذي نشأ فيه بداية العقد، وبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها منه بالفعل على مدى أكثر؛ سـواء بتحكمها على مدى أكثر من العقد في مصير العراق على نحو تمكنت معه من عزله تماما عن أية إرادة أخرى عربية أو دولية، أو بـإفراز هـذه العزلـة العراقية لتأثيراتها المرغوبة استراتيجيا فى الموقف العربي في التسوية السلمية في اتجاه الضعف، وفى العلاقات العربية ـ العربية نفسها باتجاه التشرذم.

وبوقوع أحداث ١١ سبتمبر كان رد الفعـل مـن قبـل الفريـق الأول (المعتدلين العرب) يتمثل في محاولة الحصول على دور أمريكي فعال، يفرض اكتمالا لمشهد السلام اغتناما لدورهم الذي طلبته الولايات المتحدة نفسها فـي التحالف الدولي ضد الإرهاب ؛ وهو ما بدا وكأنه إعادة لـسيناريو التحـالف العربي الأمريكي الأول ضد السياسة العراقية . وكانت نقطـة الـذروة لهـذه المحاولة إعلان بوش الابن تأييده قيام دولة فلسطينية "كانت دوما جزءا مـن التصور الأمريكي لمستقبل المنطقة".

وعلى منوال فشل خبرة التحالف العربي – الأمريكي الأولى ضد السياسة العراقية، كان فشل العرب جميعا ، وعلى رأسهم المعتـدلون ، فـي إقنـاع الولايات المتحدة بأنهم شركاء جيدون في التحالف الجديد ضد الإرهاب ، وهو الفشل الذي يمكن تبريره بعدة أسباب، أهمها:

١- **ما** يتعلق ببنية النظام الدولي للتحالف الثانى التي تقوم هذه المرة على قطبية أمريكية منفردة ، تسعى لتأكيد استمراريتها من خلال تأكيد ما تراه نظام

الشرعية ضد نظام اللاشرعية (الإرهاب) الذي يسعى لفرضه بن لادن بوصفه رمزاً واضحاً له الآن، وليس كما كانت عند التحالف الأول تقوم على قطبية ثنائية تسعى لكسرها الولايات المتحدة لصالحها ضد الاتحاد السوفيتي ولصالح الغرب ضد الشرق الشيوعي ؛ إذ في البيئة الأولى لم يكن العرب موضع اتهام قط، وكان ممكنا النظر إليهم على أنهم حلفاء لها وللغرب. أما البيئة الراهنة فتضعهم في موقع المتهمين بوصفهم من جنس بن لادن ودينه الذي تضعه أدبياتهم الدعائية في موقف العدو ، وعلى النحو الذي برر احتلال إحدى أكبر دولهم وأعرقها .

٢- ما يتعلق بحجم الدور العربي المطلوب ، وهو ما يختلف كثيرا في الخبرة الثانية – التي تبقى دورهم ثانويا ضمن أدوار أخرى لقوى عدة في العالم ، أغلبها أكثر أهمية وجاذبية خاصة على المستوى العملياتى(أي مستوى الدعم العسكري والاستراتيجي المباشر) الذي لا يسهم فيه أي طرف عربى – عن الخبرة الأولى التي شهدت دورا عمليا مؤثرا لقوى عربية كمصر وسوريا والسعودية ، فضلا عن الدور الأهم من قبل أطراف الاعتدال العربي جميعا، وهو توفير الشرعية العربية للتحالف الدولي ضد العراق التي كان من غير المتصور ممارسة التحالف لدوره في تحرير الكويت بدونها، وربما إمكان تكوينه من الأساس . فبينما مثل الدور العربي في الخبرة الأولى ركيزة للتحالف ضد العراق ؛ فإنه لا يتجاوز في الثانية كونه قرينة على عالمية التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة صاحبة الحق الأصيل في الرد على الهجمة الإرهابية التي تعرضت لها ؛ بل وفي تفسيرها ونسبتها إلى القائمين بها بدون أن يدرى العالم حقيقة ما حدث بالفعل وماهية المسئول عنه، وملابسات هذه المسئولية .

٣- **ما** يتعلق بدرجة وضوح الهدف من التحالف الذي تحتفظ فيه الخبرة الأولى بدرجة أعلى كثيرا؛ إذ يبدو إخراج العراق من الكويت أو حتى تدمير القوة العسكرية العراقية أكثر وضوحا عن الهدف في الخبرة الثانية ، بخاصة من وجهة النظر العربية التي يمثلها العرب المعتدلون الذين لا يمكنهم القطع بالهدف الأمريكي ، وهل هو فقط أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وإزالة طالبان وإعادة ترتيب البيت الأفغانى كله ، أو هو زراعة نظام ديمقراطي تعددى في العراق بعد احتلاله ، أو أن الأمر يتجاوز ذلك كثيرا إلى إعادة ترتيب أوراق المنطقة العربية، سواء ضد ما تسميه الاستراتيجية الأمريكية بـ"جيوب الحرب البادرة" في ليبيا واليمن والسودان ، أو ضد ما تعتقد المؤسسات الأمنية الأمريكية أنه يأوى منظمات تعدها إرهابية يدركها العقل السياسي العربي بوصفها حركات نضال وطني ضد المحتل الإسرائيلي كسوريا ولبنان ، أو أنه يتجاوز ذلك كله في ذروة تطرفه إلى الادعاء على أبرز قوى الاعتدال العربي في مصر والسعودية بدعاوى مقلقة تثيرها بعض المنابر الإعلامية والقوى السياسية الأمريكية ، سواء اليهودية المرتبطة بإسرائيل أو المرتبطة باليمين الدينى المتشدد ؛ وهو الأمر الأخطر في هذا السياق ؛ لأنه يهدد بتقويض ركائز العلاقات العربية الأمريكية نفسها ، وليس التحالف العربي – الأمريكي من أجل السلام وضد الإرهاب فحسب .

والبادى أن اليمين الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر قد وجد الفرصة مواتية لتطوير آلية التجريب السياسي في القضايا العربية لخطاب الداخل، نحو "التجريب الاستراتيچي" في الساحة العربية نفسها اختبارا لسياسات عملية، وتصورات مستقبلية عن هيكلية النظام العالمي، من خلال نوع من الهندسة الاستراتيچية بالتفكيك وإعادة التركيب معا للمناطق الأكثر رخاوة وأهمية في الوقت نفسه ؛ إذ العراق مثل هدفا مثاليا كونه يعانى من سوء سمعته الدولية منذ التسعينيات، وكونه وهو الأهم، لا يمثل تحديا صعبا كالخطر

النووى الكورى مثلا؛ إذ يسهل ممارسة التجريب في سقفه الأعلى "العسكري" بدون خطـــورة تذكر؛ إذ تم لها إسقاط النظام وإعلان نفسها دولة احتـــلال لبلد ذات سيـــادة في القـــرن الحادى والعشريـــن الذي يشهد آخر محاولات إعادة الصياغة الاستراتيجية للمنطقة العربية والهلال الإسلامى المحيط بها ؛ إذ يمثل الطرح الراهن لـــ "الشرق الأوسط الكبير" الموجة الثالثة لتيار الشرق أوسطية المعاصرة في الصياغة الأمريكية التي أعقبت الصياغة البريطانيـــة "للـــشرق الأدنى"، وكلاهما مفهوم استعمارى، ينطلق من نزعـــة المركزيـــة الغربيـــة، تحكمت فيه تصورات الإمبراطوريتين المتداعية والصاعدة عـــن الجغرافيـــا السياسية للإقليم العربي ، ودورها في الاستراتيجية العالمية السائدة آنذاك.

ويبدو أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد استخدم لأول مرة عام ١٩٠٢م في إشارة إلى الاستراتيجية البحرية البريطانية في منطقة الخليج، في الوقت الذي تزايد فيه النفوذ الروسى حول بحر قزوين والخطط الألمانية لإنشاء خط سكك حديد برلين ـــ بغداد . ومن خلال الوثائق التى نشرتها صحيفة التايمز ، فـــإن مصطلح الشرق الأوسط ، وإلى حد كبير ، كان يشير إلى منطقة لها أهميتهـــا الاستراتيجية بالنسبة إلى بريطانيا، وهي الواقعة بين الشرق الأدنـــى ، "وهـــو مصطلح أوربى أساسى آخر مرادف أساسا للمنطقة التي ظلت تحت ســـيطرة الإمبراطورية العثمانية"، والإمبراطورية الروسية الواسعة في آسيا الوســـطى ومناطق الحكم الهندية . وفى أثناء الحرب العالمية الأولى كان يـــشار بوجـــه خاص إلى قوة الحملة البريطانية إلى بلاد ما بين النهـــرين بوصـــفها قـــوات الشرق الأوسط ، وذلك تمييزا لها عن قوات الشرق الأدنى البريطانيـــة التـــي كانت تعمل انطلاقا من قواعدها في مصر. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها تم الدمج بين هاتين القيادتين العسكريتين، بوصف ذلك إجراء اقتصاديا ، ولكن ظل هذا المعنى لمصطلح الشرق الأوسط كما هو. ومع مرور الوقت صار هذا الاسم مألوفا ومؤسسيا أولا في القيادات العسكرية للحرب العالمية الثانية، وبعد

ذلك في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة(٤٤). وبينما كان الشرق الأوسط هو مجرد طريق بريطانيا إلى الهند درة تاجها ، وأهم مستعمراتها قاطبة ، فقد كان دوما هو المجال الحيوى للاستراتيچية الأمريكية وأحد محاور حركتها نحو العالمية.

ففي الموجة الأولى لتيار الشرق أوسطية كان الطرح بقصد حصار الاتحاد السوفيتى في خمسينيات القرن العشرين ، بحلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، ثم حلف بغداد ؛ إذ ذاعت استراتيچية ملء الفراغ التي تبنتها إدارة الرئيس أيزنهاور في مواجهة احتمالات التمدد الشيوعى في المنطقة العربية أساسا ، ثم الهلال الإسلامى المحيط بها وربما إفريقيا جنوب الصحراء في بطنها ، ولكنها فشلت مع سقوط حلف بغداد ، وفي ظل حضور الاتحاد السوفيتى والقومية العربية وجمال عبد الناصر.

وفي الموجة الثانية كانت "الشرق أوسطية" طرحا شاملا وتبشيريا للانتقال بالعالم العربي وإسرائيل من عصر الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية، بعد نهاية الحرب الباردة ، وتدشين التحالف العربي الأمريكي ضد العراق بهدف تحرير الكويت . وفي قلبه كان الهدف المركزى هو إدماج إسرائيل في المنطقة بوصفها الوكيل الاستراتيچى الأساسى للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتى وإعادة بناء التحالف الغربي .

لقد انتقل الشرق الأوسط والخليج العربي إلى منطقة نفوذ أمريكي مكشوفة. وهذا الموقف فريد من الناحية التاريخية . ففي معظم أوقات العصر الحديث كانت المنطقة موضوع تنافس حامى الوطيس للقوى العظمى . فقد تنازعت روسيا والإمبراطورية العثمانية مرارا ، وتكرر ذلك بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا ، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تنافست فرنسا وبريطانيا على بسط نفوذيهما ، فيما تقف روسيا مترصدة في الخلف.

وفي الحرب العالمية الثانية طالب الاتحاد السوفيتى بالدخول إلى الخليج العربي، فاندفع خارجا من إيران بفعل الدور الأمريكي عام ١٩٤٦م. وأُدخل الوجود السوفيتى السياسي والعسكري إلى الشرق الأوسط عندما اتجهت الدول العربية إلى موسكو سعيا للمساعدة أمام إسرائيل، ولم يحصل في التاريخ المعاصر أن مارست قوة واحدة نفوذا فرديا إلا بعد انهيار القوة السوفيتية وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١م[٤٥].

وأما في الموجة الثالثة الراهنة فيأتى "الشرق الأوسط الكبير" تعبيرا عن ذلك الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة في المنطقة الذي صار ضاغطا عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها، عن طريق بوابة التوافق الغربي الواسع حولها، أو من خلال التفاهمات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا إلى حصارها عن طريق الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية (محاكمة سعد الدين إبراهيم)، أو خلافية (تورط بعض المصريين، والسعوديين في أحداث سبتمبر)، أو إشكالية "الموقف من الديمقراطية" التي قادت تدريجيا وتصاعديا إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير، والتي تتسم بأمرين أساسيين، هما:

الأول: يعد استمرارا يصلها بالموجتين الأوليين للطرح الشرق أوسطى في خمسينيات القرن العشرين ثم تسعينياته، ويتمثل في عدم التحديد الدقيق لمجاله الجغرافي الذي طالما شهد اختلافات عدة بين توسيع وتضييق ، وحذف وإضافة، طيلة نصف القرن العشرين . فيرى البعض أنه يشمل المنطقة التي تمتد من غرب مصر إلى شرق إيران ، والتي يسميها بعض الباحثين بغرب آسيا. أو أنها كل البلاد الآسيوية التى تقع جنوب الاتحاد السوفيتى وغرب باكستان ومصر . ويحددها معهد الشرق الأوسط فى واشنطن بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الإسلامى؛ أي من المغرب إلى إندونيسيا ، ومن السودان إلى أوزبكستان . هذا فى حين يعرفها المعهد البريطانى الملكى للعلاقات الدولية

بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص وإيران وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وتركيا. وتعرفها الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلدها السنوى الذي يصدر تحت اسم "سجل الشرق الأوسط" بوساطة معهد شيلواح للأبحاث ، بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا. وإن كانت الجمعية قد أسقطت قبرص في مجلد عام ١٩٦٧م . وفي مجلد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن تشمل المنطقة تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والجزائر والمغرب . ويلاحظ أن هذه البلدان الثلاثة الأخيرة تدخل بوصفها من بلاد شمال أفريقيا ، ومن ثم فإنها تخرج من تعريف الشرق الأوسط . بل إن هناك من يعرف المنطقة بشكل يُخرج منها مصر؛ فيذكر أنها مجموعة شعوب غرب آسيا التي تضم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز والعراق؛ أي المنطقة الممتدة من البحرين الأسود والمتوسط إلى الخليج الفارسى (٤٦) .

ومن هذا العرض نصل إلى النتائج الآتية (٤٧):

١ ــ أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل إنه مصطلح سياسى في نشأته وفي استخدامه .

٢ ــ أن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية ، بل هى تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة ، فالشرق الذي يقال عنه "متوسط" يثير السؤال الآتى: متوسط بالنسبة إلى ماذا ، وفي علاقته مع أية منطقة جغرافية أخرى؟

٣ ــ أن هذه التسمية تُمزق أوصال الوطن العربي ، ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية ؛ مثل تركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي ، وأحيانا ليبيا والسودان، بل لقد خرجت مصر من المنطقة مرة واحدة وفق تعريف أحد الكتاب.

الأمر الآخر: يعد انعطافا حادا بمثابة الطفرة ، ويتمثل في العمق الوظيفي المطلوب من الطرح ألا وهو"التغيير الشامل" . فعلى عكس الموجتين الأوليين من تيار الشرق أوسطية اللتين استهدفتا أبعادا سياسية واستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتى أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، تستهدف الموجة الراهنة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات؛ أهمها النظام التعليمى ، والخطاب الدينى! فضلا عن المكونات القومية في تركيب الثقافة العربية، وإن استبطنت هذه الأهداف مطالب ليبرالية وإنسانية ؛ مثل دور المرأة في الحياة العامة ، ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذي تتسم به هذه الموجة ينبع من حقيقة مهمة تميزها عن سابقتيها ، فبينما مثلت هاتان الموجتان استجابة لتحولات دولية فحسب أو بالأساس سواء من قبيل تدشين سياسات الحرب الباردة وممارستها وإعادة بناء التحالف الغربي في الأولى ، أو تجاوز هذه السياسات نفسها والقضاء على جيوبها وأنماط الصراع التي شكلتها في الثانية ، فإن الأخيرة تأتى استجابة لمحصلة نوعين من التحولات؛ **الأول** خارجى يتمثل في النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة أحداث ١١ سبتمبر ، والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لصالح الولايات المتحدة منذ التسعينيات التي غذت الاتجاهات المحافظة واليمينية في العقل السياسي الأمريكي؛ **أما الآخر** فهو داخلى يتعلق بالحالة العربية الراهنة التي تشهد ضعفا متناميا منذ حرب تحرير الكويت حتى

احتلال العراق . فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية أخرى في عالمنا المعاصر مبادرة من تلك النوعية التي تهدف إلى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى في جذرها الدينى ما لم تكن قد تمكنت من مفاتيح عدة ، وكرست لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الاستثنائى الذي تجسده الولايات المتحدة منذ احتلالها العراق.

ولعل الأمر الأكثر خطورة في الموجة الراهنة لطرح الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تنطلق كسابقتها (الشرق أوسطية) من ضرورة حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوصفه أساسا لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين ، وأن تُستبدل بها ملفات الجغرافيا الاقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض، كونها روحا للقرن الحادى والعشرين ، وإنما من إمكان أو "وهم" تحييده بوصفه يصير إلى مشكلة عادية أو فرعية قد تحل أو لا تحل. فهو ليس الغاية النهائية أو حتى المباشرة التي يمكن تحديدها هنا في هدفين أساسيين:

أولهما: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية . فتبعا لهذا التصور تصبح القومية العربية فكرة يحيط بها الغموض ، إن لم تكن غير ذات موضوع على الإطلاق . وقد برز في هذا المجال اتجاهان : اتجاه يتحدث عن "خرافة " الوحدة العربية . وتبعا لهذا الرأي فإن العرب يتحدثون عن أمة واحدة ولكنهم يتصرفون بوصفهم دولا قومية مستقلة ، وأن ما يجمع هذه البلدان هما اللغة والدين ، وهما ما يجمعان بعض الدول الناطقة بالإنجليزية بدون أن يخلق منها أمة واحدة ، وأما ما يجمع دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال فهو أكبر بكثير مما يجمع البلاد العربية(٤٨) . واتجاه آخر يعترف بوجود القومية العربية بمعنى مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب ولكن يفصل بين ذلك والدعوة إلى الوحدة العربية التي يعدها مستحيلة.

الهدف الآخر: تبرير شرعية الوجود الصهيونى في المنطقة. فالمنطقة – كما ذكرنا – طبقا لهذا التصور هي خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال . ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل قومية من هذه القوميات دولتها الخاصة بها. وفي هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها ، بوصفها إحدى الدول القومية في هذه المنطقة[٤٩] .

وهنا يثور السؤال الأهم : إذا كانت هذه هي طبيعة التحدي الأمريكي للوجود السياسي العربي، فكيف تكون الاستجابة العربية المثلى؟

٢ ـ الاستجابة العربية لتحدى الهيمنة الأمريكية:

فى اعتقادى أن مثل تلك الاستجابة المثلى لا بد لها أن تتسم بالمرونة السياسية العملية ، وصلابة الإرادة القومية ، وعمق الوعى الاستراتيچى في الوقت نفسه ، وهو ما يفرض على العالم العربي القيام بمهمة إنقاذ عاجلة لتحقيق التماسك القومى ـ الإقليمي وإيقاف الانهيارات المتنامية ، على أن يتبع هذه المهمة العاجلة في المديين المتوسط والبعيد ثلاث مهمات ضرورية تتعلق بتجديد أسس النهضة الوطنية بإلهام الفكرة الديمقراطية ، وتجديد الفكر القومى استيعابا وتجاوزا للدولة القطرية وتدشينا للإرادة القومية ، ثم إعادة بناء التحالفات العربية مع العالم خروجا على نمط التبعية للاستراتيچية الأمريكية، وعلى نحو يجعل من القوة العربية الشاملة فاعلة ومرجحة في التوازنات الدولية القائمة ، بما يتجاوز مأزق الأحادية الذي يعيشه عالمنا المعاصر، ويطرح أخطر سلبياته علينا بخاصة .

أما المهمة العاجلة: فتتمثل في بناء تحالف استراتيچى ، يعمل بوصفه نقطة إسناد للنظام الإقليمي العربي الواسع ، يستطيع أن يتحمل عنه أو معه أعباء اللحظة الراهنة بسرعة وفعالية . وجوهر هذه المهمة يقوم على منطق بسيط هو أنه: إذا ما كانت نتائج احتلال العراق تصب في اتجاه نظام إقليمى

جديد لملء الفراغ الذي خلفه ضمور النظام العربي يراد له أن يكـون شـرق أوسطى، وفي ظل صعوبة الحديث عن إحياء النظام العربي الآن فـي ظـل وطأة التحديات وتلاحقها ، وضغوط عنـصر الوقـت والملابـسات الـسلبية المحيطة بالأمة التي ينجم بعضها عن تصرف بعض دولهـا بـدون شـعور بالمسئولية – فلابد من بناء نظام استراتيچى يقوم على تحالفات القوى الكبرى في المنطقة القادرة والراغبة في شغل الفراغ الحادث بها الذي يجعلها رخوة بأكثر مما ينبغى وما يحتمل ، حتى ولو كان بعضها غير عربى ودونما انتظار للإجماع التقليدى الشكلى لأعضاء جامعة الدول العربية الاثنـين والعـشرين الذين يشكلون نظامها القانونى ـ السياسي الواسع الذي يعج بأمزجة مختلفـة وأهواء متنافرة ، لا تسمح بإطلاق ديناميكية سريعة لتأمين الإقلـيم العربـي. وبدلا من قيام نظام إقليمى شامل جديد "شرق أوسـطى"، حقيقتـه الأولـى والكبيرة هي إسرائيل، وهدفه إزالة النظام العربي ، فلماذا لا يكون هناك نظام استراتيچى إقليمى عربى بعمق إسلامى، هدفه دعم النظام الإقليمـي العربـي الشامل "القانونى والسياسي والمؤسسى"، في مواجهة تحدياتة العاصفة، وليس إحلاله محله؟!

والمتصور لهذا النظام الاستراتيچى أن ينهض أساسا على المحور الثلاثى العربي المصرى السورى السعودى صاحب الخبرات المتعددة الناجحـة فـي صياغة حس اتجاه قومى، وتنميته تجـاه القـضايا المـصيرية فـي الحقبـة المعاصرة، وفي اللحظات التاريخية الحرجة ، يضاف إليه إيـران بوصـفها ضرورة استراتيچية، من زاوية أنها الطرف الإقليمي الأكثر رغبة في مواجهة الهجوم الأمريكي العاصف على المنطقة ؛ لأنها ـ مـع سـوريا ـ الأكثـر استهدافا منه ، فثمة مشترك جغرافي واستراتيچى بل عقيدى/ إسلامى يمثـل ركيزة للتقارب العربي ـ الإيرانى، بخاصة في ذلك التوقيت الذي يشهد تحالفا صهيونيا ـ محافظا ضد دول المنطقة بصفة عامة. فإيران مستهدفة لمشروعها النووى الذي يصعب على الولايات المتحدة وإسرائيل التسليم به حتى لا تتهدد

استثنائية إسرائيل وتفوقها العسكري على كل دول المنطقة . ولولا أن الولايات المتحدة تخشى إحراج الحلفاء الأوربيين الذين يأملون في الحل السلمى للقضية، لكانت قد أقدمت على سلوك أكثر عنفا من تهديداتها وتصريحاتها التي لا تتوقف. سواء تصرفت هي أو تركت لإسرائيل حرية التصرف في ظل انشغالها بالمشكل العراقى . كما أن العالم العربي مستهدف لعملية تطويع كبيرة وشاملة، تمتد من السيطرة على العراق ربع الكتلة العربية ، إلى فرض سلام الأمر الواقع على الفلسطينيين، حسب مشروع شارون الذي يقضم ٦٠٪ من أراضى الضفة الغربية، فضلا عن القدس الشرقية ، مرورا باجتثاث كل رموز عصر التحرر العربي وشواهده من قوى وحركات وأفكار تجسد الفكرة القومية تحت دعاوى كثيرة معلنة، على رأسها الديمقراطية ، وتجديد الخطاب الدينى .

هذه التحديات التي يواجهها الطرفان في الوقت نفسه تفرض عليهما تجاوز الحساسيات القائمة ، وتكريس التضامن فيما بينهما ، وإنجاز تحالفات استراتيچية تمكنهما من الدفاع عن نفسيهما، في ظل غياب كامل لطرف إسناد دولى يمكن الاستعانة به .

وتحديدا ، فإن القوى المحورية الثلاث في العالم العربي الآن تحتاج إلى التحالف مع إيران ؛ كونها ذات وزن وثقل إقليميين معتبرين ، يحسب حسابهما، ولكونها بخاصة تملك مفاتيح مهمة وأساسية في التركيبة العراقية المعقدة، من خلال علاقتها بالشيعة العرب ، بخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والحوزة العلمية . ومن ثم فلها قدرتها على التأثير في مواقفهم، ولكونها تشارك العالم العربي كله موقفه من إسرائيل الرافض لعدوانيتها والداعم في المقابل للفلسطينيين وللمقاومة الوطنية اللبنانية ممثلة في حزب الله. كما أن إيران تحتاج إلى التحالف مع هذه القوى المحورية التي تستطيع تجسيد الوجود السياسي العربي كله ليحمى كلا الطرفين نفسه والآخر.

ونرى أن ينهض هذا النظام على صيغ من تحالفات سياسية ومعاهدات أمنية، تؤسس لتضامن استراتيچى راسخ ومعلن ، ليس على حساب الجامعة العربية ونظامها القانونى – السياسي ، وإنما يقوم بالوكالة عنه ببعض وظائفه على نحو يدعم وجود الثانى (أي النظام الإقليمي العربي)، ويمنح الشرعية للأول (أي التحالف الاستراتيچى الإقليمي)؛ بمعنى أن يعمل هذا الأخير وكأنه الآلية العملية "الاستراتيچية" للنظام الإقليمي الشرعى الواسع ، ولكنه المهلهل في مرحلة انتقالية . قد يقود نجاح التحالف خلالها إلى إحياء النظام العربي نفسه، وبث الحيوية فيه من جديد، إذا ما استطاع أن يثبت إسرائيل مرحليا في مواقعها ، وأن يسهم بقوة – خصوصا إذا ما تمكن من كسب موقف تركى مؤيد أو حتى محايد – في إدارة المرحلة الانتقالية في العراق؛ لأنه يستطيع صياغة اتجاه إقليمى نحوها، يمكن الاستناد إليه في تقديم مطالب، سواء للولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، أو دعم التيارات السياسية العراقية المستقلة عن المخطط الأمريكي، على نحو يبقى هذا البلد عربى الهوى على أرضية تكامله الوطني، كما يستطيع حماية المنطقة من شروط التعامل البالغة التعسف في مرحلة ما بعد سقوط بغداد، التي تم تطبيقها فعليا على ليبيا، وتجرى ممارستها الآن مع سوريا المستهدفة بالعدوان العسكري أو التركيع السياسي.

وعلى الرغم من أن هناك عوائق تواجه بناء مثل هذا التحالف ، فإن من الضرورى والممكن أيضا تجاوزها، هى ما يأتى:

١ – **عائق واقعى سياسى:** يتمثل في ذلك التباين في المواقف بين سوريا وإيران المهددتين فعليا من جهة صاحبتى المصلحة في مثل هذا التحالف الآن، وبين مصر والسعودية اللتين ربما تشعران بخطر إعادة الصياغة الاستراتيچية للمنطقة، ولكن بدون تهديد مباشر لهما، ومن ثم يبقى لديهما إمكان الاختيار بين بديل التكيف مع المنطق الأمريكي تفاديا لوقوع التهديد أصلا ، وبديل المواجهة الآن مع سوريا وإيران بوصفهما تحالفا، بدلا من المواجهة المنفردة ولو بعد حين .

ولعل عامل الترجيح الممكن هنا بين الخيارين يكمن في صدق التوجه الأمريكي الإمبراطورى . فتأكده يرجح خيار المواجهة ، وأما تراجعه فيدفع نحو خيار التكيف ويباعدهما عن الموقف السورى ـ الإيرانى عمليا. وإذا كانت الخبرة العراقية باستثنائيتها تُبقى هذا التوجه موضع جدل ؛ فإن محاولة تكرارها مع سوريا يجب أن تكون حاسمة في تأكيده ومن ثم في دعم خيار التحالف . وما دام الضغط على سوريا جاء سريعا على نحو فاق التوقع بالانتظار حتى هضم العراق، كما جاء ساخنا حول كل الملفات الحساسة، وفي شكل التهديدات الفجة، بل العدوان العسكري المحدود – فإن البدء في بناء هذا التحالف يصبح أمرا ملحا ليبدأ العمل ، ولو عند حدوده الدنيا التي ترتفع مع تزايد الضغوط على سوريا .

ولعل الأمر الذي يساعد على تجاوز هذا العائق يتعلق بطبيعة المهمة التي لا تعنى المواجهة الحتمية أو المسلحة مع الولايات المتحدة ، وإنما وقفة مراجعة جماعية ، يتم من خلالها إعادة صياغة الشروط العامة للتعامل مع الصديق الجامح نحو الغطرسة ؛ إذ إن الركون التام إلى المألوف والعجز عن الخروج من أسر المعادلات الحاكمة للإقليم، وعن خوض رهانات سياسية واستراتيجية جديدة، هو ما يجعل العرب مهزومين نفسيا وليس سياسيا. فالهزيمة العربية الآن هي قبل السياسة، وليس فيها، وإزاء الذات قبل الغير. حتى إذا كانت المهمة صعبة في اللحظة الراهنة، فإنها تبقى ممكنة إذا ما أصرت على إنجازها الدول الكبرى في الإقليم ، وأخذت في صياغة حدودها بدون ارتعاش لما لها من وزن كبير لا يمكن تجاهله ، وما يمكن لها إحداثه من تأثيرات في الاستقطابات الدولية القائمة ، ولو عانت هذه الدول في سبيل ذلك من درجة مخاطرة محسوبة تبررها المسئولية الكبرى عن النظام والإقليم، كما تفرضها ضرورات النضال الإنساني والعالمي ضد الهيمنة الأمريكية .

٢ - **عائق مثالى رمزى** : يتمثل في ذلك الخطاب العتيق المتقادم عن تصدير الثورة الذي حلقت هواجسه من جديد ، ولو من بعيد، مع صعود رئيس ينتمى إلى التيار المحافظ ، ويستقى إلهامه من مرشد الثورة السيد على خامنئى. غير أن التاريخ يشهد على أن النزوعات المثالية طالما خضعت للواقع المعيش، فلم تتحقق يوما المدينة الفاضلة. وقد عاش أفلاطون ومات من دون أن يدشن الفيلسوف حاكما في القرن الخامس قبل الميلاد . وفيما بعد توالت التجارب تدل والخبرات تؤكد النهاية المحبطة لكل فكر أو مشروع يدعى السمو التاريخى ، أو يتعالى على سنن الاجتماع البشرى .

والحق أن إيران ما بعد الخمينى كانت قد أبدت استيعابا كبيرا له، فتجاوزت مفهوم حق تصدير الثورة وما أثاره من قلاقل مع ولايتى الرئيس رافسنجانى منذ عام ١٩٨٩م. ثم سعت إلى إصلاح علاقاتها مع العالم العربي بخاصة السعودية ودول الخليج ، وحاولت أن تعيد علاقاتها بمصر في عهد الرئيس خاتمى ومنذ منتصف التسعينيات ، وهو المسعى الذي يمكن فهمه بوصفه تجسيدا عمليا للسنة التاريخية المألوفة عن طبيعة الاجتماع السياسي القائلة بقوة دفع التجربة الواقعية نحو العقلانية السياسية ؛ إذ تكون الخيارات العملية استلهاما لضغوط الحياة اليومية ، ومطالبات الواقع المعيش على شتى الأصعدة. ومن هنا يمكن فهم كيف آلت مثالية الثورة الإيرانية إلى واقعية الدولة الإيرانية .

وتبقى المشكلة الحقيقية متمثلة في لغم الجُزر الإماراتية الثلاث . غير أن تلك المشكلة نفسها قد تكون أقرب إلى الحل والتسوية حال وجود إيران ضمن تحالف عربى يواجه تحديات إقليمية ودولية عنيفة ، تدفع إلى تسوية أية مشكلات بين أعضائه، ويمكن أن تصير آنذاك أقرب إلى مشكلات داخلية.

وهنا فإننا لا ندعو إلى القفز عليها ؛ بل على العكس ندعو إلى عدها بمثابة موضوع أولى للتفاوض مع إيران ، قبل تدشين أي مستوى تضامنى بين

الجانبين ، بل عد تعاونها في حل المشكلة بمثابة شرط أساسي لمثل هذه التضامنات ، ولكنه الشرط غير المانع للحوار معها ، والتجاوب مع دعواتها الكثيرة إلى التحالف مع مصر ، والتقارب مع العالم العربي ، وآخرها الدعوة إلى "الشرق الأوسط الإسلامى" ، وغيرها من دعوات خلاقة لا يجب أن تذهب مع الريح بدون أي التفات أو اهتمام عربى بدوافع من هواجس حول النوايا، أو محاولات للفصل التعسفي بين مكونات الشخصية الإيرانية ، بخاصة أننا نجلس مع إسرائيل ونتحاور معها في كل الأوقات ، أحيانا في السر وأخرى في العلن . ولا يجد كثيرون من العرب اليوم غضاضة في تلبية كل دعواتها للحوار، بل سلوك طريقها، نفاذا إلى القلب الأمريكي، على الرغم من كل التعقيدات التي تنتاب شخصياتها ، والتناقضات التي تثور حول هويتها ، وكل الهواجس التي تسكننا حول نواياها ، واليقين الذي يملؤنا حول عنصريتها، وأخيرا برغم تعاليها وانصرافها ــ منذ مجيء نتنياهو على الأقل ــ عن الحوار معنا ؛ وهو ما يجعلها تحوز المعايير المثلى الكاملة لمفهوم الآخر.

وأما المهات الثلاث الأساسية فنتوقف عندها تباعا، على النحو الآتى:

أولاً : تجديد أسس النهضة الوطنية

على الرغم من أن معظم الحركات الوطنية التي قادت عملية التحرر من الاستعمار قد تبنت خطاباً تحديثيا بصور مختلفة ؛ فإنها جميعاً فشلت في إقامة الدولة الحديثة/ الديمقراطية في الواقع العملى؛ إذ تعثرت هذه العملية لأسباب شتى كان على رأسها أن معظم هذه الحركات ــ إن لم تكن جميعها ــ قد رفضت النموذج الديمقراطي "الرجعى" الذي جسده المستعمر، وكان عليه أن يغادر عقل البلاد وروحها .

ففى هذا السياق فقط يمكن فهم الطريق الذى انتهجه أغلب النخب العربية عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة، والذى تأسس على العسكرة المجتمعية والشمولية السياسية، وتمدد الجيش والطبقة العسكرية فى الحياة المدنية. وإجمالا من خلال الدمج الشديد بين المجتمع القاعدى والوظيفة العسكرية التى تم استعادتها تدريجيا بعد ذبول ناهز الألف عام بوصفه نزوعا إلى تأكيد الاستقلال الوطنى عن المستعمر، وبوصفه رد فعل تاريخى على نموذج السلطة الرعوية الذى كان قد هيمن على مجتمعاتنا العربية منذ العصر العباسى الثانى، وقاد تاريخيا إلى نوع من الانفصام بين المدنى والعسكري، والسياسى والأمنى، ترسخ فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مجتمعاتنا العربية، فولد لديها شعورا عميقا بالاغتراب عن الأبنية السياسية لعالمنا الحديث، ظل مستمرا على الرغم من عملية الاستعادة الحثيثة – ولو كانت بطيئة – للوظيفتين السياسية والأمنية التى كانت تجرى فى بعض المجتمعات العربية منذ مطلع العصر الحديث؛ إذ استغرقت هذه العملية نحو قرن ونصف القرن فى مصر مثلا؛ إذ بدأ تجنيد الوطنيين (الفلاحين) فى عهد محمد على، ولكن تحت قيادة ضباط غير مصريين تنوعت أجناسهم ما بين أتراك، وأرمن، وشركس، وفرنسيين، وذلك حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الذى شهد صعود بعض الضباط المصريين الذين تعلموا فن العسكرية ضمن بعثات محمد على، أو على أيدى قادة جيشه، حتى جاء عرابى ممثلا لذروة هذه المرحلة بثورته الوطنية الخالصة على النفوذ العثمانى الاسمى والأوربى الفعلى، ولكنها باءت بالفشل. وانتهت بالاحتلال البريطانى لمصر، فتركت فى الشخصية المصرية جروحا عميقة لم تندمل إلا بخروج البريطانيين (بعد الأسرة العلوية) من مصر مع ثورة يوليو (منتصف القرن العشرين) التى تبدو تكرارا ناجحا لثورة عرابى (نهاية القرن التاسع عشر)،

قام به الجيل الأول من شباب المصريين أبناء الفلاحين - في الأغلب - والطبقة الوسطى المحدودة - إجمالا - الذين التحقوا بالكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦م.

لقد كانت المشكلة الحقيقية إذن في مجتمعاتنا العربية أن النخب الوطنية "التحديثية" عملت على صياغة الدولة الوطنية "الحديثة" أو ادعت ذلك، وهي ترفض أهم مقومات تجربة الحداثة؛ إذ تحول الموقف النقدي الذي يفترض أن تمارسه الحركات الوطنية من الغرب المتقدم، والمستعمر في آن واحد، بحثاً عن مقومات القوة لديه لزراعتها في الأرض العربية، إلى موقف نقدي كامل لكل ما يمثله ذلك الغرب. فمع رفضنا وجهه الاستعماري رفضنا أيضاً وجهه الحضاري ممثلاً في تجربته التاريخية القائمة - في نظرنا - على ركيزتي العلم بمنهجيته التجريبية الحديثة، والديمقراطية بصورتها الليبرالية المعاصرة.

في هذا السياق، وتحت دعاوى الثورية، غابت قيمة الحرية، ثم غاب العدل وتفاقم الاستبداد في سياق عملية شخصنة مستمرة وجدت مبررها في "المصلحة الوطنية" أو "القومية". وهي عملية ينتهي سياقها غالباً بالتصاق السلطة برموزها فقط، وانعزالها عن المجتمع، مع اغتراب النخبة الثقافية بشكل عام تحت وطأة هواجس تقسيمها إلى أصدقاء وطنيين أو أعداء رجعيين، أو لتفادي حالة القهر السياسي والمعنوي التي مارستها معظم السلطات العربية وأدت إلى قطيعة شبه تامة للحوار المجتمعي من ناحية، وبين السلطة والمجتمع من ناحية ثانية، وحتى بين السلطة والنخبة الثقافية من ناحية ثالثة.

ومن يتأمل الحياة السياسية العربية يلحظ أمراً مهماً؛ إذ لا يجد حزباً سياسيا يعترف بفشله ولو مرة واحدة في تطبيق سياسة ما أو بعجزه عن تحقيق إنجاز معين، على منوال ما تعترف الأحزاب الليبرالية هناك بفشلها فتغير من قياداتها وسياساتها نحو الأصلح، بل حتى تعترف الأمم بأخطائها في

حق الأمم الأخرى أو حتى فى حق نفسها؛ فاليابان مثلاً اعترفت بمظالمها الفاحشة للشعوب الآسيوية المحيطة بها بخاصة الصينيين فى أثناء حروب بداية القرن العشرين حتى منتصفه، فهكذا تعترف الأمم والأحزاب والأفراد، لا من أجل فضح الذات ولكن بوصف ذلك ضرورة للتصحيح لابد أن تبدأ بنقد الذات على سبيل تجاوز الواقع إلى مستقبل أفضل. فعندما اعترفت اليابان بمظالمها للآسيويين، واعتذرت عنها، كسبت صداقتهم، وحسنت من علاقتها معهم، فصاروا مجالا حيويا لها. وعلى العكس فإن استمرار النظام العراقى فى الدفاع عن قرار غزو الكويت قد عطل قدرته على التصالح مع المحيط العربي، وحال دون خروجه من أزمة الحصار والعزل الدوليين؛ وهو ما سهل فى النهاية وقوعه فى أسر العدوانية الأمريكية التى أقدمت على احتلاله بذرائع جوفاء.

ولا شك فى أن التسعينيات مثلت مرحلة جديدة فى علاقة الثقافة/ المجتمعات العربية بقضية الديمقراطية، هى أشبه بالمخاض المتعثر المحكوم بحزمة من المتناقضات والضغوط التى تعكسها حقيقتان شاخصتان ربما كانتا الأقدر على وصف المشهد الديمقراطى العربي:

أولاهما: كونها (أى الديمقراطية) لم تمثل يوماً، حتى الآن على الأقل، مطلباً ملحا بالفعل على أجندة النظام العربي؛ بمعنى أنها لم تتحول بعدُ هما حقيقيا وانشغالاً أساسيا لديه.

والأخرى: كونها صارت أكثر الشعارات رواجاً، سواء فى ساحة المطالب الشعبية التى ترددها بدون إصرار حقيقى عليها، أو فى ساحة الخطابات النخبوية الثقافية التى تدعو إليها، أو حتى فى ساحة النظم الرسمية التى تراوغ حولها، فى حين تصر على تجاوزها.

ولعل تفسير ذلك يكمن فى نمط التفاعل غير المتجانس أو المتسق بين مجموعتين رئيسيتين من العوامل، أو بين العناصر المختلفة التى تشكل أو تدخل فى إطار كل مجموعة منهما :

المجموعة الأولى: تتعلق بالعوامل الخارجية التى أفرزتها المتغيرات الدولية الفكرية والسياسية. فعلى الصعيد الفكرى كانت هناك ضغوط الموجة الديمقراطية الثالثة التى أتت فى سياق عملية الانكشاف العالمى التى صاحبت ثورة الاتصالات، والتى تولد عنها زخم هائل خلف منظومة الفلسفة الحقوقية، وعلى رأسها الديمقراطية. وعلى الصعيد السياسى طفرت التحولات الدولية بالولايات المتحدة وأوربا الغربية نحو الانفراد بقمة النظام الدولى مع ما صاحب ذلك من طفرة لجُمَّاع القيم الغربية وعلى رأسها الديمقراطية.

وبينما وجدت هذه التأثيرات طريقها المباشر إلى العقل السياسى العربى لتطلق مَدًّا غير مسبوق نحو الديمقراطية التى باتت مطروحة على نسق تفكيره بإلحاح، فإنها لم تنفذ بالقدر ذاته إلى النظام العربى طيلة التسعينيات، نتيجة لبروز تيار العالمية الإسلامية وتصاعد حركات العنف المصاحبة له على الساحة العربية، بخاصة بعد حرب الخليج الأولى (تحرير الكويت)؛ إذ برز الطرح الإسلامى للديمقراطية وجوهره مفهوم الشورى الذى يجسد فى الحقيقة مفهوما قيميا مغايراً إلى حد كبير، يركز على العدل أولاً، وغياب الاستبداد المطلق ثانيا، ويؤكد الرشادة والاستقامة ثالثاً، ويعول على الضمير الفردى للحاكم رابعاً، وجميعها قيم قد تصيب مضامين ديمقراطية، لكن مرجعيتها الفلسفية مختلفة تماماً. كما أن التوظيف الذرائعى لقيمة الديمقراطية لدى الولايات المتحدة لم يسمح لها بممارسة ضغوط حقيقية على الأنظمة العربية المتحالفة معها للتسامح مع المجتمعات المدنية الخاضعة، حتى لا يشكل هذا التسامح قيداً عليها فى مواجهتها للعنف الإسلامى من ناحية، وحتى لا تسمح

آليات هذا التسامح الديمقراطى بصعود تيارات إسلامية من ناحية أخرى، كما حدث فى الجزائر.

المجموعة الأخرى: هى تلك الداخلية المتنامية فى التكوين القطرى للدولة العربية، وقد شكلت فى بعض عناصرها تأثيرا إيجابيا حافزا بخاصة على أصعدة عمليات النمو والتكيف للمجتمعات العربية المعاصرة، فضلاً عن التعقيد المتزايد للهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية مع التزايد الطفيف فى عمليات التصنيع، وتزايد دور قطاع الخدمات فى الاقتصادات العربية، وتنامى الطبقة الوسطى كميا بوصفها شريحة اجتماعية تضم كثيراً من الفئات الطامحة نحو ممارسة قيم حرية الفكر والتعبير، ومن ثم تزايد الاهتمام والإحساس بالنزعة الفردية، وضرورة احترام حقوق الإنسان.

وفى المقابل ثمة عناصر تؤثر سلبا، تأتى مشكلة الأقليات على رأسها؛ إذ تمثل أهم القيود المعوقة للتطور الديمقراطى العربي؛ "فالخريطة الإثنية العربية على صعيد اللغة تضم نحو ١٣% من مجموع سكان الوطن العربي، هم الأكراد والأرمن والآراميون والسريان والشركس والتركمان والأتراك والإيرانيون واليهود والزنوج والنوبيون والبربر. وعلى الصعيد الدينى تشمل نحو ٢٠ مليونا بنسبة ٩% من إجمالى عدد السكان. والفئة الثانية هم اليهود الربانيون، والأرثوذوكس، واليهود القراءون والساديون، ثم الديانات التوفيقية غير السماوية الصابئة واليزيدية والبهائية، ثم الديانات القبلية الزنجية[٥٠].

ولا شك فى أن الخريطة الإثنية العربية تثير بهذا الشكل قدراً مهما من التوترات على الساحة العربية، وتخلق مزيداً من الهموم بخاصة فى السودان ولبنان والعراق. ولذا كان من الصعب على الفكر السياسى العربى تجاهل تلك القضية والعبور عليها بدون التوقف أمامها؛ لأنها تثير أزمة بناء الدولة الحديثة، وتشير إلى تعثر القطرية وفشلها فى صياغة مقبولة للهوية، تأخذ فى

الحسبان التعددية الدينية والثقافية حيث توجد. كما تنطوى على الفشل فى تقديم صياغة مقبولة لمسالك الوصول إلى السلطة، وكيفية إشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيها بصورة متكافئة. وهذا وذاك فى النهاية يمثلان تجسيدا لتعثر عملية الدمج السياسية أفقيا وعموديا للجماعة الإثنية فى المجرى الرئيسى للمجتمع والدولة[٥١]. ويمكن القول بأن هذه المعضلة هى المسئولة عن تأزم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، بما يجعل من علاجها، ليس وسيلة لدعم السلم الداخلى فى هذه المجتمعات بين الأقليات والأغلبيات فحسب، بل هى بالقدر نفسه وسيلة من أجل تكريس الشرعية لدى الأنظمة الحاكمة.

وإزاء هذا التحدى يطرح الفكر السياسى العربى ثلاثة بدائل تعمل بوصفها حزمة متكاملة لصياغة إطار عام يمنع المشكلة الإثنية من التفجر المسلح، بل يحتوى مثل هذه الانفجارات القائمة بالفعل، وهذه البدائل تتمحور حول الديمقراطية والفيدرالية والمجتمع المدنى؛ إذ من شأن هذه المبادئ أن توازن بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقليات، سواء على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الوطن العربى كله[٥٢]؛ إذ تقدم الديمقراطية أحيانا بوصفها الحل الوحيد أو الأمثل لقضايا الأقليات فى الوطن العربي.

وعلى الرغم من ذلك بقى التأثير غير المتوازن بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية التى تميل بشدة إلى الضغط على الفكر السياسى العربي، من دون النظام العربي، مانعا للحضور الديمقراطى الفعال فى العالم العربى إجمالا، كما أن التأثير غير المتجانس أو المتناقض لمجموعة العوامل الداخلية لم يسمح بانطلاقة ديمقراطية حقيقية على المستوى القطرى العربي، وأن خلق مطالب على هذا الصعيد لدى بعض البلدان، لم يكتمل فى صورته النهائية بل يظل فى مرحلة التردد الفعلى.

ومن هنا تظل المسألة الكبرى المطروحة على إشكالية الانتقال العربي نحو الديمقراطية هى معرفة كيفية تحويل هذا التوجه الديمقراطى الظرفي أو المفروض بسبب الظروف الدولية على النخبات الحاكمة إلى اختيار واع قائم على بلورة خيارات اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية ومتماسكة. وفى هذا المجال ترد مسائل عدة يتوقف التقدم نحو الديمقراطية فى الوطن العربى على إيجاد الحلول العملية السريعة لها، بعضها يتعلق بالتحول الداخلى وتوازنات السلطة الاجتماعية والسياسية لكل قطر، وبعضها يتعلق بالتحولات الإقليمية وتبديل الموقع العام الذى يحتله الوطن العربى بصفة عامة فى ساحة التوزيع العالمى للقوى المادية والاقتصادية والثقافية(٥٣).

وإذا كان التقدم نحو الديمقراطية يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، يأتى فى مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثابتة والمستقرة، وتأمين آليات التوزيع العادل معا لثمارها - فيمكننا الوصول إلى قراءة مختلفة، بل نقيضة لما يصوغه التيار البراجماتى الذى يتعالى صوته فى الساحة السياسية العربية الآن من علاقة عكسية بين القومية والديمقراطية؛ "إذ ليس من الممكن تحقيق هذه الشروط فى ظروف الاقتصاد العالمى الراهن من دون خلق المجالات والأسواق الواسعة؛ أى من دون توسيع دائرة الاستثمار وسوق العمل والاقتصاد معا، ويفترض هذا حث الخطى من أجل تنظيم تعاون عربى شامل جدى(٥٤).

نحن إذن فى حاجة إلى عصر جديد للتحرر الوطني، يتأسس على فلسفة ليبرالية، تتيح للمجتمعات العربية أن تتطور بثقة واستقلال وإن ببطء، وتتيح لها مراجعة نفسها واختيار مصائرها. هذه الفلسفة لازمة ليس لكونها روح عصر يجب أن نتلبسها، أو ضرورة للشرعية يجب الاستناد إليها فحسب، ولكن - وهذه هى المفارقة - لكونها الدرع الأكثر صلابة فى مواجهة الهجوم

الأمريكى علينا كذلك. فبينما تنزع الولايات المتحدة إلى الهيمنة متذرعة بالديمقراطية، فإن هذه الأخيرة ستكون — ويا لدهاء التاريخ — الآلية العملية لردع هجومها على الإقليم العربى عندما يتوافر لشعوبه القدرة على الاختيار.

ومن هنا فإن المرحلة المقبلة تتطلب ترميما واسعا وعميقا للجبهة الوطنية داخل كل بلد عربى، لتبدو أكثر تماسكا؛ وهو ما يقتضى بالضرورة من جل النخب الحاكمة أن تطلق وتندمج فى عملية تاريخية للتسامح السياسي، تستوعب أطراف ثنائيات كثيرة فى حياتنا، طالما نظر إليها بوصفها متناقضات بالضرورة، وهى ليست كذلك فى الواقع، على رأسها ثنائية المجتمع والدولة.

هذه العملية تبدو الآن شديدة الإلحاح بوصفها وسيلة تمهد لعملية دمقرطة تدريجية للمجتمعات العربية، تبدو غير متصورة الآن فى ظل حالة الانشطار العميق وشبه الجذرى التى تلف أغلب مجتمعاتنا العربية، ليس بين ثنائية الدولة والمجتمع فحسب، بل كذلك بين ثنائيات : الوطنى — القومى، والحداثى — السلفي، وغيرها من ثنائيات معوقة لتحول ديمقراطى حقيقى يتضمن احتمال تبادل السلطة؛ لأن الأخير يبدو فى ظل هيمنة الثنائيات الجامدة تلك عملاً كارثيا لا يمكن تصوره إلا بتغيرات انقلابية ذات طابع ثورى عنيف، ولن يكون متصورا إلا بالسير قدما فى هذه العملية التسامحية نحو تصفية هذه الثنائيات جميعها أو أغلبها، تمهيدا لانطلاقة ديمقراطية تفى بمتطلبات نهوضنا الداخلى الذى يعوقه كثير من تحديات الفساد المالى والإدارى والضعف الاقتصادي. كما تفى بمتطلبات تماسكنا فى مواجهة الخارج؛ إذ ثبت أن الديمقراطية هى إحدى الوسائل الناجعة فى تقوية النظم الحاكمة، والمجتمعات القاعدية معا على أرضية راسخة من الشرعية السياسية، تصوغ تكاملهما الخلاق؛ إذ يكون دور المجتمع، إذا مورس بفعالية ملحوظة، مكملا لدور الدولة، كما قد يكون بديلا له، إذا حالت دوافع ما بينها وبين التعبير الرسمى

عن توجهات معينة حرجا أو حتى خوفا، كما أنه وفى كل الأحوال الظهير والسند لهذا الدور الرسمى حينما تمارسه الدولة برشادة وعقلانية.

ثانيا : إعادة بناء الفكر القومى العربي

ما بين قيام دولة إسرائيل على حساب الوجود العربى فى فلسطين، وسقوط بغداد أمام قوات الغزو الأمريكي، يكون التاريخ السياسى العربى قد دار دورة كاملة، مخلفا وراءه عصرا بدأ واعدا بالاستقلال الوطنى والوحدة القومية، وانتهى بوضع ثانية أكبر وأعرق العواصم العربية تحت أقدام الغزاة الجدد.

لقد انتهى إذن عصر التحرر الوطنى الأول ضد الاستعمار الأوربى الكلاسيكى وإمبراطورياته المتداعية فى منتصف القرن العشرين الذى نهض على مقومات "الجغرافيا السياسية"، وتم تأسيسه على فلسفة شمولية بتجليات يسارية، أدت إلى عسكرة المجتمعات العربية، وقادتها إلى الهزائم العسكرية والانكسارات السياسية، فحرمتها من الانتقال إلى طور الوحدة القومية؛ إذ دفعتها إلى الركض خلف الحلول التهادنية ونزوعات الخلاص الفردى التى ارتأتها النخب الحاكمة والمحبطة، بخاصة فى ربع القرن الأخير، سواء بالتعايش مع إسرائيل أو اللهاث خلف الولايات المتحدة.

وإزاء الحاجة الملحة إلى استرداد العراق من قبضة الاحتلال الأمريكى الجديد، ثمة حاجة إلى إعادة تأسيس الفكر القومى العربي، بخاصة موقفه من قضية الوحدة العربية أو علاقة القطرى بالقومى فى ضوء التحولات السياسية العالمية من ناحية، والتطورات المعرفية، بخاصة فى علوم السياسة والاجتماع من ناحية ثانية، والتمايزات القائمة والمتنامية فى مفهوم الثقافة نفسه من ناحية ثالثة، بشرط أن تكون عملية إعادة التأسيس هذه من داخله وبدون محاولة هدمه كلية.

وفى هذا السياق تكاد تجمع أدبيات الفكر القومى العربى على أن الخطاب الوحدوى قد مر بمراحل ثلاث أساسية فى القرن العشرين[٥٥]:

أولها: المرحلة الرومانسية التى طرحت فيها قضية الوحدة العربية طرحا عاطفيا؛ إذ لم يكن الاهتمام بالبحث عن الأسس الموضوعية للوحدة ولا المراحل المطلوب قطعها وصولا إليها بل طرحت الوحدة بوصفها بديلاً شاملاً لواقع التخلف والتجزئة والاستعمار فى العالم العربى فى النصف الأول من القرن العشرين.. وهى رومانسية اكتست بملامح أفلاطونية فى كثير من الأدبيات التى رأت فى القومية العربية "وجوداً قائماً" يجب الوعى به أكثر منه مبدأ يجب الدعوة إليه.

ثانيتها: المرحلة الثورية التى امتدت فى الربع الثالث من القرن العشرين تقريبا وإبان المد القومى الناصرى تحديدا الذى تخللتـــه بعــض المحـــاولات الوحدوية، وتأتى على رأسها الوحدة المصرية السورية التى مثلت دور المهلم أحيانا والمحبط أحيانا أخرى للوجدان القومى.

الثالثة: هى المرحلة الراهنة "الواقعية" التى يمكن وصفها بأنها أقل ثورية وأكثر عقلانية على صعيد التيار القومى نفسه، ولكنها مرحلة القنوط من الفكرة والنقد العنيف الذى يوجه إليها فى دوائر التفكير الأخرى، الذى قد يصل فـــى بعض الأحيان – بخاصة بعد احتلال العراق – إلى درجة الـــسخرية منهـــا، والحديث عنها ضمن موجة الـــ"ما بعديات" فى التاريخ والفلـــسفة والحداثـــة وغيرها، والمابعد هنا هو التعبير المهذب عن "النهاية".

وظنى أن القومية العربية هى مما لا يجوز فيه ولا معه منطق الـــ "ما بعد"؛ وذلك لكونها تعبيراً عن وعى ملهم، وتشكيل ثقافي / تـــاريخى عميـــق، يجعل منها، وتصير معه، انتماءً ووجودا وليس مجرد توجه أو إيديولوچيا قابلة

للتبدل أو الزوال. وأما تجسيدها السياسى فهو قضية قابلة للاجتهاد المستمر بقصد التجديد لا النفي.

وظنى – مرة أخرى – أن هذا الاجتهاد يجب أن يتأسس على الاعتراف بحقيقة "الدولة الوطنية"، ليس بوصفها شراً لابد منه فى مواجهة دولة الوحدة، ولكن بوصفها مرحلة فى إطارها، غير محدودة بزمن بل مفتوحة على التاريخ. ولذا فنحن فى حاجة إلى تأصيل نظرى لواقع الدولة "الوطنية"، وليس "القطرية" فحسب، يجعل من وجودها محض هزيمة ثقافية وتاريخية للقومية العربية؛ وهو الأمر الذى يتطلب إسقاط ثنائية الثقافة/ السياسة فى تفسير الوجود العربي، ويفرض علينا البحث عن أساس ثقافى للدولة الوطنية أيضا، وليس سياسيا فحسب، يبرر التسامح معها بقدر ما يضمن فعالية حضورها، وينزع التناقضات المصاحبة لوجودها التى تثير أزمات النظام الإقليمى العربى المعروفة، وعلى رأسها الانقطاعات السياسية الناجمة عن سوء إدارة العلاقات العربية – العربية التى تحول دون بناء إرادة عربية مشتركة فى مواجهة التحديات الكبرى التى تكاد تهدد وجود هذا النظام ذاته، فضلا عن إهدارها فرص تطويره وتفعيله كافة.

فمن يتأمل تفاعلات السياسة العربية يمكنه ملاحظة نمط الأزمة فى سيناريوهات متكررة يتغير مضمونها كثيرا، وتبقى ديناميكيتها واحدة. فالمضمون قد يكون خلافا على الحدود السياسية؛ كما كان بين قطر والبحرين، وقطر والسعودية، والسعودية واليمن، والعراق والكويت، والجزائر والمغرب، ومصر والسودان مثلا، وقد يكون خلافا حول مستويات العمل القومى ومستوى الالتزامات المتبادلة بين أطراف النظام العربي؛ كما يثور دوما بين ليبيا وكثير من الدول العربية المجاورة لها كمصر والسودان وتونس والجزائر، وقد يكون – مرة ثالثة – حول الموقف من صراعات عربية مع

الآخرين؛ كالصراع العربي/ الإسرائيلي وطرق مجابهة تحدياته، ووسائل التعامل معه، وقد يكون – رابعا – أكثر تفجرا؛ على منوال الغزو العراقى للكويت الذى بدأ بتبادل اتهامات حول مصالح نفطية، ثم تطور بإيقاع سريع إلى مطالبات حدودية قبل أن يتفجر حول السيادة على دولة الكويت ذاتها. وبقدر تعقد هذا الخلاف كانت المواقف العربية منه معقدة، وبلغت ذروة تعقيدها بانقسام العالم العربى إلى معسكرين متقابلين؛ هما معسكر التحالف، ومعسكر الضد. وهكذا تتغير قوالب الأزمات ومضموناتها، ولكن تبقى ديناميكيتها واحدة، يمكن تحليلها إلى خطوات ثلاث أساسية:

١- **الخطوة الأولى:** تتمثل فى صدور قرار أو اتخاذ موقف من قبل دولة عربية ما، تعبيرا عما تراه مصلحة قومية عليا، لا يمكن التنازل عنها، وبدون حوار غالبا مع الطرف الآخر المعنى بهذا الموقف، على الرغم من استبطانه (أى القرار/ الموقف) لمصالح وطنية، وربما شخصية فى أغلب الأحيان .

٢- **الخطوة الثانية:** تقوم الدولة العربية المعنية بهذا الموقف بالتصدى له وإدانته فى كل الأحوال دونما توقف عند حدود مشروعيته. والتساؤل: هل للطرف الآخر الحق فى اتخاذه أم لا ؟ وبدون سعى للحديث المباشر مع هذا الطرف حول حيثياته فى هذا الموقف الجديد أو القرار الذى أصدره، فيما يعد ردا عمليا، ومعادلا موضوعيا لآليات اتخاذ القرار نفسه ابتداء.

٣- **الخطوة الثالثة:** يتبدى عجز الطرفين واضحا عن الحوار حول ما يعده كل منهما مصلحة عليا قد تأخذ بشكل مباشر صفة "الوطنية"، عندما يكون صاحبها صريحا. وقد تتغطى برداء القومية حين يكون الغزو آلية للوحدة القومية مثلا؛ عندما يكون الغازى مراوغا.

وإزاء هذا العجز المزمن عن الحوار المباشر سعيا لحل وسط، وتمترس كل طرف خلف مطالبه الكاملة؛ إذ يفرض المطلق والمثالى حضوره على السياسى العملى، لا يكون ثمة مخرج إلا من خلال حالات ثلاث هى:

أ - استفحال الخلاف إلى درجة التفجر العنيف بين طرفيه على نحو يهدر طاقتيهما فى صراع لا مبرر له، أو تعمقه إلى درجة التعقيد المزمن الذى يحدث القطيعة بين الطرفين لآماد بعيدة وصلت إلى نحو نصف القرن فى حالة الخلاف البعثى العراقى - السورى ، مع ما تمثله هذه القطيعة من إهدار لميزات التكتل والتعاون من ناحية، ومن إهدار لبعض الموارد فى ممارسة الصراع على أدنى مستوياته، ومن خلال توظيف أقليات عرقية أو دينية أو حتى تنظيمات سياسية من ناحية أخرى.

ب - تدخل أطراف عربية أخرى فى الخلاف، إما على سبيل التهدئة أو الوساطة على طريق تجاوز الأزمة، وهو ما يحدث أحيانا، وإما على سبيل دعم أطرافها المتنازعين لأسباب نفعية وقطرية جد متباينة، تؤدى غالبا إلى جمود النزاع، ونادرا إلى تفجره، كما يحدث فى أحيان أخرى، ليكتسب نمط تفاعل الحرب الباردة العربية ـ العربية.

ج - تدخل أطراف دولية أو إقليمية غير عربية فى النزاع، عندما يكون ماسا بمصالح استراتيچية لهذه الأطراف الدولية والإقليمية على السواء. وهنا تقل سيطرة الدول العربية على النزاع، وتصبح مسارات تطوره رهنا بإرادة هذه الأطراف، وعلى النحو الذى تقتضيه مصالحها المباشرة أو غير المباشرة، سواء اتفقت مواقف هذه الأطراف الدولية والإقليمية لصالح هذا الطرف أو ذاك، أو تفرقت فى اتجاه دعم الطرفين المتصارعين؛ وهو الأمر الذى يفاقم من النزاع، ومن تأثيراته؛ إذ يمتد فى الزمان طويلا، وفى المكان فسيحا، وفى التداعيات عميقا، بخاصة حينما

تكون مصلحة أحد الأطراف الدولية والإقليمية المتدخلة أحيانا هى إطالة أمد النزاع وليس الانتصار فيه (نموذج الحرب العراقية- الإيرانية)، على الرغم من أن إيران ليست طرفا عربيا ولكنها نموذج معبر، وأيضا نموذج الحصار الدولي، أو فلنقل الحصار الأمريكى المضروب على العراق لأكثر من اثنتى عشرة سنة؛ إذ كانت إطالة أمد الحصار الهدف الرئيسى، وليس تحقيق الأهداف المعلنة لهذا الحصار الذى لم ينته إلا بالاحتلال.

وتبدو المفارقة الحقيقية هنا فى ارتفاع نسبة تكرار هذا النمط من التأزم على نحو يفوق المعدلات العادية خارج إطار النظم الإقليمية؛ وهو ما يصطدم مثلا بحقيقة وجود نظام عربى يستند إلى دعوة قومية، تنبع من حقيقة وجود ثقافة مشتركة يفترض أنها مانعة أمام تلك الأزمات بتأثير روابط القربى ومكونات الهوية الجامعة من ناحية، وديناميات عمل النظام من ناحية أخرى.

هذه المفارقة يمكن تفسيرها بوجود فجوة كبيرة بين مستويى التصور النظرى والسلوك العملى لدى جميع الدول العربية، فجميع هذه الدول ينطلق غالبا فى تصوراته لردود فعل الأطراف الأخرى المعنية إزاء قراراته ومواقفه من مثاليات الرابطة القومية فى الوقت نفسه، الذى يصدر سلوكه العملى ممثلا فى قراراته ومواقفه ذاتها عن إداركه لخصوصيته القطرية وما يراه مصالح عليا وطنية. ففى تلك المسافة المتوترة بين التصورات النظرية المثالية لدى كل طرف عربى عما ينبغى أن يعامل به من قبل العرب الآخرين، وسلوكه الفعلى الذى تعامل هو نفسه به مع هؤلاء العرب أنفسهم، تكمن فجوة توقعات متزايدة تعانى دوما من الإحباط؛ لأنها تقوم على متطلبات غير قابلة للإشباع القومى؛ نتيجة للتناقض العميق الذى تقوم عليه بين التصور والسلوك. وهذه الفجوة يمكن تفسيرها بدافع أساسى هو مراوحة الواقع العربى بكل تفاعلاته بين سياقين متمايزين وشبه متوازيين؛ هما:

السياق الأول: يعبر عن تنظيم مؤسسى رسمى، يعلى من شأن الخصوصية المجتمعية على التجانس الثقافي، ويؤكد السيادة فى مواجهة الوحدة، استنادا إلى حقيقة أنه قائم على السيادات القطرية للدول، وهو فى ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة؛ إذ لم يقدم قط على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته، ومن ثم فإن النظام العربى على عكس الدعوة القومية كان قادرا على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية، وخصوصيات عملية بناء الدولة فى العالم العربى بصفة عامة، ومن ثم فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية، بل السياسات والمواقف؛ إذ تستمد خصوصية الأقاليم الفرعية العربية وخصوصية عمليات بناء الدول من عوامل عدة، بينها تنوع روابط الجيرة الجغرافية، وتنوع التكوينات الاجتماعية ونصيب البلدان العربية من التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وغير ذلك من الموارد والثروات. وفوق ذلك كله فإن هناك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربى فرعى ولكثير من الدول العربية منفردة، ليس فقط بسبب وجود أقليات عرقية ولغوية ودينية وطائفية فحسب، وإنما أيضا بسبب الميراث التاريخى الخاص بأنماط من النظم السياسية والاجتماعية المتباينة(٥٦).

ومن ثم يصبح الدافع الرئيسى وراء صك مصطلح "نظام إقليمى عربى" وتبادله بين جماعة المفكرين والمثقفين العرب، هو قبول واقع استمرار الدولة الوطنية أو القطرية، مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب فى كل مكان، واستهداف الوحدة فى الأمد الطويل جدا. أى أن الهدف الإيديولوچى من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية بوصفه أمرا واقعا، وبيان إمكان المشاركة فى إنجاز مهمات كثيرة تشبع مصالح وعواطف مشتركة فى الوقت نفسه(٥٧).

أما السياق الآخر فيعبر عن دعوة قومية ذات عمق اجتماعى تؤكد الوحدة تجاوزا للقطرية، وتعلى من شأن التجانس الثقافى القومى على حساب الخصوصية المجتمعية المحلية، استنادا إلى أمرين مهمين؛ هما:

١- أن النظام العربى لا يستند إلى الجوار الإقليمى وحده، بل يستند أيضا إلى توجه سياسى وتجانس ثقافى فريد، وعمق اجتماعى يتمثل فى دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربي. وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التى صادفت هذه الدعوة فإنها كانت قد تمكنت قبل حرب الخليج الثانية من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية، بل وبقوة الشرعية الإقليمية. ولا يمنع ذلك مراوحة النظام العربى بين الإدراك الإقليمى والإدراك القومى، بين مرحلة وأخرى من تطوره[٥٨].

وعلى الرغم من أن الروابط الهيكلية الموضوعية بين الدول العربية لم تكن من القوة فى أى وقت بما يبرر الحديث عن "استقلال ذاتى" للنظام العربى فى علاقاته بالجيران الإقليميين أو النظام الدولي، ولم تكن القواعد التعاهدية والعرفية السائدة فى هذا النظام من القوة فى أى وقت بما اضطر جميع بل أغلب البلدان العربية للإذعان له؛ فقد كانت القوة الآسرة للهوية المشتركة والأمل فى إحياء الالتزام بالقواعد المرعية وتطوير هذه القواعد ذاتها بما يعمق من إلزاميتها وإلزامية بل احترام قرارات المؤسسة الجامعة التى تعبر عن فكرة النظام ألا وهى الجامعة العربية، هى ما أعطت تبريرا قويا لفكرة "النظام الإقليمى العربي"[٥٩].

٢- أن النظام الإقليمى العربى يتميز عن سائر الأنظمة الإقليمية فى العالم بوجود ما يمكن تسميته "رصيد مشاعر مشترك من قضايا معينة"، أهمها القضية الفلسطينية؛ إذ تتجاوز هذه القضية تحديدا كونها انشغالا إقليميا إلى كونها انشغالا قوميا. وبهذا المعنى فإنه ما دامت الدعوة القومية استمرت تمثل العمق الاجتماعى للنظام الإقليمي؛ فإنها غير قابلة للتجزؤ فى الملكية والمسئولية، فهى ملكية عامة للدول والشعوب العربية، ولا يملك طرف معين التصرف فيها منفردا. وقد أكد النظام العربى هذا المعنى مرارا.

ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة الصادر عام ١٩٥٠م الذى أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطلاقا من هذا المعنى، وقرار مؤتمر قمة بغداد الصادر عام ١٩٧٨م بشأن تجميد عضوية مصر فى الجامعة تطبيقا للقاعدة ذاتها[٦٠].

وفيما بين العمق الاجتماعى للدعوة القومية، والصياغة السياسية للتنظيم الإقليمي، عاش العالم العربى مدة ستة عقود "تناقضا رئيسيا بين منطقين مفهومين يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض بداخله؛ فهناك من ناحية منطق الدولة أو المنطق القطرى الذى يستند إلى واقع التجزئة العربية، ويجد مصادره فى الأوضاع الراهنة لأعضاء النظام والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة التى جاءت الثروة النفطية لتكرسها وتدعمها؛ وهناك من ناحية أخرى منطق النظام العربى أو الدعوة القومية التى يقوم عليها النظام، والتى يترتب عليها مفهوم الشرعية القومية، ويرتبط بها عدد من القيم القومية المتعلقة بالصراع العربى ـ الإسرائيلي، والاستقلال القومى، وعدم الانحياز، والتنمية العربية، والأمن العربي، والوحدة العربية[٦١].

وواقع الأمر أن عدم الحسم فى الإجابة عن السؤال المهم : هل النظام العربى القائم وسيلة إلى الوحدة القومية أم أنه غاية فى ذاته ؟ إنما يكشف عن اضطراب التصور العربى لما قام العرب أنفسهم بإنجازه قبل نصف قرن من نظام إقليمى أقرب إلى كونفيدرالية سياسية تعمل عند حدها الأدنى، تصورها زعماء الأطراف المندمجون فيها كافية للتعبير عن المشترك الذى يجمعهم فى لحظة تاريخية معينة، هى لحظة نشأة النظام، وذلك فى الوقت نفسه الذى لم ير فيه الشعوب العربية أن هذه الرابطة كافية أبدا للتعبير عن هذا المشترك الذى يجمعها معا.

صحيح أن شعورها هذا شهد تبدلا تاريخيا بين حماسة إلى الوحدة لحظة نشأة النظام وفى لحظات كثيرة بعدها بخاصة فى الخمسينيات والستينيات إبان تصاعد الموجة القومية، وفتور نحوها فى لحظات أخرى على رأسها اللحظة التى أعقبت الغزو العراقى للكويت بكل إحباطاتها، ولكن الصحيح أيـضا أن مستوى هذه الحماسة الشعبية ظل دائماً يفوق حماسة الأنظمة السياسية ويفوق درجة الالتزامات المتبادلة بين أطراف نظام جامعة الدول العربية، وأن جزءا مهما من الأدبيات السياسية ومن الفكر السياسى حتى الإبداع الفنى لنخبة الأمة وعلى مستوى مجتمعاتها بصفة عامة، ظل يستلهم مشروعيته، ويحدد أهدافه، فى ضوء هذه الفجوة بين حماسة الشعوب، وتردد الأنظمة السياسية، بين الدفق الوجدانى للأولى، وبرودة عقل الثانية. فهو أحيانا يمتدح مظـاهر وحدويـة، ومواقف يجدها قومية، وهو أحيانا أخرى ينتقد مظـاهر قطريـة وتوجهـات انعزالية، وهو فى كل الأحوال رافض للأزمات المفتعلة التـى تعـوق بنـاء الإرادة المشتركة بين وحدات الأمة وعناصرها.

ولعل المشكلة الكبرى التى تعمق الاضطراب وتدعم نمط التأزم السائد فى الحياة السياسية العربية، تكمن فى أن الأنظمة العربية القطرية نفسها لم تعترف قط لشعوبها بالأمر الواقع، وبحدود الالتزامات الحقيقية المتبادلة بينهـا، ولـم تحاول أن تشرح لها دواعيها، حتى من وجهة نظرها، بل استمرت هذه النخب السياسية تغذى الدعوة القومية الكامنة فى لباب عقل مواطنيها وعمق وجدانها، نفاقا لها وليس فهما لدواعيها، حفاظا على الـشرعية فـى بعـض الأحيـان، وركوبا للموجة فى بعضها الآخر. حتى إن ذاكرة هذه النخب الـسياسية قـد شابها بمرور الوقت تناقض مرير أو اختلاط غريب بين ما تقوله وما تفعلـه، وما تظهره وما تبطنه، فباتت تتصرف وتسلك نحو أهدافها الوطنية وأحيانـا النخبوية طريق القومى والوحدوى؛ إذ تصبح المثاليات القومية جميعها غطاءً لكل سلوك سياسى منفلت ومتطرف فى القطرية أيضا. ووصلت المأساة إلـى

أقصاها حينما نسيت هذه النظم نفسها أو تناست، أنها تراوغ بين القومى والقطرى، فتصرفت على أساس قطرى، وطالبت الآخرين بأن تتوافق ردود أفعالهم مع القيم القومية، فكانت قمة المأساة أن أعلنت دولة سيادتها على الأخرى تحت غطاء هذه القيم!

وتعنى القيم القومية أن هناك مصالح قومية مجردة أعلى تفرض تلقائيا وبإرادة ذاتية احترامها أو الالتزام بها من جانب الدول. وإذا حدث خلاف فى تفسير هذه المصالح أو القيم تستطيع كل دولة أن تزعم لنفسها أحقية فرض الإذعان لها، بغض النظر عن الميثاق الذى لا ينص صراحة على هذه القيم. وبتعبير آخر فإن القيم القومية قد تتعارض مع الوضعية الخاصة بعلاقات نظام إقليمى، وهى العلاقات القائمة على المساواة والسيادة، كما هى مؤكدة فى ميثاق الجامعة.

ويحتدم هذا التناقض أو يتفجر بحدة كبيرة إذا استندت دولة من دول القلب إلى مشروعية قومية وفقا لتفسيرها ـ بغض النظر عن نزاهة هذا التفسير وتجرده، أو وضاعته وأنانيته لإحداث تحول جذرى فى الوضع الإقليمى القائم. ومن الجائز أن تتحقق لهذه الدولة مشروعية قومية تستند إلى تأييد شعبى. غير أن هذه المشروعية سوف تتعارض مع المشروعية القانونية الملزمة والضرورية لصيانة النظام وتأكيد تماسكه. وبذلك تكون الشرعية القومية ثورية على حساب المشروعية القانونية للنظام، وهى شرط أولى لتماسكه(٦٢).

ويبقى السؤال المهم فى هذا السياق: كيف يمكن تجاوز حالة الشيزوفرينيا السياسية التى تكاد تسيطر على الحياة العربية؟ وعلى نحو أوضح: كيف ندرك الوسائل الفعالة لحل المعضلة الكبرى لتطور النظام العربي، وهى العلاقة السلبية أو ربما العكسية بين درجة التسامح التى يبديها مع الخصوصيات

القطرية ودرجة الفعالية التى يتمتع بها فى سياق تعبيره عن التجانس القــومى والتى تكاد تجعل هذا "التسامح" بوصفه ركيزة للاستمرارية ضد هذا "التجانس" بوصفه ركيزة للفعالية؟

ويمكننا القول إن صياغة هذه العلاقة السلبية بين الخصوصية والتجــانس إنما ترجع إلى الأساس الذى تم تقسيم العمل بين القطرى والقومى استنادا إليه. فما تواتر عليه العرف العربى نظريا بأن اللغة الواحــدة والثقافــة المــشتركة والتاريخ المتجانس هى لحمة العروبة ودعوتها القومية التى لا انفصال لها، قد اصطدم عمليا بواقع الدولة القطرية العربية ونزوعها إلى التعبيــر الــسياسى المستقل نوعا عما تراه سيادتها الوطنية.

إن هذا الصدام بين طرفى النظر والواقع ظل هو المشكلة الأولــى التــى تعامل معها النظام العربى فى العقود الستة الماضية، من خلال مبدأ ثالث تــم تخليقه حلا للمعضلة، كان جوهره أنه إذا كان لا مفر نظريا من وحدة قوميــة تجسد التجانس الثقافي، وعمليا من تعددية قطرية تعكس الخصوصية المحلية، فليكن الحل فى أن تمارس الثقافة تجلياتها بمعزل عن الممارسات السياسية؛ أى تبقى الثقافة معبرة عن دعوة قومية لها عمقها التاريخى نعم، ولكنها كامنة فى اللاوعى، قد توحى وقد تلهم فى لحظات، وقد تمدنا برموز عامــة مــشتركة، ولكنها تفعل ذلك بوصفها تراثا عاما، يحق لأى مجتمع أن يــستخدمه حينمــا يشاء، وكيف يشاء، بدون إلزام لهذا المجتمع أو ذاك من المجتمعات العربيــة بتبنى إلهاماتها أو ممارسة طقوسها. وفى الوقت ذاته تبقى السياسة ممارســة واقعية عملية تجرى أحداثها ومساراتها حسبما تجرى الظروف وتتغير الوقائع وتكون المصالح. ولا مانع على الرغم من ذلك من المزايدة بالمثاليات القومية فى أوقات معينة لأهداف متباينة لدى هذا الطرف أو ذاك.

الأساس الذى قام عليه تقسيم العمل بين القطرى والقومى إذن، هو الفصل بين السياسة والثقافة، هروبا من ضغوط متصورة للثقافة على السياسة. وهى الضغوط التى يفرزها إدراك متقادم للثقافة يحبسها فى وجه واحد فقط لا تقبل على أساسه أنماط من العلاقات بين المجتمعات إلا التجانس التام، أو بمعنى أدق التماهي، أو المغايرة التامة ولدرجة التناقض. ولأن المجتمعات العربية لا تقبل بحكم مسماها نمط المغايرة والتناقض، فلا سبيل أمامها سوى نمط التماهى والتجانس التام. وما دام الأخير قد وجد بين المجتمعات العربية فيصبح السؤال: ولماذا لا تكون هناك إذن الدولة العربية الموحدة ؟ وعندها لا توجد إجابة صحيحة إلا من طريقين؛ هما:

الأول: هو الاعتراف بخطيئة دائمة يعيشها الواقع العربى وتمارسها النظم والنخب العربية بشكل مستمر وضد مصلحة شعوبها. وهذه هى الإجابة التى سادت فى نصف القرن الماضي، وهى المسئولة عن حالة الشيزوفرينيا السياسية العربية الراهنة.

والآخر: هو الاعتقاد بصعوبة أو عدم جدوى بناء علاقة تكاملية بين الثقافة والسياسة على أساس أنهما لا ينتميان إلى فضاء موحد؛ إذ إن الأولى تجسيد للتصورات الوجودية المشتركة عن الذات والعالم والتاريخ، ولمنظومة القيم وما توحى به من المثاليات والرموز، فى حين أن الثانية هى الابنة الشرعية للفضاء الواقعى والعملى واليومى والمباشر، وغيرها مما يعكس المصلحة السياسية؛ وهو الأمر الذى يحبذ بقاءهما فى فضاءيهما المتوازيين والمنفصلين لا المتكاملين. ومن ثم ينفى عن الوجود السياسى العربى كل معنى جماعى، وكل قيمة توحيدية، ويهدر كل الطاقات الشاملة، ويكرس حالة الركون التام إلى الأمر الواقع. وجميعها مثالب قومية، لا يقل عنها أهمية تلك المثالب المعرفية التى تنال من هذا الاعتقاد .

ومن ثم فإن الطريق إلى تجاوز مأزق الشيزوفرينيا السياسية العربية، من دون وقوع فى أسر الأمر الواقع، يبدأ من إعادة تأمل هــذا الإدراك الأحـــادى لظاهرة الثقافة. وهو الإدراك الذى تثبت التصورات والدراسات الحديثة تقادمه يوما بعد يوم؛ وهو الأمر الذى يحتاج ــ نظرا لأهميته ــ إلى وقفة أطول عند مفهومين معياريين للثقافة أفرزتهما تلك الدراسات؛ هما:

الأول: سوسيولوجى يشتبك مع علم اجتماع الثقافة، ويـستند إلـــى علــم الاجتماع بخاصة لدى المدرسة الفرنسية بزعامة دوركايم، والثقافة لديه هــى نمط عيش وأسلوب حياة، تسقط فيه الرموز على الوقائع مباشرة، وتندمج فيه حركة الصور والشخوص، وتنتفى فيه إلى حد كبير المــسافة الفاصـــلة بــين الرؤى والسلوك. وهنا يصبح فعل "المعيش" هو المؤسس لفعل "التأمــل" فــى حياة البشر؛ إذ إن حركتهم هنا لا تصدر عن رؤية ســابقة بالــضرورة، وإن أمكن استخلاص هذه الرؤية من حركة الجماعة الإنسانية "الخاصة"، بعــد أن تكون قد تقررت فى واقعها التاريخى بشتى جوانبه.

والآخر: سيكولوچى يشتبك بفضاءات الفكر المختلفة، ويستند فى الأساس إلى الدين والفلسفة واللغة والإيديولوچيات الكبرى. والثقافة كما يراهــا بنـــاء عقلى متكامل، ونظام صارم للأفكار يتسم بالخصوصية لدى كل جماعة إنسانية فى رؤية الوجود، بدءا من مقدسه المطلق- إن وجد- وعلاقات البشر بالطبيعة (تصورهم لوظيفتها، وكيفية الإفادة منها)، وعلاقات البشر داخله ببعضهم فيما يصوغ قوانين أو قواعد اجتماعهم الإنساني. والثقافة هنا وفى الأساس رؤيـــة تصدر عن تأمل، والتأمل قد يكون فعلا إنسانيا محكوما فى سقفه الأعلى بوعى البشر أنفسهم وإلهاماتهم، وقد يكون صادرا عن مقدس ابتداء، ويخضع فقــط لتأويلات البشر عند محاولتهم صياغة رؤاهم المجتمعيـــة والــسياسية بأقــدار متباينة من التفرد والخصوصية بين المجتمعات الإنسانية.

وظنى أن الإدراك التاريخى لظاهرة "الثقافة"، يثير ضرورة التكامل بين التعريفين؛ لأن الانحياز المطلق لأى منهما قد يؤدى إلى إهدار جزء مهم من حكمة المجتمعات الإنسانية أو من خبرتها.

فالتعريف السوسيولوچى مثلا، إذا ما عددناه وحدة المرجعية لتصورنا عن الثقافة، فإنه ربما يصل بها إلى تصور عدمى يكاد يفرغها من حيويتها وقيمتها بوصفها نموذجا للوعى لابد أن يحفز إلى التقدم، وأن يجعل لحياة البشر معنى ودلالة فى التاريخ. فالثقافة هنا وبهذا المعنى ستكون "تعبيرا محايدا" عن أية مواقف حياتية لأية جماعة من الجماعات الإنسانية التى تتسم وضعيتها التاريخية بالإيجابية أو بالسلبية، قياسا على معايير المكان عند المقارنة بالآخر، شرقا وغربا، أو قياسا على الزمن عند المقارنة بفترة أخرى من التاريخ، قد تكون أخصب وأثمر، أو على العكس أفقر وأجدب.

وفى المقابل فإن إطلاق التعريف "السيكولوچى" سوف يهدر الجزء الأهم من خبرة المجتمعات الإنسانية (التاريخ)؛ إذ لا يمكن الحكم على أى نظام للأفكار بالصلاحية أو العكس إلا بمقدار ما يثمره فى حركة الواقع لدى الجماعة التى تمارسه، مهما كانت جاذبيته اللفظية أو هندسته العقلية أو حتى فضاءاته الفكرية.

تبدو الحاجة ملحة إذن لتحقيق نوع من التكامل بين التعريفين يحقق مرجعية مشتركة تتأسس على الجدل الإيجابى بين طرفيها، بحيث يصبح فعل التأمل رقيبا على فعل المعيش، كما يصبح فعل المعيش اختباراً لفعل التأمل. ومن هنا يتحقق نوع من الحوار بين بنية العقل وحركة الواقع لدى كل ثقافة إنسانية، ومن خلاله تتمكن الثقافات الحية من فحص منتجاتها فى الوعى ومراجعتها فى الواقع.

وفى إطار هذه المراجعة الموجزة يمكننا إعادة صـياغة الإطـار العـام للعلاقة بين الخصوصية والتجانس فى العالم العربى بوصفهما يرمـزان إلـى حالة وجود واقعى فى الثقافة وفى السياسة معا. وأن المطلوب عندئذ لتجـاوز مأزق الشيزوفرينيا فى الحياة السياسية العربية هو إعادة تأسيس العلاقة، ليس بين فضائيهما فحسب، وإنما داخل فضاء كل منهما والتجليات المختلفـة لـه كذلك. وهنا نقترح وبشكل أولى إطاراً عاما يقوم على عدة مفردات أهمها:

١ـ الاعتراف بأن التعددية الراهنة فى العالم العربى ليست نتـاج أزمـة واقعية فحسب، فرضتها القوى الاسـتعمارية مـثلا أو تكرسـها الـضغوط الخارجية، على الرغم من وجود هذه الضغوط، ولكنها أيضا تستند إلى أساس نظرى هو تعددية جوانب الظاهرة الثقافية نفسها التى تصوغ فى الأساس حالة التجانس العربى بين جوانب فلسفية تعمل بوصفها مستودعا للرموز والإلهـام والتوجيه لهذا التجانس العام، وأخرى سوسيولوچية تعكسها خبرات المجتمعات المحلية العربية التى صاغتها أوضاع جغرافية معينة وأنظمة سياسية متباينـة وأبنية طبقية متمايزة ودرجات من الثراء والفقر جد مختلفة. ويمكن القول إن هناك عاملين أساسيين أحدهما طبيعى جغرافي، والآخر سوسيولوچى تاريخى، قد أسهما على المدى الطويل فى تهيئة الظروف الموضوعية لهذه التعدديـة، هما :

العامل الأول هو عامل الفراغات الصحراوية الشاسعة والمجدبـة التـى باعدت بين مناطق الوجود البشرى العربـي، سـواء فـى البـوادى أو فـى الحواضر، وجعلت منها ما يشبه الجزر المتباعدة المعزولة وسط بحـر مـن الرمال حسب تعبير الدكتور على الوردى (عالم الاجتماع العراقى الراحـل)؛ وهو الأمر الذى حال دون تفاعلها وانصهارها فى دورة حياتية واحدة.

وفى ضوء هذه الحقيقة الجغرافية الأساسية يمكن تفسير سبب تعدد الحضارات القديمة فى المنطقة العربية بين يمنية وعراقية وسورية ومصرية فرعونية! وسبب تعدد دويلات المدن فلم تقم حضارة قديمة واحدة فى المنطقة، ولم تقم – من ثم – دولة موحدة فيما بينها ! وينطبق هذا حتى على موطن العرب الأول؛ أى شبه الجزيرة العربية؛ إذ أسهمت الفراغات الصحراوية الشاسعة بداخلها فى خلق حالة من التعدد الإقليمى بين حجاز وعمان ويمن ونجد وبحرين، كما أن هذه الفراغات أدت إلى المباعدة بالتدريج بين أفخاذ القبيلة الواحدة وعشائرها فى بحث كل فصيل منها عن الماء والكلأ فى البوادى المتباعدة(٦٣).

وإضافة إلى قطيعة المكان، ولّدت الطبيعة الصحراوية بموجاتها التصحرية المتعاقبة واجتياحاتها الرعوية الدورية المتتالية، قطيعة أخرى فى الزمان، وذلك بتقطيع مجرى التراكم والتطور الحضارى والسياسى فى التاريخ العربى بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة التى دفنت مدنا وحضارات ودولا بأكملها تحت الرمال عصرا بعد آخر، وأزالتها من حيث هى حلقات وصل متحقق فى مجرى التطور الحضارى والسياسى العربي، بحيث تحتم إعادة البدء فى تكوين المجتمعات الحضرية المستقرة، وإقامة الدول ومراكز العمران، حقبة بعد أخرى، ومن منطقة إلى أخرى؛ وهو الأمر الذى أدى إلى إعاقة سرعة التطور الحضارى والسياسى العربى وإبطاء نموه، واستنزاف طاقات أكثر وأزمان أطول، قياسا على الأمم المستقرة الأخرى التى لم تحتم عليها جغرافيتها مثل هذا التقطع فى مجرى النمو التاريخى المتصاعد(٦٤).

وإضافة إلى موجات التصحر الطبيعى كانت موجات التصحر البشرى والمجتمعى ــ متمثلة فى الهجرات والغزوات البدوية سلما وحربا ــ تعمل على تقطيع مجرى التطور الحضارى والسياسى العربي، باجتياح مراكز

العمران والدول وإعادتها إلى حالة البداوة، ووضعية اللادولة، عصرا بعد آخر. ولم تكن البادية العربية مصدر أخطر هذه الموجات، فأخطرها وأشدها أثرا جاء من البوادى الآسيوية فى أوساط آسيا، وحسم مصير المنطقة قرونا(٦٥).

أما العامل الآخر فهو العامل السوسيولوچى التاريخى، حيث التعدد المجتمعى النابع من التعدد الجغرافى والمتمثل فى تعددية الكيانات القبلية والعشائرية التى ظلت من خلال التاريخ العربى وإلى يومنا هذا العائق الأول أمام دعوات التوحيد الإسلامية والعربية، بل تحدت مثاليات الدعوة الإسلامية منذ الصدر الأول فى صراعات الفصائل القرشية والقبائل العربية الأخرى، وكان لها أثرها التاريخى – من ثم – فى تعدد الدول والمذاهب والبنى المجتمعية الصغيرة. "وإذا شئنا التدقيق فى واقع تعددية الانتماءات الداخلية فى تشكيل الهوية العربية وتكوين النسيج العربى العام، نجد أن هناك ازدواجية ثلاثية: بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعى القبيلة أو للطائفة أو للمحلة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة"(٦٦).

وبتفاعل هذين العاملين ضمن طبوغرافيا المنطقة العربية، نشأ لدينا مربع إيكولوچى عربى من المدينة والبادية والريف المنبسط والجبل المتمنع. وعلى المدى التاريخى الطويل ولدت هذه البيئات الأربع ــ من حاضرة وبادية وسهل وجبل ــ فى عموم المنطقة العربية تشكيلاتها المجتمعية التقليدية التى تمايزت مذهبيا وعصبويا فى بوتقة هذه البنى التحتية، وإن توحدت معنويا فى إطار الثقافة والحضارة العربية الإسلامية؛ أى على صعيد البنى الفوقية. فكانت ثمة بنى تحتية متعددة فى ظل بنية فوقية عليا جامعة أو مشتركة(٦٧).

٢ ــ تأكيد أن حالة التعددية القائمة ليست بالضرورة شرا لابد منه تفرضه صعوبات تكمن فى الواقع الراهن القائم على التجزئة، أو يمليه

الميراث الثقافى والتطور الاجتماعى الخاص بأنماط شتى من النظم السياسية العربية التى مارست الهيمنة على المجتمعات العربية تاريخيا حتى الآن، بل قد تكون "خيرا محتملا"، إذا ما أمكن البناء عليها. فهى تمثل نوعا من الخبرة المجتمعية الخاصة التى تدفع هذا القطر أو ذاك إلى النهوض بتطوير خصائصه الذاتية على نحو أفضل؛ وهو مما يعد تطويرا جزئيا للتجانس العربى يغنى الشخصية العربية ويثريها، ومن ثم فهى شر فقط فى وجهة النظر التى تعد غاية الوجود العربى هى الوحدة السياسية، ولكنها بالطبع ليست كذلك تماما فى وجهة النظر التى ترى أن غاية هذا الوجود هى النهضة الحضارية قصدا إلى إعادة التأثير فى التاريخ من موقع الفاعل فيه الرائى لمسارات تطوره والمريد لإعادة صياغته.

ومن هنا تتبدى الحاجة إلى صياغة جديدة للعلاقة بين قضيتى الوحدة والنهضة فى الفكر القومى العربي، جوهرها تأكيد أن التقدم والنهضة هما غاية الوجود العربي، وأن الوحدة القومية لا تعدو كونها وسيلة مثلى لبلوغهما. ومن ثم فهى ليست غاية نهائية مطلوبة لذاتها فحسب، وإنما هى غاية مشروطة تاريخيا بإدراك النهضة والتحقيق الأمثل للتقدم، وأنها بهذا المعنى قابلة لإعادة النظر إليها فى ضوء التجربة التاريخية والواقعية المحيطة بها على المستوى السياسي؛ لأنها بالفعل راسخة، ولا جدال حولها على مستوى التعبير الثقافى عن هوية الأمة العربية.

وفى هذا السياق ربما أمكن الاعتراف بأن هدف التكتل القومى والتوافق العربى قد يكون هو الهدف التاريخى الأمثل فى اللحظة العربية الراهنة، على المستوى النظرى أيضا وليس العملى فحسب، الذى يتوجب إعلاؤه على أنه بديل لهدف الوحدة القومية من جانب الفكر القومى ذاته، وليس الحركة السياسية وحدها، وهو هدف قد يقصر نظريا عن الوحدة القومية، ولكنه يفوق

عمليا واقع الحياة العربية الراهن بكل أزماتها، والمدفوعة بمرواغاتهــا بــين سياقين؛ أولهما يؤكد وحدة نظرية؛ والآخر يعدها مثالية، ويؤكد – فحــسب – تعددية واقعية، تتخفى عند الممارسة العملية فى أثواب سياسية وخطابية قومية تثير التباسات محبطة. وتكشف عن حالة شيزوفرينيا سياسية كامنة.

والمهم فى هذا السياق أن إعلاء الفكر القومى الجديد لهذا الهدف ســوف يقطع الطريق على دعاوى تيارات فكرية أخرى مارقة، تناقض هــذا الفكــر نظريا وعمليا، وتزايد عليه بحركة الواقع الصعب الذى ينــاقض طروحاتــه الوحدوية بحق، وتدعى عليه بغير حق هذه المرة، العجز عن الإدراك الصحيح والواقعى للعالم وعن تقديم جديد يفيد فى إثراء حركة الواقع العربي، وذلك فى محاولة لاختطاف ليس الفكر القومى فحسب، بل الواقع العربى نفسه كذلك.

٣ ـ أن الإمعان فى ممارسة الخصوصية المجتمعية، ومــا يعبــر عــن مظاهر السيادة القطرية قد يكون هو نفسه الطريق إلى بناء الوحدة القومية؛ إذا ما تم التعبير عن هذه الخصوصية وتلك السيادة بشكل معتدل وديناميكى فــى علاقته بالتجانس العربي؛ أى من خلال نمط "التوافق القومى" الذى يحتفظ بهذا التجانس مرجعية أساسية لــه؛ إذ تؤكــد التجــارب التاريخيــة أن ممارســة الخصوصية بما تمثله من إثراء وترسيخ للشخصية الوطنية قد يكون دافعا لبناء أطر وهويات أوسع منها؛ لأنه ينزع عنها – من خلال إثراء وجودها الخاص نفسه– مخاوف الذوبان الكامل فى تلك الهويات الأوسع، ويمنحها الجرأة والثقة بالذات التى تمكنها من التفاعل الإيجابى مع هذه الأطر.

ولا يعتمد هذا الفهم على ملاحظة تجارب عمليات بناء الدول/ الأمم فــى إطار حركيتها التاريخية فحسب، وإنما أيضا على ما يذهب إليه بعض العاملين فى الحقل الدبلوماسى والأكاديمى الذين يرجحون تفــسيرا للنزعــة العربيــة المحافظة والهادفة إلى تكريس واقع القطرية، يقوم على فكرة "عقــل الدولــة"

الذى يدفعها إلى إعطاء أولوية حاسمة فى جميع الحضارات والمناطق، سواء كانت متخلفة أو متقدمة، عربية أو غربية ـ لأمنها الخاص، وإلى الصراع على القوة والنفوذ، ومن ثم إلى الصدام وعدم رؤية المجالات الممكنة للتوافق والتعاون[٦٨].

ويقترح هذا الاتجاه الأخير المنهج الوظيفى لبناء النظام العربى وتحريره من أزمته، على غرار ما حدث من بناء الجماعة الأوربية، على أساس من المدخل الوظيفى للتكامل الإقليمي. و تقوم افتراضات هذا الاتجاه التحليلى على ما يأتى[٦٩]:

أـ أن الخلافات بين الدول عموما، والدول العربية بخاصة، ليست ذات درجة متساوية من الحدة. وأكثر القضايا تعرضا للحدة فى الاختلاف هى القضايا السياسية، بخاصة تلك التى تتصل بقضايا الأمن، وأقلها تعرضا للحدة فى الاختلاف هى القضايا الاقتصادية والوظيفية؛ أى التى تتعلق بالبنية الأساسية والخدمات الحديثة بما فيها قضايا الثقافة.

ب ـ أن أفضل الطرق للتقدم على صعيد التكامل الإقليمى وبناء نظام له مصداقية، ينهض فى منهج تدرجي وارتقائى، يبدأ بالتعاون فى مجالات القضايا التى يحدث فيها خلاف أقل حدة وقابل للحصر والحل، وهى القضايا الوظيفية، ويتدرج منها إلى القضايا السياسية الأقل خلافية ثم إلى غيرها من القضايا. ذلك أنه بعد أن يكون قد تم وضع هياكل مؤسسية للتعاون فى المجالات الاقتصادية والوظيفية سوف يصعب التراجع عنها؛ لأنها تصبح جزءًا من وعى الرأى العام فى كل بلد، ويصبح من ثم جزءًا من معادلات أمن النظم.

ج ـ أنه من الممكن حماية التقدم فى العمل المشترك فى المجال الاقتصادى والوظيفى من التعرض للخطر بسبب حدة الخلافات فى المجالين السياسى والأمنى. ولذلك يتعين "تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك".

ثالثا : إعادة صياغة التحالفات العربية مع العالم

تشى الخبرة التاريخية بأن الأمم / الدول تنجح فى خوض صراعاتها العسكرية كلما طالت فترات السلم التى تسبقها وتفتحت خلالها قرائحها الجمعية بالإبداع والتطور ومراكمة الإنجازات الحضارية، وأنها تخفق فى خوضها كلما انغلقت على نفسها أو اندمجت فى نزعة عسكرية محمومة، تقتل عبقريتها الفردية والجماعية تدريجيا حتى تجد نفسها فى دوامة الانحدار، فتكون الهزيمة العسكرية بداية للتداعى الحضارى والعكس.

وعلى الرغم من ذلك فإن الهروب من المواجهة مع خصم يصر على العدوان، قد يكون طريقا خلفيا للتداعى الحضارى؛ لأنه يقود إلى الهزيمة النفسية للأمة جماعات وأفرادا، على نحو يعوق تدفقهم الإبداعى الحر، ويشل قدرتهم على الخلق والنمو، ويهبط بمعدلات إنتاجهم، ويكسبهم قيما انهزامية واتكالية على حساب القيم العقلانية؛ كالإتقان والاجتهاد واحترام القانون وغيرها من قيم التمدين. بل يفسد حتى ذوقهم الفنى، فينحدر به إلى خطاب الغرائز والتنكيت الساذج بدلا من الخطاب العقلانى والجمالى والعاطفى والاجتماعى والوطنى والإنساني.

ومن هنا فإن الهزيمة النفسية للشعوب تكاد تعادل، وربما تفوق الهزيمة العسكرية، من حيث النتائج على المدى الطويل الذى يتسق وأعمار الشعوب لا الأفراد. ولذا فالأمم الناهضة تظل فى حاجة دائمة إلى ضبط أزمانها بين سلم طويل لأنه وعاء إبداعها، وصراعات طارئة قد تكون ضرورة لسلامتها المادية والروحية. وأى اختلال بين طرفى المعادلة نحو العسكرة التى تلهمها نزعات عدمية نيتشوية وتعصب شوفينى، أو نحو المهادنة التى تجد تبريرها فى نزعات إنسانوية أو تهاويم ليبرالية، إنما يصيب الأمم بالذبول الحضارى بعد الهزائم العسكرية أو النفسية.

فى هذا السياق تبدو مجتمعاتنا العربية وكأنها تعانى الإنهـاك الحـضارى، والتهميش الاستراتيچى؛ لسببين متناقضين تماما :

الأول: يتعلق بسيادة فكر الحرب؛ إذ إن عسكرة المجتمع والانهمـاك فـى صراعات دون كيشوتية كسرته عسكريا بعد أن أنهكته حضاريا، على منـوال العراق الذى تحول من مركز للقوة العربية إلى مدخل لاحتواء العالم العربـى قسريا.

والآخر: يتعلق بهيمنة مطلقة لفكر المهادنة، يصير معها خوض الصراعات الاستراتيچية على أى مستوى مستحيلا نظريا وعمليا، على الرغم من استئساد العدو وطغيانه على القيم والمصالح والمقدسات والمحرمات؛ وهو ما يقود إلى انكسار الروح وذبول الوجدان، وإن بقى الجسد شاخصا شاهداً علـى وجـود تاريخى لا حضور له، على منوال ما حدث فى ليبيا من تطويع سلمى للإرادة الوطنية، ثم القومية وفق نظرية الدومينو التى تحيط الآن بسوريا ولبنان، ثـم السعودية ومصر.

ومن هنا فإن الحاجة إلى تجنب عمل هذه النظرية تفرض علـى العـالم العربى نبذ العدمية النيتشوية من ناحية، والإنسانوية المتهافتة من ناحية أخرى، وإخضاع حركته لإلهام النزعة الإنسانية الحديثة وتصورها لمنطق عمل ثنائية الحرب والسلام وجدل حضورها، حتى لا يبقى رهنـا بالقبـضة الأمريكيـة المنفردة، ما يوجب عليه أن يخرج على القيد الأمريكي، وأن يعيد بناء تحالفاته الدولية، انطلاقا من عدة حقائق تجعل من هذا التوجة ضـرورة اسـتراتيچية ممكنة:

أ - أن القوة الأمريكية ليست مطلقة :

تعنى القوة المطلقة توافر كل موارد القوة الشاملة كما وكيفا لـدى دولـة واحدة، بحيث تحوز كل عناصر القوة الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة أو

المعنوية إلى جانب القوة العسكرية، كما تحوز من كل هذه العناصر حدها الأقصى الذى لا يجاوزه طرف/ دولة أخرى؛ وهو ما يجعلها تحوز السبق على مؤشر قياس جميع عناصر القوة الشاملة فرادى ومجتمعة فى الوقت نفسه، فلا تكون آنذاك مضطرة إلى المساومة على مواقفها؛ لأنها غير محتاجة إلى تبادل المصالح مع الآخرين، فهى متفوقة عليهم جميعا وفى جميع المجالات، اللهم إلا عن طريق تقديم بعض المنح والمزايا للتغطية على أنماط التعامل القسرى معهم، وعلى سبيل فرض الهيمنة السلمية حتى تبقى دائمة، ولا تستفز الآخرين إلى تحديها. ولا شك فى أن حيازة القوة المطلقة بهذا المعنى هو أمر بالغ الصعوبة إلى الدرجة التى تجعله بالغ الاستثنائية فى تاريخ النظام العالمى الذى طالما شهد توزع عناصر القوة الشاملة على مجموعة دول أساسية، حتى وإن تميزت إحداها بوضع أكثر تميزا قياسا على غيرها فى واحد أو أكثر من عناصرها، وليس فى جميع هذه العناصر.

وهنا يمكن الادعاء أن التسعينيات التى قادت الولايات المتحدة العالم فى خلالها، عن طريق خطاب تبشيرى تمحور حول العولمة، التى شهدت تفوقا أمريكيا اقتصاديا إلى جانب التفوق فى عناصر القوة الأخرى ــ هى تلك المدة الاستثنائية فى تاريخ النظام العالمي. فالولايات المتحدة بلغت ذروة تفوقها على صعيد مركب القوة الشاملة، ومن ثم حققت صعودا حاسما فى دورها العالمى لحقبة استمرت ستة عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكنها فى الوقت نفسه ظلت خاضعة لقانون التوازن العالمى هذا. ففى بداية هذه المدة كانت متكافئة فى القوة العسكرية مع القطب السوفيتى الذى حرمها آنذاك من الهيمنة العالمية المنفردة، على الرغم من تفوقها الاقتصادى والسياسى والثقافي. وعندما تخلصت من المنافسة العسكرية السوفيتية بفعل امتلاكها وقيادتها الثورة الثالثة المعرفية، وإفادتها من فائض القيمة التاريخى الذى يتولد عنها؛ بدت مهيمنة على الشئون العالمية بشكل منفرد، على النحو الذى

أوضحناه سلفا، غير أن تلك الهيمنة التى تبدت مطلقة منذ ١١ سبتمبر تغطى على خلل يتنامى ويصير واضحا منذ بداية القرن الحالى على صعيد العلاقة بين المكون العسكرى الذى صار مصدر تفوق حاسم، والمكون الاقتصادى الذى يصير إلى نقطة ضعف واضحة وإن لم تصبح حاسمة بعد، وهو أمر متوقع إذا ما استمر النهج الأمريكى الإمبراطورى الذى حكم سياستها الخارجية فى السنوات الخمس الماضية؛ أى منذ بداية القرن الحادى والعشرين؛ إذ يتنامى هذا الخلل مرافقا لنزعة العسكرة المتفشية منذ صعود القيادة الجمهورية.

وتبدو قائمة العجز التجارى الأمريكى مثيرة؛ لأنها تشمل كل بلدان العالم المهمة. ولنعدد فى عام ٢٠٠١م: ٨٣ مليار دولار مع الصين، و٦٨ مليارا مع اليابان، و٦٠مليارا مع الاتحاد الأوربى، و١٠ مليارات مع فرنسا، و٣٠ ملياراً تمثل عجزاً فى الميزان التجارى مع المكسيك، و ١٣ ملياراً مع كوريا، حتى إسرائيل وروسيا وأوكرانيا يوجد فائض فى مبادلاتها مع الولايات المتحدة يبلغ نصف مليار دولار، وخمسة مليارات ونصف المليار، وخمسة مليارات دولار على التوالى[٧٠].

وإذا نحن نسبنا العجز التجارى الأمريكى لا إلى إجمالى الناتج القومى الذى يشمل الزراعة والخدمات، وإنما إلى الناتج الصناعى وحده، فسنصل إلى هذه النتيجة المذهلة ألا وهى أن الولايات المتحدة تعتمد فى ١٠٪ من استهلاكها الصناعى على واردات لا تغطيها صادراتها. ولم يكن هذا العجز إلا ٥٪ عام ١٩٩٥م.

وعلينا بوجه خاص ألا نتصور أن هذا العجز يقتصر على السلع ذات الأساس التكنولوجى، فالولايات المتحدة تكرس نفسها للمنتجات الرفيعة، وما زالت الصناعة الأمريكية رائدة فى عدد معين من المجالات، وتشكل الحواسب

القطاع الأوضح. لكن من الممكن أن نتحدث كذلك عـن المـواد الطبيـة أو صناعة الطيران. غير أننا فى الوقت نفسه نشهد عاما بعد عام ضعف التقـدم فى كل المجالات الذى يشمل القطاعات المتقدمة. ففى سنة ٢٠٠٣م كان مقررا أن تنتج "إيرباص" الأوربية من الطائرات قدر ما تنتج "بـوينج"، وإن كنـا لا نتوقع أن نرى تساويا مطلقا فى القيمة إلا فى عام ٢٠٠٦م. وقد انخفض فائض الميزان التجارى الأمريكى لسلع التكنولوچيا المتقدمة من ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠م إلى٥ مليارات دولار فى عام ٢٠٠١م(٧١).

وعلاوة على التراجع الاقتصادي، فإن التحول الإمبراطـورى للاقتـصاد يخلق أزمات على مستوى التوزيع النسبى للموارد القومية؛ إذ يميل إلى تحويل الفئات العليا من المجتمع الأمريكى إلى فئات عليا لمجتمع إمبراطـورى؛ أى مجتمع معولم يعج بالتناقضات. وقد كان "ميكائيل ليند" أول من رسم فى عـام ١٩٩٥م صورة لتطور المجتمع الأمريكي، تتماشى مع ذلك التحول، فلم يكتف بالتنديد بسحق الأوساط العمالية والشعبية، بل ذهب إلى تحديد الطبقة الأمريكية الجديدة القائدة ووصفها. "فالطبقة العليا البيضاء هى غير المحـددة بـدخولها فحسب، وإنما كذلك بعاداتها الثقافية والذهنية، وبتفضيلها الدراسات القانونية لا التقنية، ونزعتها الأنجلوسكسونية الرخيصة، وميلها إلى الفعل الموجـب؛ أى التمييز الإيجابى لصالح الأقليات فى المجال العنصرى، ومهارتها فى حمايـة أبنائها من المنافسة الفكرية فى المجال الجامعى. وقد رسم ليند صورة أمريكا متراتبة "لم يعد للنقابات فيها نفوذ على الحزب الديمقراطي، وتتجـه إلـى أن تصبح أقل، وأقل ديمقراطية"(٧٢).

ويزداد التوتر الناجم عن تاثير هذا العامل بتأثير نمط التمـاذج العرقـى والثقافى لأمريكا الذى يتغير بنحو عميق. ومن المرجح أن يغدو من بين كـل خمسة أمريكيين واحد من أصل إسبانى وواحد من أصل أفريقى أو آسـيوى،

وثلاثة من أصل أوربى فى عام ٢٠١٠م، فى حين ستكون هذه النسب اثنين وواحد على التعاقب فى عام ٢٠٥٠م. وبعبارة أخرى سينخفض العامل الأوربى من ٦٠٪ إلى ٤٠٪. وستكون محصلة ذلك أن تختلف أمريكا كثيرا عن تلك الأوربية الواسعة فى الماضى القريب لتعكس الانشقاقات الثقافية والفلسفية التى تقسم العالم حاليا[٧٣].

ويصوغ المؤرخ الاستراتيجى "بول كيندى" معضلة النهج الإمبراطورى صياغة رائقة؛ إذ "إن متطلبات الدفاع، ونفقات الأمن العسكري، والحاجات الاجتماعية والاستهلاكية، والاستثمارات بهدف النمو تحوى تنافسا ثلاثيا على الموارد، وليس ثمة حل حاسم لهذا التوتر سوى تحقيق درجة معقولة من التآلف، ولو أن ذلك يعتمد على التأثر بالظروف القومية لا على التعريف النظرى للتوازن. فالدولة التى يحيط بها جيران معادون تتجه إلى تخصيص جزء للأمن العسكرى من مواردها يفوق ما تخصصه دولة لا يشعر مواطنوها بالدرجة نفسها من الخطر، والدولة الغنية بمواردها الطبيعية يسهل عليها أن تفى بمتطلبات المدفع والزبد معا، والدولة العازمة على تحقيق درجة من التنمية الاقتصادية للحاق بركب الدول الأخرى تكون لها أولويات مختلفة عن دولة على شفا الحرب. وتمثل الجغرافيا والسياسة والثقافة ضمانا مؤكدا لحقيقة أن الحل بالنسبة لدولة ما لا يمكن أن يصلح بحذافيره لدولة أخرى، ولكن تبقى المقولة الآتية سارية فى كل الأحوال ألا وهى : أن أية دولة كبرى لا يمكن أن تحتفظ بمكانتها الرائدة لمدة طويلة بدون تحقيق توازن دقيق بين المتطلبات المتنافسة للدفاع والاستهلاك والاستثمار"[٧٤].

ويذهب الباحث الفرنسى الكبير "إيمانويل تود" إلى أن الولايات المتحدة صارت تحقق هذا التوازن بشكل استثنائى وغير طبيعى، عن طريق الإتاوة المتولدة عن هيمنتها العسكرية كعادة الإمبراطوريات تاريخيا؛ إذ كانت أثينا

تحصل على الإتاوة الإمبراطورية؛ أى المقابل الاقتصادى لهيمنتها العسكرية فى شكل "الفوروس"؛ أى الاشتراك السنوى للمدن المتحالفة، طوعا فى البداية، ثم منتزعا فى النهاية، ونهبت روما فى الفترة الأولى من كنوز عالم البحر المتوسط، ثم اغتصبت ــ عينا أو عن طريق أموال دافعى الضرائب ــ القمح من صقلية ومصر، وكانت الاقتطاعات العنيفة مماثلة فى الجوهر لطبيعة روما، إلى حد أن قيصر اعترف بعدم قدرته على فتح ألمانيا؛ لأنها - بزراعتها المتنقلة غير المستقرة - لم تكن قادرة على تغذية الفرق الرومانية. ولكن كيف تقتطع الولايات المتحدة إتاوتها الإمبراطورية ؟ يعدد تود أربع طرق رئيسية [٧٥]:

أولها: الإتاوة المباشرة النقدية والسلعية اللازمة لها ــ كما نرى ــ فى إيواء القوات الأمريكية وتموينها فى اليابان وألمانيا، وهناك ــ فى حالة حرب الخليج "تحرير الكويت" ــ الإسهامات المالية المباشرة للدول المتحالفة التى لم تشارك فى العمليات العسكرية.

وثانيها: صادرات الأسلحة، وهى سلع حقيقية يجلب بيعها مالاً، لكن قيمتها ليست محددة بتفضيلات المستهلكين الأفراد، وفقا لنظرية الاقتصاد الليبرالى، فعلاقات القوى بين الدول هى التى تسمح بهذه المبيعات التى تكشف أحيانا عن سلطة إرغام أمريكية حقيقية، كما تبين مؤخرا الممثلون الساذجون لشركة داسو فى كوريا الجنوبية. وقد بلغت صادرات الأسلحة الأمريكية نحو ٣٢ مليار دولار عام ١٩٧٧م بنسبة ٥٨٪ من المبيعات العالمية الخارجية للسلاح. وذلك حينما كان العجز التجارى الأمريكى نحو ١٨٠ مليار دولار فقط، وقد تراجعت قيمة هذه المبيعات بعد أن وصل العجز التجارى إلى رقم ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠م.

وثالثها: السيطرة على بعض مناطق إنتاج النفط، وهى عنصر مهم فى الإتاوة التقليدية. ويسمح الوضع المسيطر لشركات النفط الأمريكية المتعددة الجنسية، سياسيا واقتصاديا على السواء، باغتصاب ريع كوكبى، وإن كان مستواه لم يعد يكفى اليوم لتمويل الواردات الأمريكية من كل نوع. غير أن الوضع السائد للنفط فى مجال الاقتطاعات السياسية يسهم فى تفسير الوسواس الثابت للسياسة الخارجية الأمريكية حول هذه السلعة عينها.

ورابعها: الجانب الأكبر من الإتاوة التى تقتطعها الولايات المتحدة الذى يتم بدون إرغام سياسى أو عسكري، بطرق ليبرالية تلقائية. فالمشتروات الأمريكية من السلع فى العالم تدفع، ويشترى الوكلاء الاقتصاديون الأمريكيون ـ فى سوق نقدى أكثر حرية من أى وقت مضى ـ العملات الأجنبية التى تتيحها لهم هذه المشتروات. ولكى يفعلوا فإنهم يبادلونها بالدولار، العملة السحرية التى لم تنخفض قيمتها فى خلال مرحلة تفاقم العجز التجاري، على الأقل حتى إبريل من عام ٢٠٠٢م. وهو سلوك سحرى إلى حد استخلص منه بعض الاقتصاديين أن الدور الاقتصادى العالمى للولايات المتحدة لم يعد هو إنتاج البضائع كغيرها من الأمم وإنما إنتاج النقود.

ولعل الهواجس إزاء إمكان استمرار هذا التوازن الاستثنائى، ومن ثم إزاء استمرار الانتشار العسكرى الواسع لأمريكا، ثم دورها العالمي، هى الدافع الأساسى لتحذيرات كثير من المحللين والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين على وجه الخصوص، فقد كان "بول كيندى" قد حذر حتى قبل السقوط السوفيتى المروع مما أسماه "التوسع الإمبريالى"(٧٦)، الذى يمكن أن يؤدى إلى أفول فى الهيمنة الأمريكية استنادا إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، والالتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر؛ إذ ذهب إلى أنه كلما زاد مستوى هذه الالتزامات العسكرية

وتورط مركز الهيمنة فى صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل، فإن انكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا.

وفى هذا الإطار كتب كيندى بعد ١١ سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق فى صحيفة "فايننشيال تايمز" البريطانية مقالاً استكمل فيه حيثيات فهمه الأثير عن التوازن المطلوب بين القدرة الاقتصادية والتمدد العسكري، دعا فيه إلى استبدال نزعة التوسع الأمريكى فى أفغانستان وبعدها فى العراق باستراتيچية العمل من أجل "السلم الأمريكي" فى العالم. وينطلق كينيدى من افتراض القدرة الاستراتيچية الأمريكية اللامحدودة. ففى رأيه أنه لم يحدث فى التاريخ مثل هذا الاختلال فى القوى مثلما هو حادث الآن بين الولايات المتحدة وغيرها؛ ذلك أن فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثانى كان لهما أعداء أقوياء، وكانتا جزءا من نظام متعدد الأقطاب، فى حين لم تكن إمبراطورية شارلمان توسعية إلا فى إطار أوربا الغربية، أما الإمبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض، غير أنه كانت هناك فى الوقت ذاته إمبراطورية أخرى فى فارس، وثانية أكبر منها فى الصين. ولكنه على الرغم من هذا الافتراض يحذر من السير على طريق التوسع الاستعمارى الكلاسيكى خوفا من تأثيراته المستقبلية فى الاقتصاد بخاصة؛ إذ إن عمل هذا القانون يفسر لديه (أى لدى كيندى) تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفى قلبها الخبرة الرومانية التى لن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت فى العسكرة.

وعلى منواله يقدم فريد هاليداى نقده لدعاوى الهيمنة تحت غطاء العالمية، محذرا من انهيار الدور العالمى لأمريكا، استنادا إلى تحليل تاريخى يؤكد فشل الخبرات الماضية؛ إذ إن عالمية الليبرالية فى القرن التاسع عشر قادت إلى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجه معارضة متزايدة من قبل من يرونها هيمنة غربية، خصوصا أمريكية، مفروضة عليهم. أما العالمية الثورية لكل

من فرنسا وروسيا والصين وإيران، فقد قادت إلى الحرب مع بلدان الجوار، وإلى قومية متشنجة ودولة قمعية فى الداخل. والعالمية المهيمنة للإمبراطوريات الأوربية التقليدية انهارت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انهارت عالمية الاتحاد السوفيتى فى سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تلقى عالمية الولايات المتحدة المصير نفسه[٧٧].

وفى المقابل يبدى "إيمانويل تود" تشاؤمه حيال ما لدى الولايات المتحدة من أوجه عدم كفاية بارزة يسمح بحثها بالتنبوء المؤكد بأنه لن تكون هناك، نحو عام ٢٠٥٠م، إمبراطورية أمريكية، فـ "أمريكا ينقصها بوجه خاص نوعان من الموارد الإمبراطورية : فقدرتها على الإرغام العسكرى والاقتصادى غير كافية للحفاظ على المستوى الحالى للاستقلال فى الكوكب، ونزعتها العالمية الإيديولوچية فى هبوط، ولم تعد تسمح لها بمعاملة الناس والشعوب على قدم المساواة لكى تكفل لها السلام والازدهار بقدر ما تستغلها"[٧٨]. فى حين يذهب الاقتصاديان الأمريكيان "هارى فيجى" و"جيرالد سوانسون" فى كتابهما "سقوط أمريكا قادم"، إلى تشاؤم أعمق؛ إذ إن الولايات المتحدة لم يعد أمامها سوى عقدين من الزمان لكى يتحقق السقوط من عرش الإمبراطورية المنفردة [٧٩].

أما "إيمانويل ولارشتاين" الباحث الأمريكى الشهير فى دراسة النظم العالمية من منظور الجغرافيا السياسية فى مقاله "سقوط النسر" (المنشور فى مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، العدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٢م) فيذهب إلى أقصى درجات التشاؤم؛ فالولايات المتحدة لديه لا تعيش الطور الصاعد إلى الإمبراطورية من الأصل بل الطور الهابط منها؛ إذ هى "إمبراطورية تنهار"، وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، إنما يدفعون بها إلى السقوط المريع بدلاً من أن يدعوها تنهار تدريجا، وبأقل الخسائر الممكنة.

وعلى أساس اقتصادى يستند إليه ولارشتاين يذهب إلى أن ذروة التفوق الأمريكى كانت بُعيد الحرب العالمية الثانية؛ إذ كان نصيبها من الناتج العالمى ٤٠٪، وقد صار الآن ٢٢٪ تقريبا، وهو رقم يضاهى ناتج الاتحاد الأوربى. ويرى أن التفوق الأمريكى قد شهد تقلصاً من خلال أربع مراحل أساسية؛ هى: حرب فيتنام التى أهدرت كثيراً من القوى الاقتصادية والعسكرية، فضلا عن المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة، وثورات الشباب عام ١٩٦٨م ضد الهيمنة التقليدية على العالم سواء الأمريكية الرأسمالية أو الشيوعية، ثم الانهيار السوفيتى الذى كشف لها عن صدمة لم تكن مستعدة لها فى ضبط الواقع الدولي، وأخيرا اعتداءات ١١ سبتمبر التى كشفت عن فشل أمريكى فى توقع المخاطر الكبرى التى يمكن أن تواجهها وتوقيها.

ونعتقد من جانبنا فى صدقية تصور ولارشتاين؛ فالتدخلية الشديدة ربما تشى بضعف أمريكى فيما يمكننا تسميتة بـ "العقلانية الاستراتيچية" وليس عن قوة حقيقية؛ إذ إن اختيار العالم العربى ـ الإسلامى بوصفه هدفا وذريعة متميزة للعسكرية المسرحية الأمريكية ـ بهدف إظهار القوة الاستراتيچية الشاملة للولايات المتحدة بأدنى تكلفة ـ ينشأ ببساطة، ليس عن قوة أمريكا، بل عن ضعف العالم العربي؛ إذ لا توجد فى الحضارة العربية الإسلامية دولة قلب قوية من حيث السكان والصناعة والقدرة العسكرية، فلا مصر ولا السعودية ولا العراق، تمتلك الوسائل المادية والبشرية معا لمقاومة حقيقية. ومن ثم فالاختيار المعادى للعرب إذن حل قائم على الاستسهال، وعلى الآنيّة، وعلى الاستعجال، وعلى قصور فى الرؤية الاستراتيچية البعيدة المدى، ربما يرجع إلى قصور فى الرؤية التاريخية الذى سلف الحديث عنه. وجميعها آفات تصيب الوعى الاستراتيچى للقوى العالمية فى لحظات الهبوط.

ويؤكد **إيمانويل تود** ذلك قائلا : إذا أردنا أن نفهم ما يحدث فعلينا أن نرفض بصورة مطلقة نموذج أمريكا التى تعمل بمقتضى خطة شاملة مدبرة عقلانيا، ومطبقة منهجيا. وتتدرج الإيماءات الأمريكية فى الخليج، والهجمات على العراق، والتهديد لكوريا، والاستفزازات للصين، ضمن استراتيچية المسرحة العسكرية الأمريكية الصغيرة. إنها تشغل وسائل الإعلام فترة من الوقت وتبهر قادة الحلفاء، ولكنها تنحرف عن المحاور الرئيسية لاستراتيچية واقعية ينبغى أن تصون سيطرة الولايات المتحدة على القطبين الصناعيين فى الثلاثية؛ أى أوربا واليابان، وأن تحيد الصين وإيران بأسلوب ودى، وتحطم الخصم العسكرى الحقيقى الوحيد (روسيا)؛ إذ إن عودة روسيا إلى التوازن، وتنامى الاتجاه الاستقلالى فى أوربا واليابان كفيل بأن يؤدى إلى انهيار القيادة الأمريكية فى الأجل المتوسط، كما أن الإثارة العسكرية الأمريكية الصغيرة ستؤدى إلى التقارب بين الفاعلين الاستراتيچيين الرئيسيين؛ أى أوربا وروسيا واليابان؛ أى بالتحديد ما كان ينبغى لأمريكا أن تمنعه إذا أرادت أن تحكم. إن الكابوس المختفى خلف حلم برجنسكى فى طريقه إلى أن يتحقق؛ فأوراسيا تبحث عن توازنها بدون الولايات المتحدة، أو معها[٨٠].

ب - أوربا تتجه إلى الاستقلال الاستراتيچى :

على الرغم من الشراكة الممتدة بين أوربا والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى، بل على الرغم من موقف التأييد الأوربى المبدئى لأميركا عند وقوع حدث سبتمبر الكارثى؛ إذ كان شعار "كلنا أمريكيون" فى مواجهة الإرهاب هو العنوان الذى صدر به جان مارى كولومبانى رئيس تحرير "لوموند" الفرنسية جريدته فى اليوم التالى للزلزال؛ فإن الموقف الأوربى قد تبدل مع سفور نزعة الهيمنة الأمريكية. وبدا أن ما ظهر على السطح من تحالف طوال الحرب الباردة وبسبب التهديد السوفيتى، كان يخفى ما

تضطرب به الأعماق من تباين أساسى فى الثقافة الاستراتيجية بين أوربا والولايات المتحدة؛ وهو ماتعترف به الدراسات الصادرة عن أكثر مراكز البحوث اتصالاً بالإدارة الأمريكية؛ إذ تشير أحدث دراسة أشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، التى تستشرف أحوال العالم سنة ٢٠١٥م إلى "تصاعد حدة التوتر السياسى – الاقتصادى بين الولايات المتحدة وأوربا؛ وهو ما قد يؤدى إلى انهيار تحالفهما تماما"(٨١).

هذا التباين يبدو مرشحا للتزايد؛ إذ تشى قراءة التفكير الأوربى على المستوى الاستراتيجى بنمو النزعة الاستقلالية، وليس بضمورها، لتوافر الدافع والقدرة. ذلك أن أوربا بعد الانهيار السوفيتى تبدو للمرة الأولى منذ زمن طويل غير مهددة أمنيا تهديدا حقيقيا، فهى غير مندرجة فى سياسات القوة والتنافس التى ميزت التاريخ الأوربى قبل الحربين العالميتين، وهى لم تعد تقع تحت طائلة تهديد الاتحاد السوفيتى، بل صارت أقرب إلى العمل المشترك مع روسيا. فقد انعقد بعد الحرب الباردة، وللمرة الأولى، اجتماع مجلس روسيا ـ الاتحاد الأوربى، بحضور كل الدول الأعضاء، بما فى ذلك الدول المرشحة للانضمام إلى عضويته؛ إذ حذر الرئيس الروسى فلاديمير بوتين من إعادة تقسيم أوربا، وشجب "جدار شينغن الجديد" الذى يفصل بين أوربا وروسيا، معرباً عن انزعاجه من التقدم الضئيل فى المفاوضات حول إلغاء التأشيرات بين الطرفين.

ومن الصحيح أن أوربا ربما تعانى بعض الانشقاقات بخاصة بين المحور الفرنسى الألمانى والأعضاء العشرة الجدد فى الاتحاد، من دول أوربا الشرقية؛ إذ تستعين الدول التى انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوربى بالوصاية الأمريكية كى تتجنب وصاية المحور الفرنسى – الألمانى الذى أسس الاتحاد الأوربى عمليا، بخاصة بولندا؛ إذ بقيت القومية البولندية الوثيقة الارتباط

بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافى أرثوذوكسى أو ألمانى لوثرى، تعيش حالة المرارة وعقدة الاضطهاد فى العلاقة مع روسيا وألمانيا وهي الانشقاقات التى تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتعويق الدور الذى يمكن أن تلعبه فرنسا وألمانيا على ساحة السياسات الدولية. ولكن الصحيح أيضا أنها لا تعانى الآن، وعلى العكس من حالها فى التسعينيات الماضية، من أزمات كبرى أمنية وسياسية، مثلما كان الأمر فى البلقان؛ وهو ما فرض عليها الخضوع للدور الأمريكي. فللمرة الأولى إذن تجد أوربا نفسها موحدة فى مجال أوسع وبعمق أكبر يصنعه الاتحاد الأوربى، كما تجد نفسها خالية من الصراعات تقريبا، اللهم إلا من تناقضات سياسية عادية، وصراعات محدودة كامنة كاليونانى ـ التركى مثلا. ومن هنا فإن التململ من السياسات الأمريكية يبدو أمرا منطقيا تماما، فى ظل غياب التهديدات التى صنعت اللحمة الأطلسية، وفى ظل البحث المنطقى عن دور للقوة الأوربية الموحدة والمتنامية.

وهنا يكتسب الجدل الراهن حول الأطلسى أهمية كاشفة؛ إذ ترى أوربا، وهو الأقرب إلى المنطق، أن الحلف الذى كان الهدف من تأسيسه أصلا طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربى، ودفع أمريكا إلى داخله، وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة، لم يعد مبررا الآن توسيعه أو حتى الإبقاء عليه، مع وجود روسيا داخله الآن، بعد توقيع اتفاق "ريكيافيك" للشراكة الأمريكية ـ الروسية؛ إذ لم يعد للحلف معنى أمنيا، لا فى نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوربا ووسطها (التى كانت تريد من انضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا)، ولا فى نظر أوربا الغربية التى عادت الشكوك تساورها حول "يالتا" أمريكية روسية جديدة، ولكن مع الفارق طبعا.

وقد اعترف الرئيس نيكسون بهذا الصدع مؤكدا أن "هناك أزمة عميقة اليوم تهدد مستقبل حلف الأطلسى؛ وهو ما توقع حدوثه هارولد ماكميلان منذ ثلاثين عاما؛ إذ قال لى : إن الأحلاف تتماسك بالخوف وليس بالحب. ومما يبعث على السخرية اليوم أن التهديد السوفيتى وإن كان أكبر مما كان، فالخوف من العدوان السوفيتى أقل مما كان. وعندما قام الناتو عام ١٩٤٩م كان يشكل ردا ملائما على التهديدات التى واجهناها آنذاك، ولكن العالم تغير منذ ذلك الحين. وقد نجمت أزمة الناتو عن التحول العميق الذى حدث فى السنوات الأربعين المنقضية"[٨٢].

ويؤكد الخبير الدولى "إريك شو"[٨٣] "أن التفكك فى عرى التحالف الأطلسى بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩م، والأسباب [فى رأيه] متعددة، وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوربية فى تحقيق الاستقلال، أو على الأقل نيل الاحترام من جانب الأخ الأكبر الأمريكى فى إطار مشاركة تعددية ما. فأوربا التى بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمى تساوى الحصة الأمريكية (٢٥٪) أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية، وهى فى الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها؛ لأن ذلك سيؤدى إلى بروز منافس قوى لواشنطن على الزعامة العالمية، كما أن الاتحاد الأوربى يعتقد أن واشنطن تقوده من أذنه نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية فى الدرجة الأولى من دون الالتفات إلى الأهداف الأوربية".

وعلى العكس – يقول شو –[٨٤] "فإن الولايات المتحدة تصر على استمراره، بل تسعى إلى توسيعه للاضطلاع بمهمات أمنية فى المحيط العالمى كله، ولتبقى الدول الكبرى السابقة فى أوربا الغربية وكذلك اليابان، داخل قيود

النظام الذى خلقته هى بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تثنيها عن تحدى قيادتها، أو التطلع إلى لعب دور عالمى أكبر، وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية"؛ إذ أعلن جيمس دوبينز مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأوربية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م "أن الخطر هو أنه من دون صمغ القيادة الأمريكية فى حلف الأطلسى، فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلى عاداتهم القديمة؛ أى بعث الروح القومية فى قواتهم المسلحة، وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدورى للتحالفات"[٨٥].

كما يختلف الطرفان أيضا حول مسألة الحرب ضد الإرهاب. ففى حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب فى مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوى الشر النازية والفاشية والشيوعية - كما يشدد بوش دوما فى خطاباته وتصريحاته وفى جولاته الأوربية - ترى أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا، وأن إثارة الأمر على هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة.

ولا شك فى أن الجدل حول حلف الأطلسى سوف يؤشر للمستقبل بصورة كبيرة؛ لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين؛ إذ سيبقى حيث الرفض الأوربى للنزعة الصدامية وسياسات القوة الأمريكية على مسافة فاصلة بين توجهاتهما، ويقود إلى ذبول الدور العسكرى للحلف، ثم ذبوله بوصفه هيكلاً قانونيا وسياسيا بعد ذلك تدريجيا. ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلى ممارسة هيمنتها بوسائلها ومواردها الخاصة وانتشارها العسكرى الواسع فى شتى أنحاء الجغرافيا العالمية . وأما القبول الأوربى بهذه النزعة الصدامية والانصياع لتلك السياسات، فإنه يقود إلى توظيف الحلف فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية، حتى يتحول - ومع تمديده داخل أوربا وخارجها - إلى بناء استراتيجى جديد للعالم كله، يصوغه منطق "من معنا ومن ضدنا؟"

وعلى النحو الذى يزيد من تهميش البناء القانونى السياسى للنظام العالمى القائم الآن فى أفضل الأحوال، أو يسقطه تماما ليحل محله فى أشدها سوءا.

وعلى الرغم من وجود انتقادات تنزع إلى التقليل من أهمية الموقف الأوربى، بخاصة الفرنسى ـ الألمانى فى مواجهة العدوان الأمريكى على العراق، يتذرع بسعى البلدين لترميم العلاقات مع الولايات المتحدة فى الفترة التى تلى انتهاء الحرب، وعد هذا السعى نوعا من المراجعة الفكرية والاستراتيجية تكفى لوأد النزوع الأوربى إلى معارضة الهيمنة الأمريكية التى أبرزته السجالات السابقة على الحرب - تبقى لهذا الموقف أهميته القصوى فى صياغة المستقبل العالمي. فما تتجاهله هذه الانتقادات أن هذا السعى لا يشى بمراجعة فكرية عميقة أو استراتيجية جذرية بقدر ما هو دبلوماسية عملية تحركها دوافع، بعضها واقعى، كون الحرب انتهت والنصر تحقق ويحسن الالتحاق به وهى سنة تاريخية وإن خلت من النبل، وبعضها اقتصادى يتعلق بالرغبة فى الإفادة من عملية إعادة الإعمار، وهى رغبة مشروعة فى النهاية وإن كانت نفعية.

كما تتجاهل هذه الانتقادات عددا من الأمور المهمة؛ منها مثلا أن كثيرا من القوى الكبرى دوليا وإقليميا قد قامت بهذه المراجعة من دون أن تكون قد اتخذت الموقف المتشدد للدولتين من الحرب، وقطعا من دون أن تكون لها هذه الصلة الوثيقة "التحالفية" مع الولايات المتحدة؛ وهو ما يعنى أنها قامت بها بدون ضرورة حقيقية، ومنها أن الدول المعنية بالشأن العراقى والعربية منها على وجه الخصوص، لم تثمن دور الدولتين اقتصاديا؛ وهو أمر كان ممكنا بتقديم بعض عقود الإنشاء أو التسليح خارج العراق بديلا عن عقود إعادة الإعمار داخله، أوحتى سياسيا بمزيد من التنسيق والتشاور، وهى سنة عربية قديمة فى التخلى عن الأصدقاء والعجز عن عقاب الفرقاء.

كما أنها ــ أى هذه الانتقادات ــ تهمل أحد المكاسب الأساسية الأخلاقية والفكرية من هذه الحرب ألا وهى مواجهة التوظيف الأمريكى المراوغ لنظرية صدام الحضارات فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، وذلك بفضل نضج الضمير الأوربى شرق الأطلسي، وشجاعة البابا يوحنا على رأس الفاتيكان وباسم الكاثوليكية فى رفض العدوان، وصحوة شعوب العالم جميعا فى يوم مناهضة الحرب التى بدت محض اختيار أمريكى لا غربى، وقومى لا حضارى، نفعى لا قيمى.

وعلى العكس من هذه الانتقادات؛ فإن قراءة التفكير الأوربى على المستوى الاستراتيچى بعد احتلال العراق تشى بنمو النزعة الاستقلالية وليس ضمورها، كما توحى الدبلوماسية العملية. وربما يتجلى هذا الفهم فى إعلان كل من ألمانيا وفرنسا وبلچيكا ولوكسمبورج عن إقامة "نواة" قوة عسكرية مشتركة للتدخل السريع فى يونيو ٢٠٠٤م، واقتراح الدول الأربع أيضاً إنشاء "نواة ذات قدرة تخطيط جماعية" تسمح بتنفيذ عمليات للاتحاد الأوربى من دون اللجوء إلى وسائل حلف شمال الأطلسى وقدراته. ومن الوارد طبعا أن تتعثر إقامة هذه النواة الأوربية أو يتم تأجيلها تحت ضغوط أنجلوسكسونية، ولكن الفكر الذى ألهمها وحركها سيبقى قائما ومحفزا لما بعدها. وصحيح أن المستشار الألمانى شرودر أكد أن هذه الخطوة "ليست موجهة ضد حلف الناتو"، لكن الصحيح أيضاً أن هذه هى لغة الدبلوماسية، وأن أوربا لا تبحث عن مواجهة أمريكا، ولكن عن استقلالية دورها بوصفها شريكا لواشنطن لا تابعا لها.

وعلى الرغم من الفشل فى إقرار الدستور الأوربى الموحد بعد التصويت السلبى لفرنسا والدانمارك، ومن ثم تأجيل الاستفتاء على الدستور فى سائر الدول الأوربية بخاصة ألمانيا أو إنجلترا، خشية تلقى صفعات مماثلة؛ وهو ما

أثار هواجس كثيرين حيال مستقبل المشروع الأوربى، وحيال النزعة الاستقلالية لأوربا- فإننا نعتقد أن هذا الفشل يبقى مؤقتا ومرحليا فى إطار النجاح التاريخى الممتد للمشروع الأوربى حتى الآن، وفى ظل ما شهده هذا المشروع نفسه من تحديات سابقة تم تجاوزها، ربما كان على رأسها أزمة انضمام بريطانيا. بل ربما كان ممكنا تفسير هذا الإخفاق بالتوسع الكبير الذى شهده الاتحاد منذ انضمام أغلب دول الكتلة الشرقية، والانضمام المزمع لبقية هذه الدول، ناهيك من تركيا، بما يحفزه هذا التوسع من هواجس لدى شعوب القلب والغرب الأوربى الأكثر تقدما حيال مستويات الحياة، ودرجة الرفاهية التى طالما تمتعت بها؛ أى أن الدافع الأكبر - فى اعتقادنا - يبقى اقتصاديا/ عمليا يمكن التغلب عليه بقدر من المرونة والتدرج وعمليات التفاوض السياسى بين النظم والشعوب، وليس مبدئيا/ أخلاقيا، أو استراتيجيا يتناقض مع التوجه العام لمشروع الاتحاد، على النحو الذى يفقد أوربا حس الاتجاه التاريخى نحو التوحد، كما يرى البعض فى العالم العربى أو يحاول تصوير الأمر.

وعلى العكس يمكن القول بوجود دافعين اثنين أساسيين، وربما أكثر موضوعية يذكيان النزعة الاستقلالية لأوربا، ويباعدان بينها وبين النزوع الأمريكى إلى الهيمنة هما:

١- **دافع معرفى** : فأوربا هى وريثة عصور النهضة والإصلاح الدينى والتنوير وصولا إلى الحداثة. وقد عاشت داخلها جميعا لحظات حوار وصدام وتساؤل وشك. وهى حاربت وسالمت ولهذا كله فقد امتلكت رؤية للتاريخ تتحسب لعقده وهواجسه التى قد تشى بالأفول (وفق إشبينجلر). وتسعى لتفهم منطقه؛ إذ الاستجابات اللامتصورة تثيرها التحديات اللامحتملة من وجهة نظر الشخصية الحضارية (وفق توينبى). وتدرك أهمية الثقافات وتحترم طقوسها ورموزها لأهميتها فى صياغة روح الأمم التى تبقى الهدف الأجل للحركة

السياسية الظاهرية للدول التى تبقى كغلالة رقيقة تحيط بهذه الـروح النهـائى لضمان سلامتها (وفق هيجل). وقد يساعد أوربا على محاولة الفهم هذه تلـك البناءات المؤسسية التى لا تزال تتواصل من خلالها مع مستعمراتها القديمـة؛ كالفرانكفونية مثلا، التى تمثل جسورا سياسية وثقافية بل رياضية، يتم عـن طريقها تبادل وفود أدبية وفنية، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شـتى فـى أفريقيا، والشمال العربى الأفريقى، وأمريكا الجنوبية مع الجانـب الفرنـسى، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث بوصفها رابطة سياسية تشير إلـى التـاج البريطانى فى علاقته السياسية التاريخية بالدول التى استقلت عنه ورمزا إلى استمرارية ما للتواصل بين الجانبين.

وبينما تنهمك أوربا فى تجسيد قيم ما بعد الحداثة السياسية مـن حيـث أولوية الجغرافيا الاقتصادية وسياسات الاندماج والتكتل لصياغة عـالم أكثـر سلما وأمنا، وذلك على الجغرافيا السياسية ومقوماتها المعتبرة بالسيادة والأمن والتحالفات العسكرية وتوازنات القوة، وهو ما مكنهـا مـن إنجـاز الاتحـاد الأوربى ولا يزال يلهمها رؤية أكثر اعتدالا وحرصا على الـسلام العـالمى تجسدت فى الموقف الأخير من العراق- فإن الولايات المتحـدة تجمـع فـى تناقض شديد بين قيم الحداثة وما بعد الحداثة الـسياسية، أو بـين مقومـات الجغرافيا السياسية والاقتصادية، وهى الأحرص على اكتناز القوة والنفوذ فى النظام العالمى القائم، والنازعة إلى نمط من التدخلية الشديدة التى لا تتوقـف عند حد.

ونحن لا ندعى هنا سموا ثقافيا أو نزاهة مطلقـة للعقـل أو الـضمير الأوربى، بل ما ندعيه هنا بدون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية، أنهمـا- أى العقل والضمير- قد نضجا بما يكفى للتحسب من عقد التاريخ وهواجـسه، بعكس الولايات المتحدة التى تبقى، لحداثة تاريخها وبتأثير صعودها التاريخى

الاستراتيجى السريع، فى إسار رؤية اختزالية، وعلى الأقل تبسيطية، لهذا التاريخ، لا تدرك عمق هواجسه وعقده بخاصة الثقافية.

٢- **دافع أخلاقى/ حضارى**: فأمريكا هى حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم، ولكنها فى الوقت نفسه ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوربى الحديث الذى تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها؛ وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان أفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها؛ وهو ما يعنى أنها تظل الابنة الطبيعية للقارة الأوربية، سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية بخاصة البريطانية، أو حتى بعد الاستقلال؛ إذ ظلت الإلهاماتها الفكرية والعقلية والروحية موصولة بجذورها الأوربية، بخاصة فى تيارها الوضعى الأنجلوسكسونى الذى استحال فى صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفينى هو التيار الرئيس المهيمن على العقل الأمريكي.

وتبدو الصلة القائمة الآن بين القوة القطبية الأمريكية والتقاليد العلمية والفلسفية للتنوير الأوربى شبيهة بما كان قائما بين الإمبراطورية الرومانية ذات الامتداد الهائل، وأثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة فى التاريخ القديم التى ظلت لفترة طويلة مصدرا للإلهام الأخلاقى والعقلى والجمالى للإمبراطورية الرومانية التى ظلت آنذاك فى حاجة إلى مثل هذا الإلهام على الرغم من حيويتها الشديدة وقوتها العسكرية التى مكنتها من فرض السلام الرومانى على العالم أجمع تقريبا. بل تصل درجة القرابة فى المشابهة حد أن كلا الإمبراطوريتين الرومانية القديمة، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهامهما "إمبراطورية أثينا المقدونية" أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية، بخاصة "البريطانية والفرنسية" فى القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.

وإذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط أكدت أن روما قد دخلت مرحلة الأفول الحضارى الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب مصادر الإلهام الفكرى والأخلاقى الأثينى التى جسدته بنقاء روح "القانون الروماني" عندما اندفعت بإغراء القوة إلى فرض الهيمنة الصلدة على الجميع؛ فلاشك فى أن أوربا تدرك هذه الخبرة التى قد تنطبق على الولايات المتحدة إذا ما توقفت عن استلهام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربى الحديث. كما تدرك أن استمرار الحيوية الأمريكية يعنى على نحو استراتيچى مباشر استمرارا للتفوق الغربي، وبمعنى حضارى / أخلاقى غير مباشر استمرارا للقيم ومصادر الإلهام الغربية؛ إذ الأفول الأمريكى لن يعيد مركزية أوربا، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلى مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله، والأقرب إليها الآن هو العالم الآسيوى حول الصين الكونفوشيوسية. وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو ألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها فى العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية فى بداية العصر الوسيط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لاستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية!

جـ - روسيا تتأهب للعودة :

ثمة أزمة عميقة للروح الروسية هى محصلة محتومة للأزمة الاقتصادية العميقة والانقسام الچيوسياسى للإمبراطورية الروسية. وستجعل هذه الأزمة الشعب الروسى عرضة لآراء سياسية متطرفة. فقد تمتع الشعب الروسى أبدا بإحساس شبه دينى وفلسفى بمصيره التاريخى. وما كانت العقيدة القائلة بأن موسكو هى روما الثالثة بشعار أجوف، فقد كانت تعبيرا عن إحساس داخلى عميق بمهمة خاصة. وهذا ما بعث روح الخلاص الشيوعى فى الثرى الروسى رائقا جدا، فمنح الشعب إحساسا بمهمة خاصة أكثر من عالمية تتخطى حدود

الإمبراطورية الروسية القديمة. ولقد ولدت التجربة السوفيتية إحساسا حقيقيا بالفخر بموقع قوة عظمى لا تهيمن على مصيرها فحسب، بل على شعوب عدة خاضعة وتمارس تأثيرا كبيرا فى شئون العالم. وكان على كل امرئ فى العالم أن يصغى إلى ما يقوله الكرملين. ونهل الروس الواعون سياسيا الكبرياء والمنزلة. وقد كان الانهيار السوفيتى إذن وانقسام الإمبراطورية الروسية صدمة عميقة، حتى بالنسبة إلى أولئك الروس الذين أخذوا يعترفون بسقوط نظريتهم الماركسية والنفاق الداخلى والعجز العملى للنظام السوفيتى(٨٦).

وفى هذا الإطار ثمة اتجاهان يتنازعان مستقبل روسيا:

أولهما: تتبناه أقلية، وهو تحول روسيا إلى دولة قومية طبيعية ما بعد إمبراطورية، وذات طابع أوربى. وبالنتيجة فإنهم يؤيدون الانضمام النهائى إلى روسيا فى السوق، وربما الاتحاد الأوربى. وهكذا القبول الدائم من جانب روسيا بالاستقلال المنفصل لتابعيها السابقين غير الروس. ويرون أن روسيا ستغدو ما آلت إليه بولندا؛ دولة أوربية تعد جزءا لا يتجزأ من حضارة أوربية مشتركة. وتفهما لتميز الشخصية الروسية الدينية والثقافية، يعتقد هؤلاء أن رسالة روسيا فى العالم هى الشروع فى مساندة حوار متعدد الأطراف بين الثقافات والدول والحضارات؛ لأن الشخصية الروسية تتشرب الشرق والغرب، والشمال والجنوب، ومن ثم فهى قادرة على نحو استثنائى على المزاوجة بتناسق بين مبادئ عدة مختلفة ذات تآلف تاريخى، على حد ما يذهب "سيرجى ستانكيفتش" السياسى ذو التوجه المعتدل والديمقراطى(٨٧).

وثانيهما: يرى، وهو الغالب، أن على روسيا أن تحتفظ لنفسها بموقع عالمى خاص، وأن تسعى لحظوة قيادة العالم النامى. كما يرى ضرورة التزام روسيا بحقها فى الدفاع عن الروس الموجودين خارج الحدود الروسية. وتم علنا تبنى نبرة أشد، تحث روسيا على تأكيد حقها فى "الوقوف إلى جانب

المهانين من دون حق والمعتقلين باطلا تأكيداً صارما؛ وهو الأمر الذى اتهمت الحكومات الروسية المستمرة منذ الانهيار السوفيتى بالإخفاق فى تحقيقه. وثمة أصوات عالية صارت تسمع ترثى انهيار الإمبراطورية الداخلية، والتوجة المفرط نحو الغرب. وهم يرون أن تتجه السياسة الداخلية صوب إعادة بناء "الاتحاد" وهى كلمة منمقة للتعبير عن الإمبراطورية. وقد أعلن "يفجينى إمبرتسموف" رئيس اللجنة العليا السوفيتية للشئون الخارجية قائلاً: " أنا مقتنع أكثر وأكثر بأن انقسام الاتحاد السوفيتى كان خطوة سيئة التخطيط تماما وغير مسئولة، أما عودة الاتحاد فسوف تكون من سوء الحظ مؤلمة"(٨٨).

د – الصين تصعد إلى موقع التحدى :

تتمتع الصين بمزايا هائلة ربما لا تتوافر لغيرها؛ فهى قارة حقيقية كاملة، سواء بالاتساع الجغرافى الذى يجعلها مكافئة للولايات المتحدة، أو بالحجم الديمغرافى بوصفها تمثل كتلة إنسانية تضم أكثر من مليار وربع المليار شخص؛ وهو ما يجعلها الأضخم فى العالم، فهى تبلغ نحو خمسة أضعاف الولايات المتحدة، وسبعة أضعاف روسيا، ناهيك من التجانس الثقافى الفريد دينيا وعرقيا الذى ضمن لها البقاء متحدة فى إطار وطنى على مر العصور؛ وهو الأمر الذى يجعلها كتلة حيوية كبرى أو ربما الأكبر فى العالم. وإذ يضاف إلى ذلك تجربتها التنموية البالغة النجاح فى العقود الثلاثة الماضية، وقدراتها العسكرية الكبيرة والمتنامية بخاصة على الصعيد النووى، وكذلك اعتدالها العقائدى والإيديولوجى الذى جعلها جزءا من الاقتصاد العالمي، وحفظ لها فى الوقت نفسه تميزا على صعيد الخطاب السياسى الاشتراكى جعلها مؤهلة أكثر من غيرها للعمل بوصفها قاعدة أو بوصفها قطباً لعالم اللامساواة، أو للعولمة القسرية التى تئن منها دول العالم الثالث؛ نجد أنها تمثل ـ على نحو موضوعى ـ قوة التحدى الأساسية للغرب المعاصر.

وهكذا تمثل الصين هاجسا مؤرقا لبرجنسكى؛ إذ تتمتع، بثلاثة خيارات عالمية فى المستقبل المنظور[٨٩] :

أولها: احتمال أن تدعو نفسها بالنظام الشيوعى حتى لو كانت تمارس عمليا ما يسمى بالشيوعية التجارية فتبوئ ذاتها موقع قيادة دول العالم الفقيرة بوجه الاختلاف الذى تقوده أمريكا وأوربا واليابان للدفاع عن الحالة الراهنة.

ثانيها: أن تترجم قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية سياسية، فيلوح أمامها اختيار تأكيد ثقلها فى مناطق الرخاء الآسيوى، متحدية الهيمنة اليابانية.

ثالثها: أن ترى التخلى علنا عن الآثار العقائدية، وأن تصبح عضوا فى المؤسسة العالمية مفترضة أنها عضو مرحب به فى النادى.

ويرجح برجنسكى الخيار الأول : فالسياسات الصينية الحالية تبدو إلى درجة ما، تشير إلى هذا الاتجاه؛ إذ تقدم الصين أسلحة متقدمة إلى دول العالم النامى الأكثر عسكرية، فى حين تؤكد البلاغة الصينية عدم القبول بعالم تتسيده بضعة قوى ثرية. وقد أكدت التحليلات الصينية الجادة لما يتعلق بشئون العالم، كما اشتملت عليه المراجعات والتكهنات الواسعة فى الشئون السياسية منذ عام ١٩٩٢م، أن "الصراع بين دول متقدمة تود إقامة نظام عالمى جديد يقوم على القيم والأفكار الغربية، ودول نامية تعارض مثل هذا النظام العالمى الجديد، وتقترح إقامة نظام جديد عادل ورشيد، سوف يظهر بنحو جاد"[٩٠]. وحينئذ ستظهر الصين بوصفها نموذجا بديلاً ومصدر تحد عالمى لتوزيع القوة العالمية الحالى، ولا يرجح أن تكون مناشدتها إيديولوچية تماما على نحو ما كان فى الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، ولكنها سوف تظل متمتعة بنغمات عقائدية، وسوف تؤكد وجود "طريق ثالث" بين الطراز الشيوعى العتيق، والأنموذج الرأسمالى.

ويتدعم الصعود الصينى بالنمو الاقتصادى فى شرق آسيا، وهو أحد التطورات المهمة فى العالم، بل الأكثر جذرية على الصعيد الحضارى فى النصف الثانى من القرن العشرين. هذا التطور بدأ فى اليابان منذ الخمسينيات، وقد ظل لفترة طويلة يبدو وكأنه استثناء، غير أنه انتقل بسرعة إلى النمور الآسيوية الأربعة : هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، ثم إلى الصين وتايلاند وإندونيسيا، كما تترسخ الآن فى الفلبين والهند وفيتنام، وذلك فى نحو ربع القرن أو أكثر قليلا؛ وهو ما كان إيذانا بانطلاق ما صار يسمى بـ "المعجزة الآسيوية"؛ إذ حافظت هذه الدول فى الأغلب، ولمدة عقد من الزمن أو أكثر على معدل نمو سنوى بين ٨ و١٠٪ أو يزيد؛ وهو ما ظهر أثره فى نمو مماثل فى مجال التجارة، سواء بين آسيا والعالم، أو داخل آسيا نفسها.

ويشير "كيشونى محبوبانى" قائلا : "احتاجت بريطانيا والولايات المتحدة إلى ٥٨ و٤٧ عاما على التوالى لمضاعفة متوسط دخل الفرد فيهما، ولكن اليابان استطاعت أن تحقق ذلك فى ٢٣عاما فقط، وكذلك فعلت إندونيسيا فى نحو ١٤ عاما، وكوريا الجنوبية فى ١١ عاما، والصين فى ١٠ سنوات"(٩١).

ومنذ عام ١٩٩٣م أعلن البنك الدولى أن المساحة الاقتصادية للصين قد أصبحت قطب التنمية الرابع إلى جانب الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وطبقا لمعظم التقديرات فإن من المرجح أن يصبح لدى آسيا أربعة من أكبر خمسة، وسبعة من أكبر عشرة اقتصادات فى العالم بحلول عام ٢٠٢٠م. وعندها سيكون نصيب الصين من مجمل الناتج الاقتصادى العالمى نحو ٤٠ ٪. أما أكثر الاقتصادات تنافسية فمن المرجح أن يكون معظمها آسيويا(٩٢).

وقد انعكست هذه التحولات الآسيوية حتى الآن على ديناميكية حوض المحيط الهادى بشكل محسوس، ممثلا فى تحول التوازنات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة ذاتها فى تلك الحقبة ذاتها. فكان حجم التجارة الأمريكية مع آسيا والهادى لا تزيد عن ٤٨٪ من نظيره مع أوربا عام ١٩٦٠ م إلا أنه ارتفع إلى ١٢٢٪ من حجم التجارة الأمريكية ـ الأوربية فى عام ١٩٨٣م، وهو التغير الذى صحبته كالعادة، إعادة توزيع كل من السكان والدخل، داخل الولايات المتحدة فى اتجاه المحيط الهادى(٩٣).

كما أدت بخاصة فى التسعينيات إلى ما يمكن أن نطلق عليه "التوكيد الآسيوى" لقيمة الثقافة الآسيوية مقارنة بالغرب، وهو مركب من التوجهات له أربعة مكونات أساسية(٩٤) :

أولها: اعتقاد الآسيويين أن شرق آسيا سوف يحافظ على نموه الاقتصادى السريع، وأنه سوف يتفوق على الغرب بسرعة فى الناتج الاقتصادي، ومن ثم سوف يصبح قويا وبشكل متزايد فى الشئون الدولية مقارنة به؛ إذ النمو الاقتصادى يثير بين المجتمعات الآسيوية شعورا بالقوة وتأكيدا للقدرة على التصدى للغرب.

ففى سنة ١٩٩٣م صرح صحفى يابانى بارز قائلا : "لقد ولت تلك الأيام عندما كانت الولايات المتحدة تعطس فتصاب آسيا بالزكام". ويضيف مسئول ماليزى إلى هذا المجاز الطبى: "حتى الحمى الشديدة فى أمريكا لن تجعل آسيا تسعل".

ويقول زعيم آسيوى آخر: "الآن الآسيويون فى نهاية حقبة الرهبة، وبداية حقبة الرد بقوة فى علاقتهم بالولايات المتحدة". ويؤكد نائب رئيس وزراء ماليزيا قائلاً: "الازدهار المتزايد فى آسيا يجعلها الآن فى وضع من يستطيع أن يقدم بدائل خطيرة للترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية السائدة".

وثانيها: اعتقاد الآسيويين أن هذا النجاح الاقتصادى جاء نتيجة للثقافة الآسيوية التى هى أرقى من ثقافة الغرب المتفسخ ثقافيا واجتماعيا. ففى الثمانينيات عندما كان الاقتصاد والصادرات والميزان التجارى واحتياطيات النقد الأجنبى اليابانية كلها تتعاظم، كان اليابانيون يتفاخرون بقوتهم الاقتصادية الجديدة، ويتكلمون بازدراء عن انهيار الغرب، ويعزون نجاحهم والفشل الغربى إلى تفوق ثقافتهم وتفسخ الثقافة الغربية.

وفى التسعينيات ظهر الاقتصاد الآسيوى من جديد على نحو واضح فيما يمكن أن يوصف بـ "الهجوم الاقتصادى السنغافورى". وابتداء من "لى كوان يو" كان قادة سنغافورة يتكلمون بملء الفم عن صعود آسيا بالنسبة للغرب، ويقارنون بين قيم الثقافة الآسيوية التى هى كونفوشية فى الأساس (النظام، والانضباط، ومسئولية الأسرة، والعمل الجاد، والجماعية، والاعتدال)، وقيم الغرب (المتمثلة فى الانغماس الذاتى، والكسل، والفردانية، والجريمة،والتعليم الهابط، وعدم احترام السلطة، والتحجر العقلى) التى هى مسئولة عن انهياره. وكانت المحاجة هى "إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنافس الشرق فعليها أن تعيد النظر وبكل شك فى نظمها الاجتماعية والسياسية. وفى أثناء ذلك تحاول أن تتعلم شيئا أو أكثر من مجتمعات شرق آسيا"[٩٥].

وثالثها: إدراك المجتمعات الآسيوية للقيم المشتركة التى تجمعها وتميزها عن الحضارات الأخرى، وفى المركز منها -كما لاحظ أحد المنشقين الصينيين- نظام القيمة فى الكونفوشية الذى يمجده التاريخ وتشترك فيه معظم دول المنطقة بخاصة "عدم الإسراف، والأسرة، والانضباط، والعمل". وعلى الدرجة نفسها من الأهمية يأتى الرفض المشترك للفردانية، وسيادة سلطوية ناعمة أو أشكال محدودة جدا من الديمقراطية. وتدرك المجتمعات الآسيوية أن لها مصالح مشتركة فى مواجهة الغرب دفاعا عن هذه القيم المتميزة، ومتابعة

لمصالحها الاقتصادية الخاصة. ويرى الآسيويون أن ذلك يتطلب تطوير أشكال جديدة من التعاون الآسيوى؛ مثل توسيع اتحاد أمم شرق آسيا (آسيان)، وإنشاء المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا[٩٦].

ورابعها: اعتقاد الآسيويين أن التقدم الآسيوى والقيم الآسيوية نماذج يجب على الدول غير الغربية محاكاتها فى سعيها للحاق بالغرب، وأن الغرب يجب عليه أن يتبناها لكى يجدد نفسه؛ إذ إن نموذج التقدم الأنجلوسكسونى الذى كان يحظى بالتقدير على مدى العقود الأربعة الماضية بوصفه أفضل طريقة لتحديث الاقتصاد فى الدول النامية وبناء نظام سياسى ذى جدوى، لم يعد صالحا. وحسب زعم الآسيويين "فإن النموذج شرق الآسيوى يحل محله؛ إذ تحاول دول من المكسيك إلى إيران وتركيا والجمهوريات السوفيتية السابقة، أن تتعلم من نجاحه الآن، كما كانت الأجيال السابقة تحاول أن تتعلم من النجاح الغربي. آسيا لا بد لها أن تنقل إلى بقية العالم تلك القيم الآسيوية ذات الجدوى العالمية. ومن الضرورى لليابان والدول الآسيوية الأخرى أن تتبنى كوكبة آسيوية؛ أن تعولم آسيا، ومن ثم تشكل طبيعة النظام العالمى الجديد على نحو حاسم"[٩٧].

وبفضل الصعود الآسيوى حول الصين بوصفها قلبا مركزيا، واليابان وكوريا بوصفهما جناحين عملاقين، ناهيك من تحولات طفيفة فى مناطق أخرى، نجد أن التوازن العالمى قد أخذ فى التحول ضد التفوق الغربى الكاسح الذى استمر قائما على مدى أكثر من ثلاثة قرون، وذلك على الصعيدين الأساسيين للقوة الاستراتيجية، وبالأحرى لصياغة الأدوار العالمية ألا وهما القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

فعلى الصعيد الاقتصادى: صار الغرب يقدم الآن نحو ٤٠٪ من الناتج الصناعى العالمي، فى حين كان نصيبه فى عام ١٩٨٠م ٥٧,٨ ٪من هذا

الناتج. وهذا تقريبا نصيبه نفسه قبل ١٢٠ سنة؛ أى فى ستينيات القرن التاسع عشر، فى حين كان نصيبه من مجمل الناتج العالمى فى العام نفسه ٤٩٪، بدلا من ٦٤٪ عام ١٩٥٠م. وطبقا لأحد التقديرات، فإن الغرب سيكون مسئولا فقط عن نسبة ٣٠٪ من مجمل ناتج العالم فى عام ٢٠١٣م. ويشير تقدير آخر إلى أنه فى سنة ١٩٩١م كان هناك أربع دول غير غربية من الدول السبع الأقوى اقتصاديا فى العالم هى اليابان فى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة والصين فى المركز الثالث وروسيا فى المركز السادس والهند فى المركز السابع. كما تشير تقديرات معقولة إلى أنه فى عام ٢٠٢٠م ستكون أعلى خمسة أنظمة اقتصادية موجودة فى خمس حضارات مختلفة، وأنه ستكون هناك ثلاثة أنظمة غربية فقط بين أعلى عشرة أنظمة فى العالم. هذا التراجع النسبى للغرب ناتج فى جزء كبير منه عن الصعود السريع لشرق آسيا[٩٨].

وعلى الرغم من أن الأرقام الكلية عن النتاج الاقتصادى تخفى جزئيا المميزات الكيفية للغرب الذى يسيطر مع اليابان تقريبا على الصناعات التكنولوجية المتقدمة؛ فإن التكنولوچيا تنتشر بفضل العالم الذى أصبح وثيق الاتصال والذى خلقه الغرب نفسه، ومن ثم يصبح من الصعب عرقلة انتشار التكنولوچيا وتعطيل وصولها إلى حضارات أخرى.

وعلى الصعيد العسكري، فإن ثمة أربعة أبعاد[٩٩]، ظل الغرب متفوقا فيها على نحو مطلق فى عشرينيات القرن الماضى قبل أن يبدأ هذا التفوق فى التآكل تدريجيا:

أولها: بعد كمى، يتمثل فى عدد الأفراد والأسلحة والمعدات والمصادر.

وثانيها: بعد تكنولوچى، جوهره فاعلية الأسلحة والمعدات.

وثالثها: بعد تنظيمى، يتجسد فى التماسك والانضباط والتدريب، ومعنويات القوات، وفاعلية علاقات القيادة والسيطرة.

ورابعها: بعد مجتمعى، يتعلق بالقدرة والاستعداد لدى المجتمع لاستخدام القوة العسكرية بكفاءة.

وبينما كان الغرب حتى العشرينيات من القرن العشرين سابقا الجميع فى كل تلك الأبعاد، فإن السنوات التالية لذلك شهدت تآكل قوة الغرب العسكرية بالنسبة إلى تلك لدى الحضارات الأخرى؛ وهو ما يتضح من الميزان المتغير.

ففى الثلاثينيات مثلا أنشأت اليابان والاتحاد السوفيتى قوات مسلحة قوية، كما ظهر فى الحرب العالمية الثانية. وفى أثناء الحرب الباردة كان لدى الاتحاد السوفيتى واحدة من أقوى قوتين عسكريتين فى العالم. وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توجهات عسكرية آسيوية تختلف تماما عنها فى روسيا والغرب. فزيادة الإنفاق العسكرى، وتطوير القوات كان بمثابة جدول الأعمال. كما كانت الصين هى محددة سرعة الانطلاق لدول شرق آسيا الأخرى فى تحديث قواتها العسكرية وزيادة حجمها، يحفزها إلى ذلك القوة الاقتصادية المتزايدة، والتعاظم الصينى. فاليابان واصلت تطوير قدراتها العسكرية المتقدمة، وتايوان وكوريا الجنوبية وتايلاند وسنغافورة وإندونيسيا يزيدون من الإنفاق العسكرى ويشترون الدبابات والطائرات والسفن من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى. وبينما هبط الإنفاق الدفاعى لحلف الناتو بنسبة ١٠٪ بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٣م من ٥٣٩ إلى ٤٨٥ بليون دولار، نجد أنه قد زاد فى شرق آسيا بنسبة ٥٠٪ تقريبا من ٨٩ بليون إلى ١٣٤ بليون دولار فى خلال المدة نفسها(١٠٠).

وقد ساعد على التآكل النسبى للتفوق العسكرى الغربى بخاصة الأمريكى، انتشار الإمكانات العسكرية ومن ضمنها أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع فى العالم. فمع تقدم الدول اقتصاديا تصبح لديها القدرة على إنتاج السلاح. فبين الستينيات والثمانينيات مثلا زاد عدد دول العالم الثالث المنتجة للطائرات من ١إلى ٨، وللدبابات من ١إلى ٦، وللطائرات المروحية من ١إلى ٦، وللصواريخ التكتيكية من صفر إلى ١. كما شهدت التسعينيات

توجها رئيسيا نحو عالمية صناعة الدفاع؛ وهو الأمر الذى سوف يقلــل مــن أفضلية العسكرية الغربية [١٠١].

كما صار كثير من الدول غير الغربية إما أنهم يمتلكون أسـلحة نوويـة (روسيا والصين والهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الـشمالية)، وإمـا أنهـم يسعون للحصول عليها (إيران وليبيا والعراق - قبل الاحتلال - والجزائــر)، وإما أنهم فى وضع يمكنهم من الحصول عليها بسرعة إذا أرادوا أو استدعت الحاجة كاليابان[١٠٢].

وإجمالا: سيظل الغرب أقوى الحضارات عسكريا فى العقود الأولى مــن القرن الحادى والعشرين، وربما استمرت له الصدارة بعد ذلك على صــعيد الموهبة العلمية وإمكانات البحث والتطوير والإبداع التكنولوجى فى النــواحى المدنية والعسكرية، كما أنه لا يزال فى الوقت الحاضر يحتكر المقدرة علـــى نشر قوات عسكرية تقليدية كبيرة فى أى مكان من العالم، على نحو ربمـــا لا تستطيعه أية دولة أو مجموعة من الدول غير الغربية فى خلال العقود القادمة. غير أنه لا يوجد تأكيد أنه سوف يستطيع الاحتفاظ بهذه المقدرة فـــى المـــدى الطويل، وهذا التطور هو ما يمكن قراءته فى ضوء تحولات القرن العشرين.

ذلك أن الصدارة الغربية التى بلغت ذروة السيطرة فى عشرينيات القـــرن الماضى أخذت تضمحل بشكل غير منظم، وإن كان واضحا منذ هذا التاريخ، ففى عام ٢٠٢٠م؛ أى بعد ١٠٠عام من تلك الذروة، ستصبح سيطرة الغرب على حوالى ٢٤٪ من مساحة العالم بعد أن كانت على ٤٩٪، وعلى ١٠٪ من سكان العالم بعد أن كانت على ٤٨٪ منهم، وربما علـــى ١٥ ــ ٢٠٪ مــن مجمل الناتج الاقتصادى العالمى بعد أن كانت على ٧٠٪، وربما علـــى ٢٥٪ من الناتج الصناعى بعد أن كانـــت على ٨٤٪، وعلى أقــل مــن ١٠٪ مــن مجمل القوة البشريـــة العسكرية فى العالم بعـــد أن كانت على ٤٥٪ [١٠٣].

في هذا السياق نعتقد أن العالم العربى يستطيع الإسهام فى النضال العالمى والإنسانى ضد الهيمنة الأمريكية، بوصفه الساحة التى يتم فيها التجريب الاستراتيجى على طريق الإمبراطورية ، بل بوصفه الساحة التى فجرت الخلاف الأوربى ـ الأمريكى حول القضية العراقية بالدرجة الأكبر. غير أن ذلك الإسهام يتطلب أمرين أساسيين:

أولهما: تجاوز ذلك الانقسام العميق الغور فى الاستجابة العربية للواقع العالمى بين نمط يضع الواقع الدولي/ الهيمنة الأمريكية، والإقليمي/ الغطرسة الإسرائيلية فى مرتبة تقارب مرتبة القدر الذى لا مفر من الاستسلام له؛ إذ تطغى على لغة الخطاب العربى العام مصطلحات ومفاهيم تزخر باليأس والعدمية تبرر القعود التام عن مواجهة تلك الهيمنة والبقاء فى أسر المألوف من السياسات مع توشيتها بمفردات الشجب والإدانة ذرا للرماد فى العيون، ونمط نقيض لا يتوقف عن الدعوة إلى الحرب، والحشد لها بسرعة وليس على مهل، بل وإعلانها أحيانا من خلال الشاشات الفضائية العربية اللامعة، ويذهب هذا النمط فى أشد فصائله جموحا إلى ممارسة الإرهاب بوصفه نوعا من الإعلان الفردى أو الفئوى عن تلك الحرب المقدسة التى لا تستطيع الأمة أن تعلنها جماعة ضد الظالمين؛ وهو ما يورط الأمة جميعا فى مآزق عدة، تنال من صورتها لدى الآخرين، وتضعها فى مهب رياح الاستهداف لكل الباغين.

ولعل الشرط المبدئى لهذا التجاوز يتمثل فى وضع برنامج عمل مشترك، يتمثل فى التوافق حول حد أدنى للحقوق العربية والكفاح لنيلها، وحد أقصى لا ينبغى تجاوزه فى الصراع مع القوى الغربية المهيمنة، وضوابط للأداء الخارجى لأطراف النظام العربى. وهنا يمكن تأكيد ضرورة التصالح بين الموقفين العربيين السالفين إزاء كيفية التعامل مع النظام الدولى؛ أحدهما هو

الداعى إلى احترام الشرعية الدولية، والآخر هو الداعى إلى الصدام الكفاحي معها. أساس هذه المصالحة يجب أن يكون احترام الشرعية الدولية القائمة ولكن مع محاولة تغييرها بالوسائل والأدوات نفسها التي تحددها هذه الشرعية[١٠٤].

وأما المطلب الثانى: فهو جرأة العالم العربى فى الخروج على صيغة التحالفات والمعادلات المحيطة به والحاكمة له الآن، وإجراء وقفة مراجعة مع الصديق الأمريكي. وهو أمر يتطلب القدرة على المناورة السياسية التى تتطلب مرونة النظر، وديناميكية الفعل، وتنويع التحالفات، وعدم الاستكانة إلى طرف دولى واحد أيا كان أو أيا كان سلوكه. فمن المعروف عن العالم العربى أنه فى الأغلب يكافئ أعداءه "لتوقى ضغوطهم"، ويعاقب أصدقاءه سواء بالتخلى عنهم أحيانا، أو حتى بعدم المبادرة إلى مساندتهم؛ لأنه "يضمن حسن نواياهم". وهذا فهم بدائى للسياسة التى لا تعرف صداقات دائمة أو عداءات دائمة بل تعرف مصالح دائمة فى ظروف متقلبة.

وتحديدا يجب على العالم العربى أن يدعم النزوع الأوربى إلى الاستقلال الاستراتيجى عن الولايات المتحدة، وأن يحفز الدور الأوربى الأكثر فهما واعتدالا إزاء القضايا العربية. فمثلا يُلاحَظ أن الدول العربية المعنية بالشأن العراقى على وجه الخصوص لم تثمن الدور الألمانى ــ الفرنسى الذى لعبته الدولتان اقتصاديا، وهو أمر كان ممكنا بتقديم بعض عقود الإنشاء أو التسليح، أو شراء الطائرات المدنية، وهى العقود التى طالما درت بمليارات الدولارات على الخزانة الأمريكية التى تمول الحملات العسكرية على العالم العربى، وتؤمن المساعدات العسكرية لإسرائيل حتى يبقى تفوقها مطلقا. بل يلاحظ مثلا أن إحدى البلاد العربية الخليجية التى اعتادت الاعتماد على الشركات الأوربية فى بناء أسطول طيرانها المدنى، قد توجهت بعقد لشراء

طائرات أمريكية للمرة الأولى من الولايات المتحدة بعد احتلالها العراق مباشرة، وبقيمة كبيرة زادت عن مليارى دولار! وهو مما بدى وكأنه نوع من العقاب لأوربا بخاصة فرنسا على دورها فى معارضة الحرب .

كما أن على العالم العربى أن يدرك حقيقة أن العالم ليس فقط، أو على الأقل لم يعد هو الغرب، وأن ينظر بتقدير ــ حقيقى لا دعائى ــ إلى التجربة الآسيوية فى النمو الاقتصادى والارتقاء الاستراتيجى، وأن يثمن القدرة الصينية، ويعيد الاعتبار لعلاقاته بروسيا، حتى يتمكن من المناورة بها، وحتى يستطيع تفجير التناقضات العالمية القائمة، ويضع العالم كله – عند الضرورة – فى موضع الاختيار.

خاتمة :

الدولة الوطنية العربية بين العولمة والإرهاب !

تمثل العولمة فى ممارستها العملية، بغض النظر عن خطابها الإيديولوجى، قالبا لتعميم ظاهرة الدول الفاشلة فى ممارسة وظيفتها التى نشأت من أجلها، بخاصة على صعيدى تحقيق الأمن وإدارة التنمية. وإذا ما صادفت هذه الدول الفاشلة تعددية مجتمعية حيث توجد انقسامات جذرية أو كبرى بين ثقافات فرعية قد تسندها إلهامات دينية أو جذور عرقية تؤسس لما يمكن تسميته "قوميات مضطهدة" داخل هذه الدول؛ فإنها تصبح فى الأغلب مصدرا للإرهاب الذى يعد حينذاك محصلة لفشل ثلاثى أمنى واقتصادى وثقافى معا، سواء لهذه الدول، أو لمجتمعاتها.

وتعكس الدول العربية فى أغلبها حالات مختلفة ومتدرجة من هذا الفشل، سواء الاقتصادى أو الأمنى؛ فلم يكن اغتيال الرئيس الحريرى أحد أبرز وجوه السياسة اللبنانية ونقاط تمفصلها فى العقدين الماضيين ونزوع المعارضة اللبنانية إلى استعداء الخارج الأمريكى – الأوربى على الحكومة القائمة، ودعوتها إلى تحقيق دولى، وسعى هذا الخارج إلى تدويل القضية على حساب السيادة الوطنية للبنان– لم يكن ذلك كله إلا تعبيرا عن هذا الفشل.

ولا يقتصر فشل الدولة العربية على لبنان أو حتى العراق الذى يواجه مصيرا غامضا، ناهيك من فلسطين التى عجزنا عن أن نجعل منها وطنا منذ ستة عقود، فلم تلحق بقطار عصر التحرر الوطنى من الأساس – وعلى سبيل الاستثناء العالمى – فمن ينظر إلى الخريطة العربية اليوم يكاد يعاين هذا الفشل فى كل الأنحاء.

وإذ يضاف إلى هذا الفشل ذلك الصراع الدينى ــ العلمانى على الدولة الوطنية العربية التى تعانى الاستبداد فى الداخل، والاحتلال من الخارج، ينمو التطرف ويتفجر، حيث الإنسان العربى الموصوم بالإرهاب ليس سوى صوت احتجاج، وإن كان عبثيا قبيحا، على قمع يجرى داخل مجتمعه، يؤدى إلى إقصائه، أو على انحياز دولى ضد قضاياه الوطنية والقومية، يشعر بالعجز عن تحديه من داخل الشرعيات القائمة.

وهكذا تتبدى المفارقة العبثية واضحة لدى المجتمعات العربية المعاصرة. فبينما تنشغل النخبة الحاكمة بقضية تجديد الفكر الدينى، سواء لدوافع ذاتية أو بضغوط غربية/ أمريكية، نجد الحركات السياسية المتطرفة، ومن خلفها التيارات السلفية المتشددة، تطرح مطالب سياسية، تنال من طبيعة السلطة المدنية فى المجتمعات العربية، ومن تركيبة علاقاتها الدولية فى آن. وفى المقابل ــ وهنا جوهر المفارقة ــ لا تفكر الدولة العربية فى أن تطرح على نفسها، حقيقة بدون ممالأة للضغوط الخارجية، مطالب تجديد الفكر السياسي، كما لا تطرح التيارات السلفية المتشددة، وتجسداتها الحركية من الجماعات السياسية المتطرفة على نفسها، بشكل حر ومن خارج أسوار السجون وضغوطها، مطالب تجديد الفكر الدينى. وفيما بين الطرفين المراوغين اللذين يستهدف كل منهما فضاء الآخر، تقف المجتمعات العربية حائرة مترددة، ويتبدى أفق الحداثة السياسية العربية مأزوما إلى أبعد مدى، ومضطربا غاية الاضطراب.

فى هذا السياق المراوغ يدور الحديث عن ضرورة تجديد الفكر الدينى، بل قيام الهيئات التعليمية فعلا لدى بعض الدول العربية بحذف آيات قرآنية وأحاديث نبوية من المقررات الدراسية؛ بغية إظهار وجه إسلامى متسامح مع الآخر "اليهود أو النصارى غالبا"؛ وهو الأمر الذى يقود ــ فى ظل أجواء

سياسية مغلقة ودرجة شفافية متدنية وسلوك مهادن مع الغرب وأمريكا بخاصة التى أهدر سجانوها ومحققوها قدسية القرآن الكريم نفسه ـ إلى إثارة الشكوك فى النوايا تجاه إسلامنا الحنيف، وتحريض المؤمنين به ضد العلمانية؛ إذ يؤدى الحذف والاختزال إلى نمو جدل قوى على أرضية دينية يزيد من شرعية التيار السلفى، ويعمق درجة الاستقطاب الثقافى القائم لصالح التيارات المتطرفة، وضد مسيرة الحداثة فى المجتمعات العربية؛ وهو ما يمثل خصما من رصيد الدولة المدنية العربية، وإضافة إلى رصيد هذه التيارات المتطرفة، تكسبها أرضا جديدة فى الصراع على المستقبل العربى، تمكنت معها فى العقود الثلاثة الماضية من اختطاف الثقافة والمجتمعات العربية كلها بالإرهاب الذى هو مجرد استمرار عبثى لظاهرة الخوارج التى طالما أفرزتها الثقافة العربية فى لحظات التأزم، وعند الشعور بالوهن إزاء الدنيا، وكذلك بالإحباط من الزمن.

وفى المقابل فإن أطراف النخب الحاكمة تستنكر- فى الأغلب - الحديث عن تغيير الدستور لمعالجة الخلل القائم فى بنية نظمها السياسية التى لا تزال تعتمد مجرد الاستفتاء آلية لاختيار رئيس الدولة أحيانا، وتقود إلى، أو تسمح بتوريث السلطة أحيانا أخرى، أو باستمرار ملكيات مطلقة أحيانا ثالثة؛ بوصف ذلك مقدمة لإثراء الحركة السياسية وضخ حيوية جديدة فيها، تقود إلى تجديد الفكر السياسى الراكد. وذلك على الرغم من أن الدستور، كل دستور، ليس سوى عقد اجتماعى يرتبط بدرجة تطور المجتمع فى لحظة معينة؛ وهو ما يعنى ضرورة أن يكون متغيرا بتغير المجتمع السياسى، وإلا استحال صنما مقدسا وقيدا تاريخيا يعوق التطور الاجتماعى الشامل وليس السياسى فحسب.

ووفق هذا الفهم، لا يمكن تفسير موجة الإرهاب التى سبقت أحداث ١١ سبتمبر أو قادت إليه فحسب، بل يمكن أيضا استشراف المستقبل العربى بعد الاحتلال الأمريكى للعراق الذى ينحو إلى تعميم نماذج متباينة من الفشل بتأثير ضغوط العولمة القسرية من جانب، وصعود الدولة الدينية وأنصارها المحتجين، وربما العدميين من جانب آخر. والكارثة الكبرى هى أن الضغوط والانحيازات التى تمارسها الولايات المتحدة ضد المجتمعات العربية فى فلسطين والعراق، وسوريا ولبنان، والسودان، سواء لصالح هيمنتها الكونية، أو لدعم هيمنة إسرائيل الإقليمية تغذى الجانبين معا، وفى الوقت نفسه، على النحو الذى يمثل استنزافا لمشروع الدولة المدنية العربية، لا يمكن، ويجب ألا يخفيه مجرد نهوضها بتنظيم، أو فرض عدة انتخابات ديمقراطية من حيث الشكل، وطائفية انتهازية على صعيد المضمون.

ولا شك فى حاجة الدولة الوطنية العربية إلى الديمقراطية تجاوزا لحالة الفشل التى تعانيها؛ وهو ما يفرض ضرورة التغيير والإصلاح . ولكن على ذلك النحو الذى يستجيب لمطالب النهضة العربية المؤجلة، ويلبى أشواق المثقفين والمفكرين العرب إلى الديمقراطية والتحرر بمعناهما الواسع. فإذا كانت النظم العربية قد ارتعدت فرائصها، وتعاملت باهتمام وتحفز قلق مع مشروع التغيير الأمريكى من الخارج الذى انطلق من أولوية تجديد الفكر/ الخطاب الدينى بوصفه نتيجة منطقية لأولوية مواجهته الغائمة مع الإرهاب - فلم يعد منطقيا أن تهمل النخبة العربية الحاكمة كل الأفكار النهضوية والمشروعات الإصلاحية التى قدمها عشرات من المفكرين والمثقفين العرب من دعاة الإصلاح على مدى القرنين الماضيين، بدءاً من رفاعة الطهطاوى، مرورا بمحمد عبده وزكى نجيب محمود، حتى محمد عابد الجابرى وجابر الأنصارى وحسن حنفى، وكذلك كل الدراسات التى قدمتها مراكز التفكير والبحوث والدراسات العربية التى نمت فى إطار نزوع عقلانى للثقافة العربية،

ومحاولات جادة للنقد الذاتى، فى ربع القرن الماضى، وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام.

فالمطلوب الآن هو الحوار مع هذه النخبة وتلك الأفكار والمشروعات الإصلاحية، وتبنى ما هو ممكن من بينها، لإعادة رسم ملامح الدولة العربية الحديثة، وملامح الفكر العربى المعاصر، وكذلك ملامح الإسلام الحضارى ذى الوجه المشرق. وهو لن يصبح ممكنا إلا بإلهام فكر سياسى جديد متسامح، هو الشرط اللازم والأولى لتحرير المجتمعات العربية من ربقة التيارات الأصولية المتشددة والحركات السياسية المتطرفة التى تبقى كالطحالب والفطريات، ولا تنمو إلا فى البرك الراكدة، ولا تهلك إلا تحت دفق التيارات القوية، سواء كانت للمياه فى الأنهار الجارية، أو للحرية فى المجتمعات الإنسانية.

الهوامش

الفصل الأول:

١ ــ د. إبراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بين حربى ١٩٦٧م و١٩٧٣م، مكتبة سعيد رفعت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص٢٦.

٢ ــ المرجع السابق، ص٢٦.

٣ ــ المرجع السابق، ص٢٧.

٤ ــ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، ترجمة : حسن خضر، سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص١٢٣.

٥ ــ المرجع سابق، ص١٢٤.

٦ــ د. إبراهيم البحراوى، مرجع سابق، ص١٥ .

٧ ــ المرجع السابق، ص١٤.

٨ ــ المرجع السابق، ص١٤.

٩ــ المرجع السابق، ص١٥.

١٠ ــ إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص١٢٧.

١١ــ كارين أرمسترونج، "معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام"، مجلة سطور، ٢٠٠٢م، ص ٥٠٤.

١٢ــ المرجع السابق، ص٥٠٣.

١٣ــ المرجع السابق، ص ص ٥٠٤ ــ ٥٠٥.

١٤ــ المرجع السابق، ص٥٠٦ .

١٥ــ المرجع السابق، ص ٥١٧.

١٦ــ ديبورا ج. جيرنر، وفيليب أ. شروت فـي : ديبـورا ج. جيرنـر، محرر، "الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم"، ترجمة : أحمد عبد الحميد أحمد، مراجعة: د. رءوف عباس، المجلس الأعلـى للثقافـة، ضمن سلسلة المشروع القومى للترجمة، عدد ٥٠٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ص٢٠٣ ــ ٢٠٤.

١٧ــ راجع : د. عبد المنعم سعيد، صفحة قضايا اسـتراتيجية، بجريـدة الأهرام، الاثنين ٢٠ مايو ٢٠٠٢م.

١٨ــ كارين أرمسترونج، مرجع سابق، ص ٥١٢.

١٩ ــ المرجع السابق، ص ٥١٤.

٢٠ ــ المرجع السابق، ص ٥١٥.

٢١ــ المرجع السابق، ص ٥١٥.

٢٢ ــ المرجع السابق، ص ٥١٦.

٢٣ ــ المرجع السابق، ص٥١٣.

٢٤ــ روجيه جارودى، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الغد العربى، القاهرة ١٩٩٦م، المقدمة.

٢٥ ــ المرجع السابق نفسه.

٢٦ ــ إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص١١٩.

٢٧ ــ المرجع السابق، ص١٢٥.

الفصل الثانى:

١ ــ إنريك داسل ، "النظام العالمى وحدود الحداثة" ، ترجمـة: د. فاطمـة نصر، مجلة سطور ، القاهرة ، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٢ ـ السير هالفورد ماكيندر، فى : بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة: عبد السلام رضوان ود. إسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٢٨٢ ، يونيو ٢٠٠٢م ، الجزء الأول ، ص ٢١.

٣ـ زبجنيوبريجنسكى، الفوضى : الاضطراب العالمى عند مشارف القرن الحادى والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٥١.

٤ ـ المرجع السابق، ص٨١

٥ ـ المرجع السابق، ص٨١.

٦ـ المرجع السابق، ص٥٢.

٧ ـ ريتشارد نيكسون، ١٩٩٩ : نصر بلا حرب، ترجمة وتقديم: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٣٧.

٨ ـ غازى الصورانى، البعد التاريخى والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها فى الوطن العربى، فى : الفكر العربى بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة قضايا فكرية، العدد ٢٩، ١٩٩٩م، ص١٩٢.

٩ ـ ألفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازى، الطبعة الأولى١٩٩٠م، ص١٠٤.

١٠ ـ المرجع السابق، ص١٠٨.

١١ ـ زبجنيوبريجنسكى، مرجع سابق، ص٨٢.

١٢ـ نعوم تشومسكى، ماذا يريد العم سام، تعريب: عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص ص٢٠ ـ ٢١.

١٣ ــ المرجع السابق، ص١٥.

١٤ ــ المرجع السابق، ص١٣.

١٥ ــ المرجع السابق، ص١٤.

١٦ ــ دومينيك بلون ، الرأسمالية الجديدة ، دار نشر فلاماريون ، باريس ٢٠٠١م، فى : جورج طرابيشى ، الحياة اللندنية ، ملحق تيارات، ٧/٤/٢٠٠١م.

١٧ ــ المرجع السابق نفسه.

١٨ ــ المرجع السابق نفسه.

١٩ ــ غازى الصورانى، مرجع سابق، ص١٩٢.

٢٠ ــ د. سمير أمين، "مناخ العصر : رؤية نقدية"، ومقال "الثابت والمتغير فى الفكر الاقتصادى المهيمن "، دار سينا للنشر بالقاهرة، ومؤسسة الانتشار العربى ببيروت، ص ص٢٠ ــ ٢١. فى محمود أمين العالم، العولمة وخيارات المستقبل، فى : الفكر العربى بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة قضايا فكرية، العدد ٢٩، ١٩٩٩م.

٢١ ــ بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق ، ص ص١٥٣-١٥٤.

٢٢ ــ محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٥٨، فبراير ١٩٩٢م، ص٢٤٧ .

٢٣ ــ نعوم تشومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٢١٣.

٢٤ ــ إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية : فى تفكيك النظام الأمريكى، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص١٢٢.

٢٥ــ صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٤٧ .

٢٦ــ باسكال بونيفاس، إرادة العجز : هل هى نهاية التطلعات الدولية الاستراتيجية؟ ترجمة: حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١١١.

٢٧ ــ المرجع السابق، ص١١٢.

٢٨ ــ المرجع السابق، ص١١٣.

٢٩ ــ د. عبد السلام المسدى، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٩٩م، ص١١٠.

٣٠ ــ المرجع السابق، ص١١٠.

٣١ ــ باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص١١٤.

٣٢ ــ إيمانويل تود، مرجع سابق، ص١٢٢.

٣٣- د. حسن أبو طالب ، عالم ما قبل سبتمبر وعالم ما بعده ، الأهرام ٢٠٠٢/٦/٣م ، من مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م.

٣٤ــ محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

٣٥ــ المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٣٦ــ المرجع السابق، ص ٢٣٩.

٣٧ــ المرجع السابق، ص٢٢٠.

٣٨ ــ جورج قرم، شرق وغرب : الشرخ الأسطورى، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٩٠.

٣٩ ــ إليز مارينستراس، نحن الـشعب : أصـول القوميـة الأمريكيـة، منشورات غاليمـار، بـاريس ١٩٨٨م، الفـصل العـشرون، ص ص٣٧٩ ــ ٤٠٠، في: جورج قـرم، شـرق وغـرب : الـشرخ الأسطورى، مرجع سابق، ص٩٠.

٤٠ ــ ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

٤١ــ المرجع السابق، ص٣٩٢.

٤٢ــ نعوم تشومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

٤٣ــ زبجنيو بريجنسكى، مرجع سابق، ص١٤٢.

٤٤ ــ أيان ر. مانرز، وباربرا ماكين بارمنتر، الشرق الأوسط : مقدمـة جغرافية، فى : ديبورا ج. جيرنر، محرر، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، مرجع سابق، ص٢٧.

٤٥ ــ زبجنيوبريجنسكى، مرجع سابق، ص١٤١.

٤٦ ــ على الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦، ص٣١.

٤٧ ــ المرجع السابق، ص٣٣.

٤٨ ــ Armajan, Middle East: Past and Present, pp. 392- 393.
في: على الدين هلال، وجميل مطر، مرجع سابق، ص٣٥.

٤٩ ــ على الدين هلال، وجميل مطر، مرجع سابق، ص٣٥.

٥٠ ــ د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق : هموم الأقليات فى الوطن العربى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤م، الفصل الثانى.

٥١ــ المرجع السابق، الفصل التاسع.

٥٢ــ المرجع السابق، الفصل العاشر.

٥٣ ــ برهان غليون، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م، ص ٢٦٨.

٥٤ ــ المرجع السابق، ص٣٠٦.

٥٥ ــ انظر: د. محمد عابد الجابرى، الخطاب العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م، الفصل الثالث، بتصرف.

٥٦ ــ محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٢٩.

٥٧ ــ المرجع السابق، ص ١٩.

٥٨ ــ جميل مطر، وعلى الدين هلال، مرجع سابق، ص ص٥١ – ٥٦.

٥٩ــ محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٢١.

٦٠ــ المرجع السابق، ص٢٨.

٦١ــ جميل مطر، وعلى الدين هلال، مرجع سابق، ص٣٥.

٦٢ــ محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٢٤.

٦٣ــ محمد جابر الأنصارى، العرب والسياسة : أين الخلل ؟ جذر الخطل العميق، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص١٤٠.

٦٤ ـ محمد جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م، ص٣٩ .

٦٥ـ برهان غليون، نظام الطائفية : من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافى العربى، ١٩٩٠م، ص ١٣٦.

٦٦ـ المرجع السابق ص ص ١٣٦-١٣٧، محمد جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربى، مرجع سابق، ص٢٤.

٦٧ ـ محمد جابر الأنصارى، العرب والسياسة : أين الخلل؟.. جذر الخطل العميق، مرجع سابق، ص١٤١.

٦٨ ـ د. على الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٢٨.

٦٩ ـ محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٣٥ .

٧٠ـ إيمانويل تود، مرجع سابق، ص٩١.

٧١ ـ المرجع السابق، ص٩٢.

٧٢ـ ميكائيل ليند، الأمة الأمريكية التالية، ذى فرى بريس، نيويورك، ١٩٩٥، ص١٨٧ فى : إيمانويل تود، مرجع سابق، ص ١٠٨.

٧٣ـ زبجنيوبريجنسكى، مرجع سابق، ص٩٨.

٧٤ـ بول كينيدى، القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري، من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص٦٢٥.

٧٥ــ إيمانويل تود، مرجع سابق، ص ص١٢٤ ــ ١٢٥ .

٧٦ــ بول كينيدى، مرجع سابق.

٧٧ ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٩٩.

٧٨ ــ إيمانويل تود، مرجع سابق، ص١١٠.

٧٩ــ هارى فيجى، وجيرالد سوانسون، في: عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، عدد ٧٦، مارس ٢٠٠٣م.

٨٠ ــ إيمانويل تود، مرجع سابق، ص١٩٥.

٨١ــ د. عصام عبدالله، شراكة مهددة وأخطاء متكررة... الولايات المتحدة وأوربا أمام مفترق يصعب تفاديه، الحياة ٢٠٠٣/٦/٢٣م.

٨٢ــ ريتشارد نيكسون، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص٢١١.

٨٣- إريك شو، فى : سعيد محيو، الحلف الأطلسى يخترع الأعداء.. وأمريكا وأوربا نحو الطلاق السعيد ، الوسط ، ٢٠٠٢/٦/٣م.

٨٤- المرجع السابق.

٨٥- المرجع السابق.

٨٦ ــ زبجنيوبريجنسكى، مرجع سابق، ص ١٥٣.

٨٧ ــ المرجع السابق، ص١٥٤.

٨٨ ــ المرجع السابق، ص١٥٥.

٨٩ ــ المرجع السابق، ص١٧٠.

٩٠ ــ المرجع السابق، ص١٧١.

٩١ــ كيشونى محبوبانى، فى : صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى، مرجع سابق، ص١٧٠.

92 - World Bank , Global Economic Prospect and the Developing Countries1993 (Washington : 1993) pp. 66-67.

فى : صامويل هانتنجتون، المرجع السابق، ص١٧١.

٩٣ـ بول كينيدى، مرجع سابق، ص٦٢١.

94 - Casimir Yost , "American Role in Asia : One Year Later ,"Asia

Foundation ,Center for Asian Pacivic Afaires , Report. 15,February 1994), p.4.

فى : صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص١٧٧.

95 - Kishor Mahbubani," Asia and a United States in Decline, Washington Quarterly, 17 (Spring 1994), 5-23;

فى : صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص١٧٨.

٩٦ـ مرجع سابق، ص١٧٨.

97 - Yoichi Funabashi, "Globashi Asia," New Perspectives Quarterly, 9 (Winter 1992(23 _ 24).

فى : صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص١٧٩.

٩٨ـ صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص ص١٤٢ـ ١٤٣.

٩٩ـ المرجع السابق، ص١٤٥.

100- International Institute for Strategic Studies, Tables and Analyses, The Military Balance 1994 - 1995 (London: Brassey s,1994).

فى :.صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص ١٤٧.

١٠١- المرجع السابق، ص١٤٨.

١٠٢ ـ المرجع السابق، ص١٤٨.

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية